



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المسألة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

شعبة: اقتصاد تنمية

إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

مزياني بلال   **محمد الطاهر سعودي**

لجنة المناقشة:

أ.د رحال علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د سعودي محمد الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مقررا
أ.د سحنون محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا
أ.د زموري مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 2014/2013م


بسم الله الرحمن الرحیم

الإهداء

إلى منارة العلم و الإمام المصطفى

إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إليك أماه.. قطرة في بحرك العظيم.. حباً وطاعة وبرا

إلى من سعى وشقى لأشعر بالراحة و الهناء

الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر.

إلى من كلل العرق جبينه.. وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى والدي بارك الله في عمره، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله، أهديه ثمرة من ثمار غرسه.

إلى أخواتي بارك الله فيهم وحفظهم.

إلى كل أساتذتي الكرام ـــ

إلى من تذوقت معهم حلاوة البحث و الدراسة وكانوا حقا خيرة الإخوة الذين لم تلدهم أمي.

إلى كل أصحابي و الأحباب سدد الله خطاهم و عوضهم الله عنا بأفضل من ذلك.

أهدي هذا العمل.   – مزياني بلال–

شكر و تقدير:

الحمد لله اللهم ربنا لك الحمد بما خلقتنا و رزقتنا و هديتنا و علمتنا و أنقذتنا و فرجت عنا، لك الحمد بالإيمان و لك الحمد بالإسلام و لك الحمد بالقرآن و لك الحمد بالأهل و المال و المعافاة ومن كل ما سألناك ربنا أعطيتنا، فلك الحمد على ذلك حمدا كثيرا لك الحمد بكل نعمة أنعمت بها علينا في قديم أو حديث أو سر أو علانية أو خاصة أو عامة أو حي أو ميت أو شاهد أو غائب، لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى و صلي اللهم و سلم على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا.

أتقدم بخالص شكري و عظيم امتناني لأستاذي الفاضل الدكتور/ محمد الطاهر سعودي على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه و توجيهاته القيمة التي كانت عونا لي في انجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لكل أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بالعلم و التوجيهات والمعاملة الطيبة (الدكتور سامي السيد، الدكتور سامي خليل رحمه الله، الدكتور عبد القادر الهادي السويفي، الدكتور حسن عبيد، الدكتور باهر عتلم، الدكتور شريف قاسم، الدكتور أحمد يوسف أحمد) جزاهم الله عنا ألف خير.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني و شكري إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد و خاصة الزملاء الأفاضل.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول:

قائمة الأشكال:

مقدمة

مقدمـــــــــــــــــــــــة:

إن التغيرات الاقتصادية العالمية تفرض تحديات كبرى على دول العالم تتمثل في مستوى حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال العالمية, هذه التحديات تمس أمنه السياسي وتطوره الاجتماعي كما تمس تنميته الاقتصادية بشكل عام وتنميته الزراعية على وجه الخصوص, لأن التنمية الزراعية تعتبر من أهم التحديات الكبرى التي تواجه النظام الاقتصادي الجديد.

لقد استهدفت أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة تحرير التجارة في السلع، و تنطبق هذه المبادئ و الأحكام على كافة المنتجات سواء كانت صناعية أو زراعية، إلا أن عملية التحرير تركزت في الواقع العملي على التجارة الدولية في المنتجات الصناعية فقط؛ وذلك منذ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و حتى بدء العمل باتفاقات التجارة العالمية.

ويعود عدم امتداد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في المنتجات الزراعية أو استبعاد هذه المنتجات من تطبيق النظام التجاري متعدد الأطراف الذي أقامته الاتفاقية بهدف تحرير التجارة العالمية إلى عدة اعتبارات سياسية و اجتماعية، بالإضافة إلى أن الاتفاقية سمحت منذ نشأتها باستخدام القيود غير التعريفية من كمية و غيرها للحد من استيراد المنتجات الزراعية، كما سمحت بمنح إعانات أو دعم تصدير للمنتجات الزراعية بشروط معينة، لكنه لم يتم الالتزام بهذه الشروط في الواقع العملي.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ,سارت التجارة العالمية تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة وكان الهدف الأساسي منها تمكين الدول من الوصول لأسواق باقي دول الأعضاء ,غير أن تغير الظروف العالمية فرضت تطوير اتفاقية الجات إلى ما يعرف الآن بالمنظمة العالمية للتجارة , و التي تفرض أوضاعا جديدة على الزراعة, وهي أوضاع قد تكون ضارة و قد تكون نافعة , فهي تخلق من الصعوبات بقدر ما تتيح من الفرص , ومن ثم فإن تعامل السياسة الزراعة في الدول النامية ينبغي أن يقلل الخسائر إلى أدنى حد ممكن وزيادة المكاسب

إلى أقصى حد ممكن . هذا الأمر يستدعي إحداث تطوير كبير في قطاع الزراعة في الدول النامية و تحديثها و بصفة عامة قدرتها الإنتاجية و التنافسية, ولكن أحكام منظمة التجارة العالمية ربما تكون حافزا إضافيا و ضاغطا يستلزم الإسراع في العمل.

أما بالنسبة للدول المتقدمة وفي مقدمتها الجماعة الأوروبية (الإتحاد الأوروبي حاليا) و الولايات المتحدة، فقد قامت بتطبيق سياسات زراعية تسبب تشوهات و اعوججات كبيرة في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية؛ ولذلك فإن موضوع تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية يعتبر من أهم ما جاء في مفاوضات تحرير التجارة الدولية، بحيث لم يسبق التطرق إليها قبل مفاوضات جولة أوروغواي.

الإشكالية :

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي التالي:

من خلال الإلتزمات و الأحكام المتعلقة بالزراعة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء، كيف يمكن للدول المتقدمة و النامية من أن تطور سياساتها الزراعية بما يتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ما مدى نجاح مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الملف الزراعي الذي تم تناوله خلال الجولات المنعقدة؟

- هل تتماشى السياسات الزراعية في الدول المتقدمة مع أحكام الاتفاق الزراعي؟

- كيف يمكن للدول النامية أن تنمي قطاعها الزراعي في ظل أحكام الاتفاق الزراعي؟

الفرضيات:

من أجل معالجة إشكالية هذا البحث تم الاعتماد على هذه الفرضيات:

1- بعد الإنفاق الزراعية الذي توصلت إليه جولة الأوروغواي خطوة كبيرة من أجل تحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية التجارية.

2- استمرار السياسات الزراعية للدول المتقدمة التي تسبب تشوهات في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية.

3- استغلال الدول النامية الزراعية لأحكام الاتفاق الزراعي في المنظمة العالمية للتجارة من أجل تنمية قطاعها الزراعي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- تقييم الاتفاق الزراعي لمنظمة التجارة العالمية خلال جولة الأورغواي.

2- إبراز السياسات الزراعية للدول المتقدمة و ما تنص عليه أحكام منظمة التجارة العالمية.

3- التوصل إلى أسس تمكن الدول النامية من تنمية قطاعها الزراعي في ظل أحكام منظمة التجارة العالمي.

أهمية البحث:

لقد حظي هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين و السياسيين في جميع أنحاء العالم، وهذا لما تلعبه الزراعة من دور هام حيث تعتبر من أقدم النشاطات المكونة للاقتصاد العالمي؛ وهي الآن من أبرز القضايا المثيرة للجدل في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وهو ما يجعل الملف الزراعي يحتل أهمية بالغة في الوقت الحالي.

كما أن الدول النامية التي تعتمد على صادراتها من السلع الزراعية ، فهذه الدول تعتبر طرفا أساسيا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية؛ ويمثل هذا الموضوع أيضا أهمية كبيرة بالنسبة للدول المتقدمة فهي تحتل المرتبة الأولى في السوق العالمية للمنتجات الزراعية، وهو ما يجعلها تقوم بكل المساعدات المشروعة و غير المشروعة من أجل أن لا تخسر مكانتها في السوق العالمية.

المنهجية :

في سعينا لدراسة هذا الموضوع و للإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات المختلفة المدعمة لها اتبعنا المنهج الاستنباطي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لمنظمة التجارة العالمية وكذلك الاتفاق الزراعي في المنظمة، أما فيما يخص المنهج الاستقرائي فسنعتمد عليه من أجل سرد الاحصاءات والبيانات والمعلومات اللازمة التي من خلالها نستطيع أن نقيم الاتفاق في المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك تقديم معلومات توضح مضامين السياسات الزراعية للدول المتقدمة ومقارنتها بأحكام الاتفاق الزراعي.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة إلى منظمة التجارة العالمية.

تم التطرق في هذا الفصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و نشأة منظمة التجارة العالمية حيث تناولنا نشأة الغات و أهدافها و جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف و نشأة منظمة التجارة العالمية، كما سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف منظمة التجارة العالمية و هيكلها التنظيمي و الانضمام للمنظمة و الانسحاب منها، و في الأخير سوف نتطرق إلى مبادئ منظمة التجارة العالمية، دورها و أهم أهدافها.

الفصل الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي تناولت القطاع الزراعي.

تم التطرق في هذا الفصل إلى اتفاقية الزراعة في إطار الجات حيث تناولنا تحسين النفاذ إلى الأسواق و الدعم ذو الأثر المحدود على الانتاج (غير مشوه للتجارة) و الحد من دعم الصادرات الزراعية، كما سنتطرق إلى الملف الزراعي في مؤتمر سياتل و يحتوي هذا المبحث قطاع الزراعة في مؤتمر سياتل وأهدافه و أسباب فشله و ردود الأفعال على فشله، أما في الأخير فسنتناول مؤتمر الدوحة و ما جاء وراءه من مؤتمرات تناولت الملف الزراعي حيث سنتطرق إلى الملف الزراعي في مؤتمر الدوحة ومؤتمر كانكون بالمكسيك و مؤتمر هونغ كونغ في الصين.

الفصل الثالث: تقييم الاتفاق الزراعي ومدى تماشي سياسات الدول المتقدمة معه وسبل تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية.

ستناول في هذا الفصل إلى تقييم اتفاق الزراعة خلال جولة الاوروغواي من خلال إبراز دور أحكام منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الزراعية، كما سنتطرق إلى مدى تماشي السياسات الزراعية المشتركة و السياسة الزراعية الأمريكية مع أحكام الاتفاق الزراعي، وفي الأخير سنتناول أسس تنمية قطاع الزراعة بالدول النامية في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية من خلال التطرق إلى التكامل بين أهمية الدور الحكومي و حتمية تطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي، و انتهاج إستراتجية الإنتاج للتصدير إضافة لإستراتجية الإنتاج للسوق المحلي و تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول النامية.

الفصـل الأول

الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة إلى منظمة

الفصل الأول:

الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة إلى منظمة التجارة العالمية

بعد الحرب العالمية الثانية وصلت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى ضرورة إنشاء منظمة دولية تحكم آليات تحرير التجارة وتحقيقا لهذا الهدف بدأت المفاوضات الهادفة إلى الحد من القيود التجارية القائمة، وذلك بناءا على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بعقد مؤتمر هافانا أو ميثاق هافانا سنة **1947** رغم انه واجه معارضين من بعض الدول المتقدمة، فيما يخص مبدأ تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد، وذلك على الرغم من توقيع **53** دولة على المشروع المتضمن إنشاء مؤسسة دولية تنظم التجارة، وعليه تم التفاوض والوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف سمي بـــ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أو الغات وقد صادقت عليها **23** دولة سنة **1948.**

وفي الجولة الثامنة أي جولة الأوروغواي وبعد سبع سنوات من المفاوضات العسيرة، كان من أبرز نتائج هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية **(WTO) World Trade Organization** بحيث حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتضمنت أهدافها ثلاث محاور أساسية هي**:** تحرير التجارة الدولية من الرسوم التي تعيق عملية التصدير والاستيراد للسلع الصناعية والزراعية المختلفة، وتحرير تجارة الخدمات، وتنظيم العلاقات بين الدول الموقعة على الاتفاقية بهدف تحقيق أكبر قدر من المساواة بينها في مجال المنافسة في الأسواق التجارية**.** و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول**:** الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ونشأة منظمة التجارة العالمية

المبحث الثاني**:** تعريف منظمة التجارة العالمية و هيكلها التنظيمي

المبحث الثالث**:** مبادئ منظمة التجارة العالمية، دورها واهم أهدافها

المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ونشأة منظمة التجارة العالمية

لقد شهد العالم عدة تحولات اقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث عقد مؤتمر بريتن وودز سنة **1944** و نتج عنه التوقيع على اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي سنة **1947** تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد توالت الجولات والمفاوضات لتساهم في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومع مطلع التسعينيات من القرن العشرين وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط النظام الاشتراكي، بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ اتجاها جديدا، فأصبحت الرأسمالية النظام القائد الوحيد للنظام الدولي الجديد.

ولقد تضمنت نتائج جولة أوروغواي ثماني وعشرين اتفاقية، من بين هذه الاتفاقيات اتفاقية إنشاء منظمة دولية تحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سميت بـــمنظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

لقد جاءت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتعوض فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية **International Trade Organization (ITO)**، باعتبارها تعاقدا متعدد الأطراف ينشأ بموجبه قواعد للسلوك في مجال التجارة الدولية، والتي قامت لوضع أسس لنظام التجارة الدولي الذي كان في وقت سابق شديد الميل نحو الحماية، وقد تضمنت مبادئ جديدة منها الدولة الأولى بالرعاية، مبادئ الحرية التجارية والمنافسة وعدم التمييز في المعاملة وعدم قبول العمل إلا بالتعريفة الجمركية كوسيلة للحماية، ولقد ركزت الاتفاقية على أنه لا يتم التحرر من القيود في التجارة الدولية إلا من خلال المفاوضات والتشاور بين الأطراف المعنية. [1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات **94** ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع، ص:**13**.

لقد أتت تسمية الغات من الأحرف الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة باللغة الإنجليزية **General Agreement On Traffs and Trade**، وهي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الترتيبات اللازمة ودعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام **1947** للمداولة حول التجارة الدولية بعد أن وقفت في وقت سابق ضد قيام هذه الاتفاقية بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية.

وفي قصر الأمم في جنيف بتاريخ **20** أكتوبر **1947** تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، التي اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب.

ولقد شارك في التوقيع على هذه الاتفاقية **23** دولة نذكر منها: [1]

(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، استراليا، نيوزيلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، النرويج،سوريا، لبنان**,** جنوب ،روديسيا، جنوب إفريقيا الهند، باكستان، الصين، كوريا، سيلان، بورما، سلوفاكيا**...)**

كان الهدف الأساسي من الغات هو تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يعتمد على اقتصاد الأسواق المفتوحة**,** ولذلك فقد فرض على كل دولة تنضم إلى الغات أن تلتزم بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديرا واستيرادا.

كما كان الغرض أيضا من الغات إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض.

---

(1) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات فرص وتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، **2000**، ص:**32**.

المطلب الثاني: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة

من بين الأهداف التي تميزت بها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة:[1]

- رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة و السعي نحو ضمان التوظيف الكامل بها؛
- العمل على رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي و تنشيط الطلب الفعال بين الأطراف المتعاقدة؛
- محاولة الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و التوسع في الإنتاج و المبادلات التجارية الدولية السلعية؛
- العمل على تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية و ما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية؛
- تسهيل عملية النفاذ إلى الأسواق و مصادر الموارد الأولية لتحقيق التوسع في الإنتاج؛
- زيادة حجم التجارة الدولية وذلك من خلال تخفيض القيود الكمية و الجمركية؛
- العمل بمبدأ المفاوضات كوسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية.

ومن خلال الأهداف السابقة للغات يمكن تحديد الأدوار التي تسعى من خلالها في مجال التنمية الدولية فيما يلي:

- تعتبر اتفاقية الغات منبرا للتفاوض في شأن تخفيض التعريفات الجمركية و غيرها من الحواجز الجمركية و التجارية؛
- تعبر اتفاقية الغات عن مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك السياسة التجارية؛

---

(1) مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2002**، ص: **200.**

- تعتبر أداة لتفسير هذه القواعد و تسوية الخلافات بين الدول الموقعة على الاتفاقية باعتبارها محكمة دولية؛
- هي عبارة عن أداة تطوير ورسم سياسة تجارية جديدة في إطار التجارة الدولية.

المطلب الثالث: جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ونشأة OMC

استمرت المفاوضات من **1947** وهو تاريخ توقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وحتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة الأوروغواي لسنة**1994** ،وذلك من خلال هذه الجولات:

الجولة الأولى: جولة جنيف 1947

شارك في هذه الجولة **23** دولة، وتعتبر هذه الجولة ناجحة بالمقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الداخلة في التجارة، وقد أفرزت نتائج تلك المفاوضات على **45000** تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة **10** مليار دولار، أو ما يقارب **20%** من حجم التجارة العالمية. [1]

الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy 1949

تعتبر من الناحية العملية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الغات، وشاركت في هذه الجولة **23** دولة[2], بحيث اتفقوا من خلالها على

(1) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، **2004**، ص: **447.**

(2) سمير محمد عبد العزيز،منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،**2006**،ص: **23**

تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية, كما انضمت عشر دول جديدة خلال هذه الجولة ليرتفع عدد الأعضاء إلى **33**عضوا. [1]

الجولة الثالثة: جولة توركاي في انجلترا 1950-1951

تمت مفاوضات هذه الجولة في توركاي بانجلترا خلال الفترة **(1950-1951)**, وقد شاركت في هذه الجولة **47** دولة، وقد كان موضوع هذه الجولة كسابقاتها وهو السعي لتحقيق مزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية[(2)], من خلال مناقشة **8700** بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع **25%** بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام **1948**, وقد وصل عدد الدول المشاركة في هذه الجولة إلى **38** دولة .

الجولة الرابعة: جولة جنيف 1954-1957

تم انعقاد هذه الجولة في جنيف عام **1956** بمشاركة **26** دولة, وتم فيها تخفيض التعريفة الجمركية لسلع تبلغ قيمتها **2.5** مليار دولار, وقد أعادت هذه الجولة الحياة للاتفاقية بتحقيق بعض التقدم.[(3)]

الجولة الخامسة: جولة ديلون 1960-1961

تمت هذه الجولة في جنيف وسميت هذه الجولة ب(ديلون) نسبة للأمريكي (دوغلاس ديلون), الذي اقترح هذه المفاوضات, وبلغ عدد الدول المشاركة فيها **26** دولة, ولقد تركزت تلك المفاوضات على تنسيق التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية[(4)], وكان من الممكن أن تصنف تلك الجولات الخمس في مجموعة واحدة

[(1)] آيات الله مولحسان, المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر), أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة باتنة, **2010-2011**, ص:**56**.

[(2)] عبد الوحيد العفوري، مرجع سابق، ص: **47**.

[(3)] آيات الله مولحسان, مرجع سابق, ص:**56**.

[(4)] المرجع السابق,ص:**57**.

وذلك لأنها ركزت جميعها على تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع.

الجولة السادسة: جولة كينيدي 1964-1967

تم انعقاد هذه الجولة بجنيف، والتي دعا إليها الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" سنة **1962** في رسالة عرضها على الكونغرس والتي تقدم على إثرها منح الرئيس كينيدي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة عن طريق منح صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار **50%** على جميع السلع، وبهذا القانون توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى طريق المفاوضات مع شركائها التجاريين، وبوجه الأخص المجموعة الأوروبية، وبالفعل تم انعقاد هذه الجولة في جنيف سنة **1964**، وانتهت في جوان **1967**، واجتمع ممثلي الدول المشاركة في هذه الجولة لدراسة كل ما يتعلق بالتعريفات الجمركية والعمل على تخفيضها، وقد نجحت هذه الجولة من خلال توصل ممثلي تلك الدول إلى حفظ التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية وقد قدرت قيمته آنذاك بحوالي **40** مليار دولار أي ما يعادل **5/4** من التجارة الدولية وبالنسبة لمتوسط معدلات انخفاض التعريفات الجمركية قد اختلفت من دولة إلى أخرى، مثال ذلك:[1]

بالنسبة لبريطانيا فقد وصل معدل انخفاض التعريفات الجمركية إلى **30%** من التخفيض العالمي، و **30%** بالنسبة لليابان، فيما حددت **24 %** لكندا، وقد حددت هذه التخفيضات في جدول زمني يبدأ من سنة **1968** إلى **1972**، ووصلت نسبة انخفاض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بنسب تتراوح بين **5** إلى **10%**، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فهنا اختلف ممثلوا الدول

---

[1] نبيل حشاد، الغات والمنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، **1999**، ص:**25**.

المشاركة أين اتفقوا في الأخير على خفض التعريفات الجمركية بمتوسط **25%** على المنتجات المحمية.

وعرفت هذه الجولة انضمام كبير للدول النامية، نتيجة إضافة نص في فقرة التجارة والتنمية والذي جاء فيه، انه على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية، وأن تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها، وقد بلغت قيمة التخفيضات **40** مليون دولار من حجم التجارة الدولية، كما عرفت تلك الفترة نمو وازدهار السوق الأوروبية واليابان حيث تم التوصل في هذه الجولة إلى اتفاق لمكافحة الإغراق **(**مادة **6** من الغات**)** [1]

الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973-1979

اجتمع وزراء الدول المشاركة في سبتمبر **1973** بمدينة طوكيو وقد أسفر الاجتماع عن إصدار وثيقة إعلان طوكيو التي تضمنت قواعد ومجالات التفاوض في مجال تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية، وقد اتفق على سريانها ابتداء من**1979/11/1**،أما بالنسبة للاتفاقيات الأخرى المنظمة للقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة وتراخيص الاستيراد ومراجعة نظم الإغراق السلعي والترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الألبان والطيران المدني، فاتفق على سريانها ابتداء من **1980/1/1**، أما الاتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية، فحدد تاريخ سريانها ابتداء من **1981/1/1.**

وقد كان هدف هذه الجولة الوصول إلى تحقيق خفض جمركي متميز **(300** بليون دولار**)** من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل **30%** من متوسط التعريفات في بدء الدورة.

---

(1) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات **94** ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق, ص: **31.**

الجولة الثانية: جولة الأوروغواي (1986-1993)

في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة والأخيرة قبل قيام منظمة التجارة العالمية وقد بدأت مباحثات التجارة متعددة الأطراف في عام **1986** في **(**بونتادليست- أوروغواي**)**

وتتميز هذه الجولة بأنها أكثر الجولات طموحا حيث انحسرت موضوعات التفاوض على التجارة الزراعية، المنسوجات، النفاذ إلى الأسواق، الخدمات، حماية الملكية الفكرية تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية.

وقد تم طرح لأول مرة في تاريخ المفاوضات موضوع التجارة في السلع الزراعية كما تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة في مجال التفاوض.

وجرى التوقيع على الاتفاقيات الثمانية والعشرين التي تم التوصل إليها في شهر أفريل من عام **1994** في مدينة مراكش بالمغرب من قبل ممثلي **117** دولة.

المبحث الثاني: تعريف منظمة التجارة العالمية و هيكلها التنظيمي

بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة، وفي مدينة مراكش بالمغرب وبالتحديد في **15-04-1994** تم التوقيع على الاتفاق النهائي لجولة الاوروغواي والذي أصبح يعرف باتفاق مراكش، وفيه قد تم الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت عملها في **01-01-1995** لتحل محل الجات التي كانت مراقبا ومنظما للتجارة العالمية منذ **1947.**

وتجدر الإشارة إلى أن ميلاد هذه المنظمة، جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات، فقد كان الاقتصاد العالمي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية يقوم على التكتلات الإقليمية كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين تلك التكتلات، هذا بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالمي، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب الفقيرة.

المطلب الأول: تعريف منظمة التجارة العالمية: (WTO) World Trade Organization

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وسوف نقوم بعرض عدة تعريفات وذلك من أجل أن تقدم تعريفا جامعا، ومن أهم هذه التعاريف:

-"المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الاوروغواي" .[(1)]

-"هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية ، و غير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة ". [(2)]

---

(1) سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، ط**1**، **2000**، ص: **25.**

(2) محمد مطر،الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية،دراسات إستراتيجية،العدد**18**، **1998**، ص: **10.**

-"المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية تعني تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف". [1]

من خلال هذه التعاريف يتضح أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث أنه يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء.
أي أن في المنظمة العالمية للتجارة لا تكون فيها السلطة لمجلس الإدارة، كما انه لا يوجد أي تأثير للموظفين في السياسات الخاصة لكل بلد، ولا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.

وبما أن أغلبية الدول الأعضاء هي دول نامية، فبإمكان هذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها، أو قبول ما تراه في صالحها. [2]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة وفقا لما تنص عليه المادة الرابعة من الاتفاقية وذلك على النحو المبين في الملحق رقم **(01).**

أولا: المجلس الوزاري

إن هذا المجلس يعتبر هو الهيئة الرئاسية للمنظمة فهو رأس السلطة فيها، ويتكون من وزراء أو ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بها، وفي سنتين على الأقل فإن المجلس الوزاري يجتمع مرة واحدة، ويقوم بتنفيذ وظائف المنظمة واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة

(1) البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، بشرية، السعودية، **1997**، ص: **08.**

(2) ناصر دادي عدون، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار المحمدية، الجزائر، ص: **57.**

لذلك، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف، بناءا على طلب الدول الأعضاء[1]. ويمنح أيضا العضوية ويعدل الاتفاقيات ويحدد سريانها وبعض الالتزامات، وينشئ اللجان...الخ.

وقد انعقد أول مجلس وزاري في ديسمبر **1996** في سنغافورة.

ثانيا: المجلس العام

ويتكون المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء غير انه يجتمع في أي وقت ملائم في الفترة ما بين مؤتمرين وزاريين بحيث يصبح في تلك الفترة مارس صلاحيات واسعة ضمن حدود ما رسمته الاتفاقية ويحدد نظامه الداخلي ويصادق عليه، كما انه يقوم بالمصادقة على النظام الداخلي

للجان المحددة في الفقرة السابعة من المادة الرابعة في الاتفاقية. وهي:[2]

- لجنة التجارة والتنمية.
- لجان حصرية مقيدة بتطبيق أهداف خاصة بميزان المدفوعات ولجنة الميزانية والتي تعمل جميعها وفقا لنظام الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وكل الوظائف التي يكلفها بها المجلس العام.

وفي إطار وظائفها فإن لجنة التجارة والتنمية تقوم بفحص الأحكام الخاصة للاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف دوريا، لفائدة الدول الأقل تقدما، وتقوم بعرض تقريرها على المجلس العام الذي يتخذ بشأنها الإجراءات الملائمة، وتعتبر تلك اللجان أجهزة متخصصة.

---

(1) ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص ص: **64-65**.

(2) محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,**2006**، ص ص: **37-38**.

- يتم اجتماع المجلس العام في الوقت المناسب من اجل إعفائه من الوظائف الخاصة بفحص السياسة التجارية التي يمكن للجنتها أن تحدد نظامها الداخلي وتعين رئيسها.
- تنشأ عدة مجالس كأجهزة متخصصة مثل: مجلس تجارة السلع، مجلس تجارة الخدمات، ومجلس للحقوق الفكرية المتعلقة بالتجارة.

إن تلك المجالس سابقة الذكر تتصرف وفقا للسلوكيات المرتبة من قبل المجلس العام، والتي تضمنتها الاتفاقيات المتعلقة بكل مجال. [1]

والعلاقات الوظيفية التي تقوم بها المجالس المختلفة تبدو جد مرنة، فيمكن لها أن تنشأ العديد من الأنظمة الداخلية شريطة موافقة المجلس العام عليها، ويمكن لكل عضو أن يشارك فيها، كما أن لمجلس تجارة السلع ولمجلس الخدمات أن ينشآ تنظيمات مساعدة احتياطية، وهذا دليل آخر على مرونة التنظيم.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يمكن استخلاصه في هذا الجانب هو خلق أجهزة مرنة ومتخصصة قادرة على فحص المسائل المطروحة في ميدان التجارة الدولية للسلع والخدمات دون أن تفلت أو تخرج عن السلوكات العامة التي حددتها الاتفاقية، وقد وجب على كل المجالس أن تقدم تقاريرها للمجلس العام دون تأخير.

إن المجلس العام يضمن علاقات التعاون الفعالة بينه وبين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذا الأسلوب يخلق ديناميكية للتشاور والتوجيه وعلى البلدان النامية ان تستفيد من هذا التنظيم على مستوى تنظيم تجارتها الداخلية الخاصة بالسلع والخدمات.

---

[1] محفوظ لشعب، مرجع سابق، ص ص: **38-39.**

ويمكننا أن نلخص اختصاصات المجلس العام في النقاط التالية: [1]

- الاضطلاع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، ويجتمع حسبما يكون اجتماعه مناسبا، وبالتالي فإن الاختصاصات التي تكون من مهام المؤتمر الوزاري يباشرها المجلس العام في هذه الحالة.
- يتكفل بتعيين مهام معينة للمجالس واللجان.
- يقوم باعتماد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية.
- له اختصاص رقابي، بحيث يستطيع أن يجتمع في أي وقت للاضطلاع بمسؤوليات جهاز السياسات التجارية.
- يقوم أيضا بالإشراف على المجالس الن وعية كمجلس التجارة في السلع ومجلس شؤون التجارة في الخدمات ومجلس شؤون جوانب حقوق الملكية الفكرية.
- يملك لوحده المشروعية والحق في وضع ترتيبات إقامة التعاون مع كل المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي لها علاقة بمنظمة التجارة العالمية ويستطيع أيضا التشاور مع المنظمات غير الحكومية.

ثالثا: المجالس الرئيسية

وهي عبارة عن مجالس متخصصة تتفرع عن المجلس العام.[2]

(أ) مجلس التجارة في السلع: ويقوم هذا المجلس بتطبيق جميع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والمتعلقة بالتجارة في السلع والمنتجات، بالإضافة إلى التعديلات التي تمت على بعض المواضيع كتحسين وتنظيم التجارة في مجال السلع.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص: **189-190.**

(2) ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص: **65.**

(ب) **مجلس التجارة في الخدمات:** يعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي لإدارة الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في الخدمات، وتنفيذها من خلال التزامات الدول الأعضاء.

(ج) **مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية:** ويقوم هذا المجلس بالإشراف على تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية، والتي جاءت خلال مفاوضات جولة الاوروغواي، إذ يهتم بالبحث في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

رابعا: اللجان الفرعية

حيث توجد أربع لجان فرعية: [1]

(أ) **لجنة التجارة والبيئة:** وتقوم هذه اللجنة بالدراسة في مجال التأثير الذي تقوم به التجارة على مستوى البيئة.

(ب) **لجنة التجارة والتنمية:** لقد أنشأت هذه اللجنة من اجل الاهتمام بدول العالم الثالث وخاصة الدول الأقل نموا.

(ج) **لجنة القيود الخاصة بميزان المدفوعات:** وتعتبر الوظيفة التي أنشأت من اجلها هذه اللجنة هي تقديم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

(د) لجنة الميزانية والمالية: تهتم بالمسائل الداخلية للمنظمة والمتعلقة بالميزانية، وتكون حصة كل عضو في مساهمة تتناسب مع أهمية تجارته الخارجية، فقد وصلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية **15.7%** من ميزانية المنظمة العالمية للتجارة، في حين بلغت مساهمة الدول الإسلامية **5.5%** من ميزانية المنظمة، وتجدر الإشارة إلى أن مساهمات أعضاء المنظمة وصلت إلى حوالي **74** مليون دولار في سنة **2000.**

---

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: **66.**

خامسا: الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة هيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة، حيث يقوم بتسييرها مدير عام يعين من قبل المؤتمر الوزاري، والذي يعتبر أعلى سلطة، ويحدد له المؤتمر سلطته وصلاحياته ومدة عهدته وشروط عمله.[1]

ويملك المدير العام سلطة تعيين العاملين بالأمانة، وكذلك يحدد لهم صلاحياتهم وشروط عملهم وفقا لما سطره المؤتمر الوزاري.

ولا يخضع المدير العام والعاملين معه إلا لأحكام المنظمة العالمية للتجارة بحيث لهم طابع دولي محض، ولا يمكن لهم قبول أي تعليمة من أي حكومة أو سلطة خارج المنظمة، كما لا يجوز لهم الخضوع لأي تأثير من اجل القيام بمهامهم كموظفين دوليين.

ومن بين صلاحيات المدير العام تقديم التقرير السنوي إلى لجنة الموازنة والمالية وكذا مشروع الميزانية لتفحصها وتقدم توصياتها المتعلقة بالموضوع إلى المجلس العام والذي يعتبر هو صاحب الصلاحية في المصادقة عليه.

إن لجنة الموازنة والمالية تقدم للمجلس العام اقتراحات لكيفية توزيع نفقات المنظمة على أعضائها، وكذا الإجراءات التي يتم اتخاذها في حق المتخلفين عن دفع مساهماتهم.

وتتولى الأمانة العامة، مسؤولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضة، وتقديم الدعم الفني، وقد تقوم بإعطاء المشورة فيما يتعلق بتسوية المنازعات. بناءا على طلب الأعضاء. [2]

---

[1] محفوظ لشعب، مرجع سابق، ص: **40.**

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: **190.**

سادسا: جهاز تسوية المنازعات

يقوم المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة بمهمة فض المنازعات التجارية، التي تحدث بين الدول الأعضاء، ويتم ذلك من خلال التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن القواعد والإجراءات الخاصة بفض المنازعات.[1]

ففي حالة حدوث نزاع بين طرفين يتم تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع واقتراح الحكم المناسب، حيث لا يمكن للعضو المتضرر أن يتخذ أي إجراء عقابي من تلقاء نفسه، كما انه لا يمكن للطرف المتهم أن يخرق قاعدة من القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات أو يعرقل حكم هيأة فض المنازعات.

وعند صدور حكم من قبل المجلس العام ضد الطرف المتهم، ويقابل بالرفض في تعديل تصرفاته التجارية، يمكن للطرف المتضرر طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على هذا الطرف، حيث تفوض المنظمة إلى الطرف المتضرر توقيع العقوبة.

ويقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام حيث يتم النظر في المسائل التالية: [2]

- التصدي ومحاولة احتواء كافة المنازعات الدولية التجارية؛
- يعتمد في أساس عمله على الطابع الارتضائي، بحيث يكون تدخله تدخل يرضي الطرفين، وبناءا على هذا يشكل فرق التحكيم لفض المنازعات؛
- يقوم بإيجاد حلول ايجابية ترضي كلا الطرفين؛

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص:67.

[2] عبد المطلب عبد الحميد. ، مرجع سابق، ص 191.

- يحرص على الإشراف في تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات اللازمة؛
- يوفر الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين؛
- يعتمد في حل الخلافات على التدرج، وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأطراف المعينة لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

وتتبع هيئة حل المنازعات عملية التسوية من خلال المراحل التالية: [1]

(أ) مرحلة المشاورات والمصالحة: وفي هذه المرحلة يقوم الطرف المتضرر بتقديم طلب لعقد مشاورات ثنائية مع الطرف المتهم، بحيث يجب على هذا الأخير الرد في مدة لا تتجاوز الشهر من تقديم الطلب وفي حالة عدم الرد خلال المدة المحددة، يحق للطرف المتضرر طلب إنشاء لجنة لحل النزاع.

(ب) مرحلة تبني قرارات اللجنة: في حالة عدم التوصل إلى حل للخلاف خلال المرحلة السابقة (مرحلة المشاورات)، تقوم اللجنة المشكلة بخصوص النزاع بإصدار قراراتها بمساعدة خبراء مستقلين عن أطراف النزاع، ويتحتم على الطرف المتهم في هذه الحالة إتباع الخطوات المطلوبة لتنفيذ تلك القرارات.

(ج) مرحلة التعويض والتسهيلات التجارية: في حالة عدم الالتزام بقرار اللجنة أو قرار مجلس المنظمة، يحق للطرف المتضرر والتي صدر الحكم لصالحها أن تعود إلى مجلس المنظمة لتلقي التعويض من الطرف المتهم، أو الحصول على تفويض المجلس للرد الانتقامي ضد تلك الدولة.

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص:**68.**

وعند إعادة النظر في الموضوع من جانب لجنة الاستئناف، فإن الحكم الذي تصدره يعتبر حكما نهائيا واجب التنفيذ.

من خلال تتبع هذه المراحل، يتبين أنه في حالة حدوث خلاف بين دولتين أو أكثر، يتم أولا البدء بمحاولة المصالحة بين الأطراف لحل الخلاف دون اللجوء إلى التقاضي، حيث لا يتم الوصول إليه إلا بعد التأكد من أن ذلك هو الحل الوحيد لحسم النزاع، وهنا تلتزم الدولة المتهمة بسحب القرارات والتدابير التي أدت إلى الإضرار بمصالح الأطراف الأخرى الأعضاء والمخالفة لأحكام الاتفاقيات، ولا يستطيع الطرف المتضرر المطالبة بالتعويض إلا إذا لم يقم الطرف المتهم بسحب هذه التدابير.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديد مدة زمنية لمراحل تسوية النزاعات لتجنب تضييع وإهدار حقوق الأطراف المتضررة، فقد تم منح فترة عشرة أيام من أجل الرد على الطلب المقدم من الطرف المتضرر من أجل التشاور، على أن لا يتجاوز البدء في التشاور مدة **30** يوما من تاريخ الطلب، وفي حالة عدم الاستجابة أو عدم احترام هذه المدة، تلجأ الدولة المتضررة إلى تجاوز المرحلة الأولى (المشاورات) إلى المرحلة الثانية، بحيث يطلب تشكيل لجنة لمتابعة هذه القضية وإصدار الحكم بشأنها.

وبالنسبة للجنة التحكيم، فهي تتكون من أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين، بحيث لا يكونون ممثلين لحكوماتهم أو لأية منظمة من المنظمات، كما أنهم لا ينتمون إلى الأطراف المتنازعة، وذلك من أجل توفير الحياد والاستقلالية في اتخاذ القرارات، ويتم تقديم التقرير في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تشكيل اللجنة، ويقوم جهاز تسوية المنازعات باعتماد تقرير اللجنة بعد مرور عشرين يوما.على تسليمه إلى الأعضاء بهدف إتاحة الوقت لدراسة التقرير، وتتصف أحكام تسوية المنازعات بالمتوازنة، وذلك من خلال ما أتاحته من حق للأطراف المتنازعة في استئناف أحكام

اللجنة نظرا للطبيعة الإلزامية لهذه الأحكام، مما يستوجب إتاحة حق الاستئناف للتأكد من عدم ضياع حقوق اي طرف من الأطراف المتنازعة.[1]

سابعا: آلية مراجعة السياسات التجارية

تعتبر آلية السياسات التجارية الجهاز المسؤول عن مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، والتي يرمز لها بـــ "**TPRM**"وهي اختصار للتسمية الانجليزية " **Trade Policy Review Mecanism**"[(2)] وقد تم إنشائها لتقوم بالمراجعة الدورية للسياسات التجارية لمختلف الدول الأعضاء.

والجدير بالذكر أن هذا الجهاز يقوم بدراسة ومراجعة عامة وشاملة للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية، والنظام الدولي من ناحية أخرى، للتعرف على الآثار الايجابية والسلبية لسريان قواعد النظام التجاري الدولي، ويضطلع بمسؤولية هذا الجهاز المجلس العام في المنظمة والذي يجتمع في أي وقت مناسب لمباشرة مهامه، ويعتمد جهاز السياسات التجارية في عمله على مبدأ الشفافية. [3]

ويقوم هذا الجهاز بالمراجعة بالنسبة للدول المتقدمة كل سنتين، وكل أربع سنوات للدول النامية، أما بالنسبة للدول الأقل نموا فتتم المراجعة كل ست سنوات، وقد جاء هذا التفاوت في المدة الزمنية المحددة وفقا لطبيعة الظروف الاقتصادية لكل مجموعة من هذه الدول، ومدى استقرارها ومعدل تطورها.

---

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق، ص **68-69.**

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص ص: **191-192.**

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص: **70-71.**

ونظرا للطبيعة غير المستقرة لاقتصاديات الدول النامية والأقل نموا في ظل ما تشهده من تطورات وتعديلات عديدة ومتعاقبة، فتخصص لها فترة زمنية أطول للمراجعة، من أجل استقرار السياسات الجديدة التي تطبقها.

ويكمن الهدف من مراجعة السياسات التجارية لدولة معينة، هو التأكد من احترام هذه الدولة لالتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء، وإبراز العراقيل التي تحول دون ذلك، محاولة اقتراح بعض الحلول المناسبة.

ويعتبر الهدف الأساسي لنشاط هذا الجهاز هو عرض المعلومات الخاصة بكل السياسات والتشريعات التي تتبناها الدول الأعضاء، ومدى مطابقتها للاتفاقيات التجارية التي تمت في جولة الأوروغواي، وهذا من أجل تحقيق مبدأ الشفافية في التعاملات التجارية.

وتؤدي هذه الآلية إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الدول الأعضاء بالتعهدات والقواعد بموجب الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف، مما يسهل عمل النظام التجاري من خلال زيادة الشفافية للسياسات التجارية للدول الأعضاء، لأن الوظيفة الآلية هي دراسة آثار السياسات والممارسات التجارية لعضو معين على النظام التجاري متعدد الأطراف.

وبهذا سيحاول أعضاء منظمة التجارة العالمية الالتزام واحترام المبادئ الأساسية للاتفاقيات التجارية، وهو ما يجعل الدول النامية تستفيد من هذا النظام الذي قد يعود عليها بالفائدة إذا أحسنت استغلال الفرص المتاحة.

وبالنسبة للإجراءات المتبعة لمراجعة السياسات التجارية، فإن هذا الجهاز لا يملك الصلاحية بإلزام الدول الأعضاء التقيد بإجراءات معينة أو بسياسات تجارية خاصة، فهو عبارة عن مجلس استشاري، ليس له صلاحية اتخاذ القرارات.

وتتم عملية مراجعة السياسات التجارية بعقد جلسات نقاش مع كل دولة كما يلي: [1]

(أ) تقدم الدولة المعنية إلى اللجنة المختصة تقرير كامل يحتوي على كل المعلومات الخاصة بسياستها التجارية؛

(ب) تقوم تلك اللجنة بتحليل السياسة التجارية لهذه الدولة بعد حصولها على المعلومات اللازمة، حيث تتأكد من أن التغييرات التي حدثت على السياسات التجارية لهذه الدولة، لا تتعارض مع مبادئ الاتفاقية التجارية.

ويقوم الجهاز بمراجعة السياسات التجارية وفق الإجراءات التالية:

(أ) إنشاء لجنة تتولى مراجعة السياسات التجارية، بناءا على التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء؛

(ب) تتم مراجعة السياسات التجارية لجميع الدول الأعضاء بصفة دورية ويتم تحديد تكرار المراجعة انطلاقا من القوة الاقتصادية للبلد العضو؛

(ج) يقوم الجهاز بوضع برنامج كل سنة ويبني عمله من خلال:

1- التقارير المقدمة من طرف الأعضاء المعنيين، والتي تحتوي على كل المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛

2- من جانبها تعد أمانة المنظمة العالمية للتجارة تقرير مفصل استنادا للمعلومات المتاحة لها، والتي يقدمها العضو المعني من خلال التقرير؛

3- يتم استعراض كل من تقرير الدولة المعنية، وتقرير أمانة المنظمة، وكذلك محضر اجتماع الجهاز مباشرة بعد انتهاء الاستعراض.

وبذلك يقوم جهاز تسوية المنازعات بوظيفته بك شفافية، ويقوم بتقديم تقاريره إلى المجلس العام.

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: **72.**

المطلب الثالث: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والانسحاب منها

سنعرض في هذا المطلب كيف يتم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والانسحاب منها، وكذلك الإيقاف و الفصل من العضوية.

أولا: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

لقد اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة سنة **1994**، أن كل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الغات **1947**، والتي توافق وتقبل على اتفاقيات جولة الاوروغواي، أنهم أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية، كما أنه يمكن لأي دولة أو إقليم اقتصادي، يتمتع بحرية في إدارة علاقاته التجارية الخارجية في الانضمام للمنظمة، وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء، بحيث يجب على الدولة الساعية للانضمام قبول جميع نتائج جولة الأوروغواي، ومن ناحية أخرى فعند انعقاد المؤتمر الوزاري كل سنتين، تتم عملية النظر في طلبات الانضمام، وذلك بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء، وبعد ذلك تلتزم تلك الدول بالتقدم بجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات، وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء، إلى أن يتم التوصل حول التزامات العضو الجديد. [1]

غير أن الانضمام إلى المنظمة، لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات، وإنما يتم ذلك تدريجيا، بحيث أن التزام الدولة الراغبة في الانضمام بمجالات تحرير تجارتها الخارجية يكون وفقا لمستوى نموها الاقتصادي، ويمثل الملحق رقم**(02)** الدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: **194.**

وتجدر الإشارة إلى أن الانضمام إلى المنظمة لا يكون إجباريا، فالعضوية تكتسب بشكل إرادي، وتخضع لمدى رؤية الدولة لاستفادتها أو عدمها من الانضمام للمنظمة.[(1)]

وتستفيد الدولة العضو في المنظمة من هذا الانضمام بالمزايا التالية:

(أ) يحق لها المشاركة في كل اجتماعات المنظمة، بحيث تستطيع الدفاع عن مصالحها.

(ب) كل دولة عضو بالمنظمة تتمتع بصوت واحد تساهم به في اتخاذ قرارات المؤتمر الوزاري والمجلس العام بأغلبية الأصوات الحاضرين.

(ج) يمكن لكل عضو طلب تغيير أو تعديل في أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

(د) تستطيع أي دولة عضو في المنظمة أن ترشح مواطنيها للعمل في مختلف أجهزة وفروع ولجان المنظمة كموظفين دوليين.

(ه) يستطيع أعضاء المنظمة الحصول على الوثائق والمستندات الرسمية الخاصة بالمنظمة.

(و) إذا رأت الدولة العضو في المنظمة وجود تعارض بين الالتزامات المترتبة على العضوية مع سياستها التجارية وتوجهاتها المستقبلية، تستطيع الانسحاب من عضوية المنظمة، وفقا للأحكام المحددة في المادة **15**.

(ز) الاستفادة من التخفيضات والتسهيلات الجمركية التي تطبق بين الدول الأعضاء، وكذا الاستثمار في الأسواق العالمية وفقا للقواعد الأساسية التي تقوم عليها المنظمة.[(2)]

[(1)] سليم إلياس ، موسوعة أحداث العالم ، اقتصاد وأعمال **2**، المركز الثقافي اللبناني، **2005**، ص: **147**.

[(2)] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2004**، ص ص: **130-131**.

ثانيا: الانسحاب:

بالنسبة للانسحاب من منظمة التجارة العالمية ، فقد نظمت تلك العملية المادة**(15)** من الاتفاقية، بحيث يمكن لأي عضو الانسحاب من المنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها ويصبح هذا الانسحاب ساري المفعول بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إيداع العضو الراغب في الانسحاب لإخطار محرر بهذا المضمون لدى مدير عام المنظمة، ويؤدي الانسحاب من منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها تلقائيا، إلى إسقاط حق الدولة المنسحبة من كل الامتيازات والمعاملات التفضيلية التي كانت تستفيد منها، بموجب التزامات الدول الأخرى الأعضاء.[(1)]

وفي المقابل تصبح الدولة المنسحبة معفاة من كل الالتزامات، سواء التي تفرضها أحكام الاتفاقيات، أو التي تلتزم بها من خلال جداول تنازلاتها في مجال السلع والخدمات وغيرها.

وقد حددت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية المهلة اللازمة لسريان الانسحاب، لفسح المجال أمام الأعضاء الآخرين المرتبطين مع العضو المنسحب من أجل التشاور للحفاظ على مصالحهم، والتي قد تتأثر عند انسحاب ذلك العضو.

وهذا الانسحاب يمكن أن يهدد كيان المنظمة بالانهيار خاصة إذا انسحب أعضاء، لهم وزن كبير في المنظمة كالمجموعة الأوروبية أو اليابان أو الدولة المضيفة للمنظمة (سويسرا).

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص:**194-195.**

ثالثا: الإيقاف والفصل من عضوية المنظمة العالمية للتجارة

من أجل توضيح ذلك سنذكر بالتفصيل ما يلي:

أ- وقف العضوية:

تقوم بعض المنظمات العالمية بحرمان بعض الأعضاء مؤقتا من الاستفادة من مزايا العضوية، وهو نوع من العقوبة لسبب أو لآخر، وبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية لم تتطرق اتفاقية التأسيس لمسألة إيقاف أو فصل من العضوية للمنظمة،[(1)] وهذا مثل ما هو معمول به في منظمات أخرى كجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية، ويمكن الاستعانة بما هو معمول به في ميثاق الدول العربية على اعتبار أن كل دولة عضو، إذا أخلت بواجباتها فهي منفصلة، بإجماع من الدول الأعضاء، ومن ثم فلابد أن يكون من صلاحيات المجلس الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة إيقاف عضوية أي دولة بناء على طلب الدول الأعضاء وهذا في حالة عدم التزام هذه الدولة بواجباتها، وقد قام القانونيون بوضع شروط صارمة حتى تطبق عملية معاقبة الدولة المخالفة لالتزاماتها، وتتمثل تلك الشروط في:

1- تقدير إخلال الدولة لالتزاماتها، يكون من طرف جميع أعضاء المنظمة.

2- يصدر قرار الفصل من الهيئة العليا بالمنظمة وبأغلبية آراء الدول الأعضاء.

ب- الفصل في العضوية:

إن عملية الفصل من عضوية المنظمة تعتبر أقصى إجراء تصل إليه المنظمة، وتسلط هذه العقوبة نتيجة تمادي الدولة العضو في الإخلال بمبادئ المنظمة، وقد طبقت هذا الإجراء العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، ونجد في مواثيق هذه المنظمات العديد من

(1) بن موسى كمال، مرجع سابق، ص: 132.

القوانين الخاصة بعقوبة الفصل من عضويتها مثل عصبة الأمم التي طبقت هذه العقوبة على بعض أعضائها.

إلا أن هذه العقوبات قد تعرضت لمعارضة شديدة من العديد من الدول، نظرا لعدم فائدتها في علاج المخالفات المرتكبة في حق هذه المنظمات، فقد ترجع مثل هذه العقوبات بالسلب على المنظمات المطبقة لها. [1]

[1] بن موسى كمال، مرجع سابق، ص: 133.

المبحث الثالث: مبادئ منظمة التجارة العالمية، دورها وأهم أهدافها

نظرا لرغبة المجتمع الدولي في استقرار النظام الاقتصادي العالمي، تم إنشاء المنظمة العالمية وفق أسس ومبادئ واضحة المعالم، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والعمل على تكريسها ميدانيا.

وسنحاول في هذا المبحث أن نتناول مبادئ منظمة التجارة العالمية، والوظائف التي تقوم بها، مع إبراز أهم الأهداف التي تحاول المنظمة من خلالها تسهيل التجارة الدولية بين جميع الدول، وإزالة العوائق التي تواجهها.

وستتم هذه الدراسة من خلال استعراض ثلاث مطالب، بحيث سنتطرق في المطلب الأول لمبادئ منظمة التجارة العالمية، وفي المطلب الثاني سنتناول وظائفها، أما في المطلب الثالث فسنتطرق لأهم أهدافها.

المطلب الأول: المبادئ العامة لمنظمة التجارة العالمية

في هذا المطلب سنوضح أهم المبادئ التي ترتكز عليها المنظمة العالمية للتجارة والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: المبادئ التي تنظم العلاقة مابين المنظمة وأعضائها

وهي عبارة عن مبادئ يقوم عليها النظام القانوني الدولي، العلاقة مابين المنظمة والدول الأعضاء، وكذلك الالتزامات الأساسية الملقاة على عاتق هذه الدول، وتشمل هذه المبادئ:[1]

---

[1] بن موسى كمال، مرجع سابق، ص ص: **146-147.**

أ- مبدأ اعتراف المنظمة بسيادة الدول: في القديم كانت تعتبر الدول هي أعلى سلطة، ولا تتحكم في سيادتها أي هيئة أو منظمة كانت، ولكن بعد ظهور المنظمات الدولية، بدأت فكرة سيادة الدولة تختفي بالتدرج مع تقدم القانون الدولي العام ورسوخ قواعده.

وقد ثبت أنه على الدول الأعضاء الالتزام بقرارات وتوصيات المنظمات، وذلك ما يقلل من سيادتها(فيما يخص استقلالية تسيير علاقتها التجارية الخارجية مثلا).

غير أن تدخل المنظمات في الشؤون الاقتصادية والسياسية التي تخص السلطات الداخلية للدول الأعضاء يكون محدودا.

ب- **مبادئ تلتزم بها الدول الأعضاء وفقا لوثائق تأسيس المنظمة:** وفقا للأحكام التي تؤسس بها المنظمات، فيجب على الدول الأعضاء الالتزام بتطبيق المبادئ التي تمثل التعليمات والقواعد التي يجب احترامها ومراعاتها، من أجل توفير المناخ اللازم للوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة.

ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة:

أ- تحرير التجارة الدولية: إن تحرير التجارة الدولية يعتبر هو الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية، وذلك لأن سعي أي دولة وراء الاكتفاء الذاتي أصبح هدفا مستحيلا في هذا العصر، فمهما توفرت الموارد الأولية التي تتوفر بصفة غالبة في الدول النامية، وهذه الأخيرة تحتاج بدورها إلى سلع الدول الصناعية التي تعتمد في صناعاتها على التكنولوجيا، والتطور في البحث والتنمية.

ويتضح لنا أنه أصبح من الضروري فتح باب التبادل بين مختلف الدول، حيث أن كل دولة تختص في إنتاج السلع التي لها فيها ميزة نسبية، وذلك لن يتحقق إلا بتحرير التجارة

الدولية، وهذا هو هدف منظمة التجارة العالمية على أن تكون وسائل الحماية الوحيدة للإنتاج المحلي أمام الواردات هي الرسوم الجمركية.[1]

ب- عدم التمييز في المعاملة التجارية: ويقوم هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية لأحدى الدول على حساب الأخرى، بل يكون لكل الأعضاء في المنظمة نفس الحقوق من أجل المنافسة بالأسواق الدولية، ويعتبر هذا المبدأ هو الركيزة الأساسية للاتفاقية، ويتحقق هذا المبدأ من خلال سريان شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الأجنبية.

فبالنسبة لشرط الدولة الأولى بالرعاية يعتبر أهم الأسس الذي يحقق مبدأ حرية التجارة الدولية، حيث تتم من خلاله المنافسة التجارية العادلة بين جميع الدول.

أما بالنسبة لشرط المعاملة الأجنبية فهو يعني عدم التمييز بين السلع الوطنية والأجنبية، أي أن تكون المساواة في المعاملة بين السلع.

ج- مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية: وهو ما كان يعرف في الغات بالتخفيض العام والمتوالي للرسوم الجمركية، ويتم هذا التخفيض من خلال الدخول في مفاوضات(والتي كانت تعرف بالجولات) من أجل هذا المبدأ.

د- مبدأ المنظمة بسلطة فعلية في مواجهة جميع الدول الأعضاء:تتميز المنظمة بسلطة في مواجهة جميع الدول الأعضاء، وذلك بإلزام جميع الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بتعديل كل لوائحها وقوانينها التجارية.

---

[1] بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص:**148،153،152،150.**

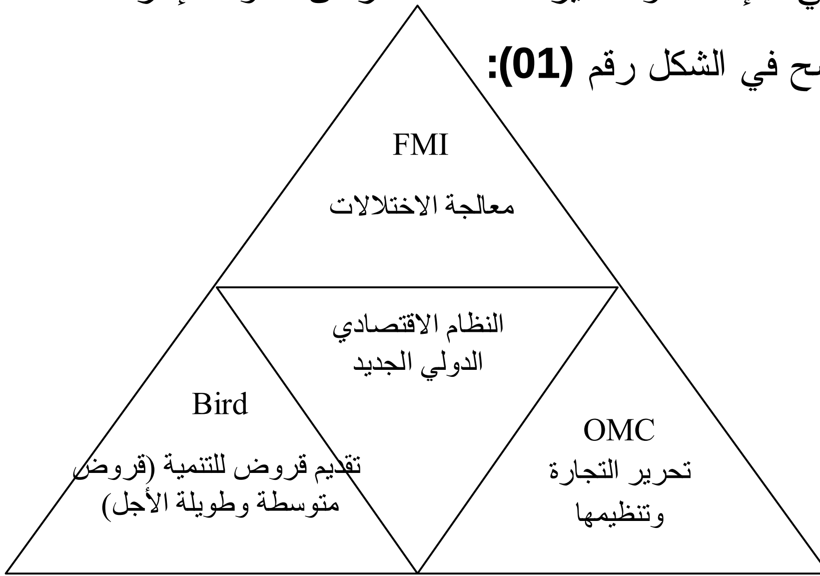
المطلب الثاني: دور منظمة التجارة العالمية

لقد كان إنشاء منظمة التجارة العالمية عبارة عن عنصر مكمل لعناصر التصور الذي خلفته الحرب العالمية الثانية للنظام العالمي الجديد وقتئذ، فقد كانت أولى نتائجه تحويل عصبة الأمم المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة، بعد ذلك تم إنشاء مؤسسات بريتون وودز لإدارة الشؤون النقدية والمالية للعالم، وفي الأخير فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية، لكي تتولى شؤون التبادل التجاري العالمي، وتوسيع نطاقه وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم.

وتنظيما لعلاقة هذه المنظمة الوليدة، بمؤسسات بريتون وودز على وجه التحديد، نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة أنه سعيا لتحقيق التجانس في عملية صياغة السياسات الاقتصادية الدولية، سوف تتعاون منظمة التجارة العالمية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لاستكمال أركان ثالوث إدارة الاقتصاد العالمي.[1] كما هو موضح في الشكل رقم **(01):**

الشكل رقم(01)

ثالوث إدارة الاقتصاد العالمي



المصدر: بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 185.

---

(1) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، **2002**، ص: **85-86.**

وتتمثل مهام منظمة التجارة العالمية:[1]

- إنشاء نظام قائم على قواعد وأسس صحيحة أكثر تفتحا؛
- تحرير وإزالة العراقيل التعريفية وغير التعريفية المرتبطة بتجارة السلع تدريجيا؛
- التحرير التدريجي المتعلق بتجارة الخدمات؛
- عم قبول كل الأشكال الحمائية؛
- تسهيل إدارة وتطبيق الاتفاقيات التجارية التي نتجت عن جولة الأوروغواي وأي اتفاقيات جديدة قد يجري التفاوض عليها مستقبلا؛
- تقوم بتسيير الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالصفقات العمومية؛
- تقوم بتسيير الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالقطاعات الجديدة، كالخدمات والجوانب الفكرية المتعلقة بالتجارة؛
- وضع القواعد المتعلقة بالاستثمار والاتصالات والشبكات العالمية وتقديم المساعدات التقنية للبلدان النامية؛
- توفير منتدى لخلق المزيد من المفاوضات بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الأمور التي تغطيها الاتفاقيات، إضافة إلى القضايا الجديدة؛
- إدارة الاتفاقيات التجارية التي تم إبرامها مع الدول الأعضاء كما تقوم بالإشراف على تنفيذ التخفيضات التعريفي المتفق عليها؛
- الفصل في المنازعات التي قد تحدث بين الأعضاء، حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية؛
- التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل المزيد من التنسيق فيما يتعلق بصنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، وكذا إدارة الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول.

[1] بن موسى كمال، مرجع سابق، ص ص:87-86.

المطلب الثالث: أهداف منظمة التجارة العالمية

تعتبر أهداف منظمة التجارة العالمية أكثر تطورا وأوسع شمولا بالنسبة لما كانت عليه أهداف الغات سابقا، ونظرا لأهمية هذه الأهداف لابد بذكرها بشيء من التفصيل لتوضيح مضمون الاتفاقية من خلال أهدافها.[1]

أولا: الأهداف المتعلقة بالمنتجات الصناعية

استنادا لما توصلت إليه جولة الأوروغواي بشأن المنتجات الصناعية، والتي أصبحت جزءا مهما من اتفاقية منظمة التجارة العالمية فإن أهم أهداف الاتفاقية تخفيض التعريفات بأكثر من الثلث في المتوسط على المنتجات الصناعية، وتشمل هذه التعريفات في الدول المتقدمة(الصناعية) عدة قطاعات منها الصلب، الأدوية، الخشب والمنتجات الخشبية، أما في الدول النامية فإن الهدف الرئيسي هو التخفيض الكبير لحواجز التعريفات فيها.

ثانيا: الأهداف بشأن المنتجات الزراعية

- تشجيع الدول الأعضاء على منح التجارة في المنتجات الزراعية توجيهات تسويقية قوية من خلال الحد من دعم الصادرات، وتحويل الحواجز غير التعريفية إلى تعريفات وتطبيق التعريفة التي تزيد من شفافية المساعدات ثم تخفيض هذه التعريفات إلى **36%** في المتوسط.
- إن من بين أهم الأهداف بشأن المنتجات الزراعية هي تخفيض حجم الصادرات المدعومة بمرور الوقت بنسبة **21%**، على أن يتم تخفيض الدعم والتعريفة الجمركية في غضون **6** سنوات للدول الصناعية، و**10** سنوات للدول النامية، أما بالنسبة للدول الفقيرة جدا، فيتم إعفائها من هذه الالتزامات.

(1) ياسر زغيب، اتفاقية الغات، دار الندى، لبنان، **1999**، ص ص:**50-51.**

وعلى اعتبار أن الدول النامية تعتبر مستورد ضخم للأغذية المدعومة، فقد صدر قرار ينص على توفير مساعدات مرحلية من خلال المعونات الغذائية ودعم التنمية الزراعية. وستكون الدول الفقيرة للغاية والدول التي تعتمد تماما على الأغذية المستوردة، لها الحق في الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السواء في الاتفاقيات الحالية أو المتجددة.

ثالثا: الأهداف المتعلقة بالملكية الفكرية

تتمثل في محاولة تحسين مستويات حماية حقوق أصحاب جميع أنواع الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية والأسرار التجارية وذلك من خلال جملة إجراءات وتدابير قانونية تكفل هذه الحماية.

رابعا: الأهداف بشأن الدعم

وفقا لما حددته الاتفاقية، هناك ثلاث أنواع من الدعم وهي:

أ- دعم ممنوع ويتعلق بأداء الصادرات أو باستخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة.

ب- دعم مؤثر وهو الذي يؤثر بالضرر على الدول الأعضاء الأخرى.

جـ- دعم غير مؤثر وهو الدعم المقدم للبحوث الصناعية ونشاط التطوير غير التنافسي لمناطق غير مميزة.

خامسا: الأهداف المتعلقة بالحواجز التكنولوجية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع الدول الأعضاء على استخدام المعايير الدولية، ولكنها لا تفرض تجانس المعايير، وفي نفس الوقت تعترف بحق الدول في فرض الحماية للإنسان والحيوان والنبات والصحة النباتية عند مستويات تراها مناسبة.

سادسا: الأهداف المتعلقة بسن قواعد ضد الإغراق

وضعت الاتفاقية القواعد التي تحدد الإغراق والضرر الناجم والإجراءات المتبعة لاتخاذ قواعد أساسية تشكل السياسة المتبعة ضد الإغراق، وتبين الاتفاقية أيضا دور الهيئات المتعارضة في تسوية المنازعات فيما يتعلق بالإجراءات التي تراها الهيئات القومية مناسبة عند معالجتها الإغراق، ولا يزال العمل في هذا المجال مفتوحا عبر لجنة فوضت لإيجاد حلول للقضايا التي لم تحل بعد.

سابعا: الأهداف بشأن الإجراءات الوقائية أو الحمائية

تنص المادة **19** من اتفاقية الغات على أنه يسمح للأعضاء باتخاذ الإجراءات الوقائية مثل**:** قيود الاستيراد لحماية صناعتها المحلية من التأثيرات السلبية لتفاقم الاستيراد، ورغم ذلك فإن الاتفاقية الجديدة تحظر استخدام هذه التدابير إذا ما شكلت "منطقة رمادية" تتضمن قيود تصدير اختيارية أو اتفاقات تسويقية مرتبة أو تدابير أخرى مماثلة تنطبق على الواردات أو الصادرات.

وتدابير المنطقة الرمادية من المقرر أن تنتهي خلال أربع سنوات من تأسيس منظمة التجارة العالمية. [1]

وتنص الاتفاقية أيضا على تنظيم استخدام جميع التدابير الحمائية، مثل الحدود الزمنية ومتطلبات فحص الحماية وعدم التمييز بين مصادر العرض.

وسيتم منح الدول النامية حماية ضد الإجراءات الحمائية التي تتخذها الدول التي تتعامل معها تجاريا ونصيب البلاد النامية في أسواقها المحلية ضئيل نسبيا.

---

[1] ياسر زغيب، مرجع سابق، ص:**51-52.**

ثامنا: الأهداف المتعلقة بتسوية المنازعات

يؤكد الفصل الختامي على استمرار تدعيم نظام الغات الحالي في تسوية المنازعات عن طريق التشاور، وينص أيضا هذا الفصل على فرض "عقوبات انتقامية متداخلة" أي سحب المزايا من أحد القطاعات بسبب انتهاك القواعد في قطاع آخر.

ويسعى هذا الفصل إلى تحجيم القرارات الصادرة من طرف واحد فقط والتي تنتهك القواعد التجارية من خلال التأكيد على أن الأعضاء لن يحددوا بأنفسهم حدوث ذلك الانتهاك، ولكن تشجيع استخدام قواعد وإجراءات تسوية المنازعات سيكون وفقا لمنظمة التجارة العالمية.

تاسعا: الأهداف المتعلقة بالترابط والتكامل في صنع السياسة العالمية وإدارتها

يبين الفصل الختامي أن زيادة استقرار سعر الصرف المعتمد على الظروف الاقتصادية والمالية المنظمة بدرجة أكبر، يجب أن تسهم في توسيع التجارة وزيادة النمو والتنمية وتصحيح اللاتوازنات العالمية في الوقت المناسب، ويدعو الفصل الختامي منظمة التجارة العالمية إلى ضرورة تدعيم التعاون مع مؤسسات "بريتن وودز" (الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

عاشرا: الأهداف المتعلقة بشروط ميزان المدفوعات

يرى الفصل الختامي أن الأعضاء الذين يفرضون قيودا تجارية من اجل ميزان المدفوعات، يجب أن تنفذ بطريقة لا تفسد التجارة العالمية. ولتحقيق هذه الغاية فإن التدابير

التي تعتمد على السعر مثل زيادة الرسوم على الواردات وودائع الاستيراد يجب أن تقتصر على القيود الكمية.[1]

[1] ياسر زغيب، مرجع سابق، ص:**53.**

الفصـل الثانـي

المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي تناولت القطاع الزراعي

الفصل الثاني :

المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي تناولت القطاع الزراعي

تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الأول جانفي **1995** على عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة، بحيث يتم عقد مؤتمر وزاري واحد على الأقل كل سنتين، و تعتبر هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة، و تقوم باتخاذ القرارات الضرورية التي تستطيع من خلالها تحقيق مزيد من التحرير التجاري، و التأكد من ان المنظمة تقوم بدورها من خلال وضع نظم و أسلوب إدارتها[1]. و قد تم عقد عدة مؤتمرات تناولت قضايا القطاع الزراعي وهي التي سنعتمد عليها من خلال اتخاذها كمباحث بهذا الفصل حتى يتم شرحها بالشكل المطلوب وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: اتفاقية الزراعة في إطار الجات.

المبحث الثاني: الملف الزراعي في مؤتمر سياتل سنة **1999** .

المبحث الثالث: مؤتمر الدوحة و ما جاء وراءه من مؤتمرات تناولت الملف الزراعي.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد – الجات و اليات منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 343 .

المبحث الأول : اتفاقية الزراعة في إطار الجات

يعتبر الملف الزراعي من أصعب القطاعات التي واجهت تحرير التجارة منذ وضع اتفاقية الجات عام **1947** و حتى انتهاء مفاوضات أوروغواي عام **1994**، و وضع قواعد النظام التجاري العالمي الجديد، بحيث أنه من الصعب تطبيق قواعد اقتصاديات السوق كما هي مستخدمة في القطاع الصناعي أو التجاري على القطاع الزراعي[1] .

وقد أوضحت ديباجة اتفاق الزراعة أن الهدف منه على الأمد الطويل هو إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف و مستند إلى قوى السوق يشتمل على تخفيضات جوهرية و متصاعدة في الدعم و الحماية الزراعية ، يتم تنفيذها خلال فترة زمنية متفق عليها مما يؤدي إلى تصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية .

كذلك ضرورة أن تأخذ البلدان المتقدمة الأعضاء في الاعتبار أثناء تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذه البلدان، وأن تكون الالتزامات التي ينص عليها برنامج الإصلاح الزراعي متكافئة ما بين البلدان الأعضاء، مع مراعاة منح معاملة خاصة و متميزة للبلدان النامية ، و أن تؤخذ في الاعتبار الآثار السلبية لتنفيذ برنامج الإصلاح على البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء و الدول الأقل نموا .

وقد جاء اتفاق الزراعة في ثلاثين صفحة من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأوروغواي ، حيث أشارت ديباجة اتفاق الزراعة إلى التزام الدول الأعضاء بالتوصل من خلال هذا الاتفاق إلى تعهدات محددة و ملزمة في ثلاثة مجالات هي **:** النفاذ إلى الأسواق، و الدعم المحلي، و المنافسة في التصدير بالنسبة للمنتجات الزراعية [2]

[1] - مصطفى رشدي شيحة – اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة – جامعة الإسكندرية – دار الجامعة الجديدة – ص: 139 .
[2] - عادل عبد العزيز السن ، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية ، المؤتمر العربي الرابع ، صنعاء ، فبراير 2009 ، ص: 227 .

المطلب الأول : تحسين النفاذ إلى الأسواق

لقد ساهمت عدة عوامل قبل جولة الأورغواي فيما بينها في الحد من نفاذ المنتجات الزراعية من دول إلى أسواق دول أخرى بحيث تمثلت هذه العوامل أو المشكلات في وجود العديد من القيود غير التعريفية، و ارتفاع معدلات التعريفة الزراعية على بعض المنتجات، بالإضافة إلى محدودية التعريفات الزراعية المربوطة.

و قد عالجت أحكام اتفاق الزراعة المشكلات الثلاث بهدف تحسين النفاذ إلى الأسواق في المنتجات الزراعية أو تحرير التجارة فيها، و ذلك من خلال:

أولا : تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية

و يتم تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية أو القيود غير الجمركية **(** كمية – حصص – تراخيص – رسوم متغيرة **)** إلى قيود تعريفية [1] **,** بما يسمح من الناحية النظرية بمزيد من تدفق المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية، خاصة الدول المتقدمة التي اتسمت بحمايتها الشديدة، و بعد التحويل يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها خلال فترة تنفيذ الاتفاقية مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل **.**

و يتم احتساب المعدل المكافئ للتعريفية **(**م ت**)** اعتمادا على المعادلة التالية **:** [2]

$$\text{م ت} = \frac{\text{السعر في سوق بلد الاستيراد} - \text{سعر التسليم ميناء الاستيراد}}{\text{السعر في سوق بلد الاستيراد}} \times 100$$

و باحتساب هذا المعدل لكل سلعة سنويا ، و باحتساب المتوسط خلال فترة الأساس المتفق عليها **(86 – 1988)** نصل إلى المعدل المكافئ لكل سلعة **.**

[1] - خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد – مذكرة ماجستير – آثار تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي – جامعة عين شمس – 2007، ص: 103 .

[2] - محمد عمر حماد أبو دوح – منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، مرجع سابق ، ص: 63 .

ثانيا : تخفيض كل التعريفات الجمركية

وفقا لما تنص عليه الاتفاقية يتم تخفيض كل التعريفات الجمركية بما في ذلك التي تم تحويلها في نظام القيود الكمية، و تختلف التخفيضات حسب الدول**(**دول متقدمة، دول نامية ، دول أقل نموا**) .**

أ) بالنسبة للدول المتقدمة :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة **36 %** خلال **6** سنوات بداية من **(**جويلية **1995** إلى جوان **2001)** و ذلك من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة في الفترة **(1986 – 1988)** ، على أن يقل الحد الأدنى لتخفيض التعريفة الجمركية على أي محصول عن **15 %** لكل من السلع خلال فترة **6** سنوات للدول المتقدمة[1]**.**

و يوضح الجدول رقم **(02)** التزامات الدول المتقدمة الصناعية بتخفيض التعريفة الجمركية طبقا لاتفاقية جولة الأورغواي

[1] - حسان بن أحمد النبهاني، أهم محاور الاتفاقية الزراعية و المفاوضات الجارية بشأنها، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنامة ،البحرين، 2003، ص: 53 .

الجدول **(01)** : التزامات الدول المتقدمة الصناعية بتخفيض التعريفة الجمركية طبقا لاتفاقية جولة أورغواي

المواد	نسبة التخفيض في التعريفة (%)
جميع المنتجات الزراعية	**36**
البن و الشاي ، الكاكاو و السكر و غيره	**32**
الفاكهة و الخضار	**35**
البذور الزيتية و الدهون و الزيتون	**37**
الحيوانات و منتجاتها	**32**
الحبوب	**38**
منتجات الالبان	**25**

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة **1994 .**

نلاحظ في الجدول رقم **(05)** أن نسب تخفيض التعريفة الجمركية تختلف من مادة لأخرى، حيث تحتل الحبوب النسبة الأكبر و المقدرة ب**37%**، وأدناها النسبة **25%** و التي تمثل منتجات الألبان.

ب) بالنسبة للدول النامية

تم خفض الرسوم الجمركية بنسبة **24%** خلال **10** سنوات و بدأت من **(**جويلية **1995** الى جويلية **2004)** وذلك من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة في الفترة **(1986 – 1988)**، على ألا يقل الحد الأدنى لتخفيض التعريفة الجمركية على أي محصول عن **10 %** لكل سلعة من السلع خلال المذكورة سابقا.

جـ) بالنسبة للدول الأقل نموا

فقد تم إعفاءها من التزامات تخفيض التعريفات، و التزمت أيضا بربط تعريفاتها عند المستويات المناسبة لها[1].

ثالثا : ربط جميع التعريفات الجمركية الزراعية

وفقا لما جاء في الاتفاق الزراعي الذي يحتم على الدول الأعضاء ربط جميع تعريفاتها الجمركية الزراعية، و يعني الالتزام بالربط بعدم زيادة هذه التعريفات عن المعدلات التي تم ربطها عليها.

و لا شك أن الربط أي تحديد حد أقصى للتعريفة التي يمكن تطبيقها على المنتج الزراعي المستورد إنما يؤدي إلى تحقيق الاطمئنان و الشفافية في تجارة المنتجات الزراعية خاصة في ظل عدم وجود قيود أو حواجز غير تعريفية على تجارة هذه المنتجات .

أما بالنسبة لتنفيذ عملية ربط التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية المفروض عليها تعريفة جمركية غير مربوطة ، فقد سمح اتفاق الزراعة للدول النامية بربط تعريفاتها الزراعية عند المستويات التي تراها مناسبة ، و بما يحقق الحماية لمنتجاتها و إنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة من الواردات من الدول الأخرى حتى لو كانت مستويات الربط أعلى من المستويات التي كانت مطبقة قبل جولة الأروغواي ، و هذا ما يطلق عليه المرونة في تحديد " سقوف الربط " قبل جولة الأروغواي [2] .

رابعا: بعض الاستثناءات الخاصة و التدابير الوقائية

لقد جاء في الاتفاق الزراعي استثناء حالات من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية الى قيود تعريفية، أي أنه يمكن الاحتفاظ بالقيود غير التعريفية بعض الوقت بعد دخول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في البداية من عام **1995** ، و هذه هي بعض الاستثناءات **:**

---

[1] - إبراهيم العيساوي , الجات و أخواتها , النظام الجديد للتجارة العالمية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , مارس 1995 , ص: 56.

[2] - عادل عبد العزيز السن , مرجع سابق ,ص: 233 .

- المنتجات الخاصة التي اعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة لاعتبارات غير تجارية (خاصة بالبيئة و الأمن الغذائي)[(1)]؛
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية مع التعهد بتحريرها خلال فترة التنفيذ (عشر سنوات) [(2)]؛
- إذا كان المنتج يخضع للقيود على الإنتاج بشرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية ، لا على المنتجات الزراعية المصنعة أو المجهزة؛
- لقد نصت المادة الخامسة من اتفاقية الزراعة على حق الدول في رفع تعريفاتها الجمركية في حال تجاوز الواردات لكمية معينة ، أو انخفاض سعر الواردات دون سعر معين ، و يشترط أن يتم تحديد السلع التي قد تكون عرضة لمثل هذا الأجراء مسبقا في جداول الالتزامات [(3)].

المطلب الثاني : تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

تؤدي سياسات الدعم للأسعار المحلية إلى تشجيع زيادة غير طبيعية في الإنتاج و الذي يؤدي إلى الضغط على الواردات ، و بالتالي إغراق السوق العالمي عند مستويات سعرية منخفضة للسلع [(4)]، و من هنا فقد ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بتخفيض الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية الذي يؤدي الى اختلال هيكل التجارة الدولية ، و يشمل هذا الدعم أي إعانة لسعر السوق و المدفوعات المباشرة للمنتج و دعم مستلزمات الإنتاج ، و يعكس هذا الدعم التكلفة التي حصلها المجتمع لدعم المنتجين الزراعيين عام **1992** ، و قد قدرت بعض الدراسات أن حجم دعم القطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ **91** بليون دولار ، و في دول المجموعة الأوربية **156** بليون دولار ، و في اليابان **74** بليون دولار[(5)] .

(1) - جلال راتب ,آثار تطبيق أحكام دورة أورغواي , المجلة المصرية للتنمية و التخطيط , العدد الثاني , 1997 , ص: 3 .
(2) - منير فودة , مستقبل صادرات الأرز المصري , مجلة مصر المعاصرة , أكتوبر 2000, ص: 643 .
(3) - حسن بن أحمد النبهاني , مرجع سابق , ص: 54 .
(4) - وحيد على مجاهد , منظمة التجارة العالمية , مجلة الزراعة و التنمية في العالم العربي , العدد 2 ,1999 , ص: 30 .
(5) - خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد , مرجع سابق , ص: 107 .

و في دراسة أخرى فقد أشارت البيانات إلى أن المتوسط السنوي للدعم المحلي للمنتجين الزراعيين في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية سنة **1989** بلغ حوالي **97.9** مليون دولار و ارتفع إلى حوالي **163.1** مليون دولار في عام **1993** [(1)]، و تعمل الاتفاقية على تنظيم الدعم المحلي دون إلغائه بما يتيح للدول القدرة على وضع سياسات زراعية متوافقة مع احتياجاتها المتنوعة ، و من هنا فقد تم تقسيم الدعم إلى نوعين رئيسيين **:** [(2)]

أولا : الدعم الذي يؤثر مباشرة على الإنتاج

على الدول الأعضاء أن تقوم بحساب الدعم من هذا النوع الذي تقدمه للزراعة سنويا على أساس ما يعرف بمعيار الدعم الكلي التجميعي و ذلك وفقا لفترة الأساس**(1986 – 1988)** و يتكون الدعم الكلي من ثلاث أقسام على النحو التالي **:**

- **مقياس الدعم المباشر للمنتج:** وهو الدعم لكل منتج على حدى، وهو عبارة عن الفارق بين قيمة الإنتاج المستحق للدعم و باستخدام السعر المحلي و السعر العالمي للسلعة في فترة الأساس.
- **مقياس الدعم العام للقطاع :** و هو الدعم المقدم للقطاع بشكل عام كدعم الكهرباء على سبيل المثال .
- **مقياس الدعم المكافئ :** و هو الدعم الذي يمكن استخدام طريقة حساب مقياس الدعم المباشر لتقديره ، و تلزم الاتفاقية الدول باستخدام المقياس الكلي للدعم استنادا إلى فترة الأساس **(1986 – 1988)** ، ثم تشرع في إجراء التخفيضات و ذلك بنسبة **20 %** ابتداء من عام **1995** خلال ست سنوات في البلدان المتقدمة و بنسبة **13.33 %** خلال عشر سنوات في البلدان النامية ، أما بالنسبة للدول الأقل نموا لا يطلب منها أي التزام بإجراء أي تخفيض.

(1) - حسن بن أحمد النبهاني , مرجع سابق , ص: 30 .
(2) - المرجع نفسه, ص: 30 .

ثانيا: الدعم ذو الأثر المحدود على الإنتاج(غير مشوه للتجارة)

يتم تنفيذ حق الحكومات في منح هذا الدعم لتحسين الإنتاجية و الكفاءة في الإنتاج الزراعي ومن هذه الأنواع الذي لا يتضمنها مقياس الدعم الكلي .

أ- الصندوق الأخضر Green Box Polices:

تشمل هذه القائمة برامج الدعم مثل:[1]

1- الخدمات العامة مثل برامج البحوث العامة و البيئة ، برامج مكافحة الآفات ، برامج التدريب خدمات الصحة و الأمان و خدمات التسويق .

2- مشتريات الحكومة لأغراض الأمن الغذائي .

3- مساعدات الغذاء على أن يتم تقديم هذه المعونات في صورة أغذية أو وسائل شراء بأسعار السوق الجارية .

4- بعض المدفوعات النقدية للمنتجين الزراعيين و منها دعم مدفوعات زيادة دخول المنتجين الزراعيين ، و مدفوعات الحكومة لبرامج تأمين الدخول شرط عدم تأثيرها على قرارات الإنتاج و تعويضات الكوارث الطبيعية ، و تستفيد من هذا الاستثناء كل الدول **(**متقدمة أو نامية**) .**

ب- الصندوق الأزرق The Blue Box Provisions) :

يتمتع هذا الصندوق بالاستثناء من التخفيضات بناء على اتفاق بلير هاوس الذي تم التوصل إليه قبل الشروع في جولة الأورغواي بين كل من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية، و هي تلك المدفوعات التي تقدمها الدول المتقدمة و بالأخص أمريكا و دول الاتحاد الأوربي بغرض الحد من المساحات المزروعة من منتج معين ، و ذلك في حدود **85 %** من مستوى الإنتاج [2]**.**

---

[1] محمد عمر حماد أبو الدوح , مرجع سابق , ص: 70 .

[2] حسن بن أحمد النبهاني,مرجع سابق , ص: 15 .

ج).استثناء الحد الأدنى:

و يقصد به أي دعم لأي سلعة بشرط ألا تزيد قيمته عن**5 %** من القيمة الكلية للإنتاج في حالة الدول المتقدمة ، و ألا تزيد عن **10 %** في حالة الدول النامية.[1]

ويوضح الملحق رقم**(3)** تركيبة الدعم المحلي لمجموعة من الدول في الفترة **(1995-1998)** بحيث يتم في هذا الجدول عرض النسبة المئوية لدعم الصندوق الأخضر والأزرق و الحد الأدنى.

المطلب الثالث : الحد من دعم الصادرات الزراعية

يقصد بدعم الصادرات الزراعية الإعانات المالية التي تقدمها الدولة بمناسبة تصدير هذه المنتجات لتتمكن من المنافسة في أسواق التصدير العالمية .

و الحقيقة أن سياسة دعم الصادرات من المنتجات الزراعية كانت من أكثر العوامل المسببة لاعوجاج التجارة الدولية الزراعية قبل جولة أورغواي ، حيث استمر هذا الدعم يقدم بدون قواعد أو نظام محدد و ذلك على خلاف دعم الصادرات من المنتجات الصناعية .

و لذلك كان الحد من دعم الصادرات الزراعية أحد المحاور الرئيسية التي ارتكز عليها اتفاق الزراعة لإصلاح السياسة التجارية الزراعية و رغم أن اتفاق الزراعة لم يحظر دعم التصدير كلية ، إلا أنه وضع ضوابط و قواعد محددة بشأن تقديم هذا الدعم مع تقرير تخفيضات لا بأس بها على كافة صور الدعم [2] .

أولا : أنواع دعم الصادرات الزراعية التي يتضمنها التعهد بالتخفيض

(1) محمد عمر حماد أبو دوح , مرجع سابق, ص: 75 .
(2) عادل عبد العزيز السن , مرجع سابق , ص: 240 .

أ- الدعم المرتبط بالأداء التصديري ، و هو عبارة عن دعم مالي مباشر تقوم بتقديمه حكومة أو هيئة معينة .

ب- بيع المنتجات أو التخلص منها بغرض التصدير الذي تقوم به الحكومات بأسعار أقل من الأسعار المماثلة للمنتجات المشابهة في السوق المحلية [(3)].

جـ- المدفوعات لتصدير منتج و الممولة من عمل تقوم به الحكومة، سواء من خلال الحساب العام أو من خلال فريضة مالية أو رسم مفروض على المنتج المعني.

د- تقديم دعم مالي من أجل تخفيض نفقات التسويق (أي تسويق الصادرات)، و نفقات تحسين أو رفع الدرجة ، و نفقات التجهيز أو المعالجة ، و نفقات النقل و الشحن الدوليين ، (و قد تم إعفاء الدول النامية من الخضوع لهذا البند) .

ه- نفقات أو تكاليف النقل و الشحن الداخليين لشحنات التصدير عندما تقدم بشروط أفضل من تلك الخاصة بالشحنات المحلية (و قد تم إعفاء البلدان النامية من الخضوع لهذا البند) .

و- دعم المنتجات الزراعية بإدخالها في منتجات مصدرة .

ثانيا :تعهدات تخفيض دعم الصادرات الزراعية

تنقسم التعهدات بخفض دعم الصادرات الزراعية إلى نوعين من التخفيض :[(1)]

النوع الأول : تخفيض قيمة الدعم الإجمالي للصادرات من السلع الزراعية ، و ذلك من خلال خفض المصروفات المخصصة في الموازنة العامة للصرف على هذا الدعم .

النوع الثاني :تخفيض كميات و أحجام الصادرات الزراعية المتلقية لهذا الدعم ، و فيما يتعلق بتنفيذ هذه التعهدات فقد تم التمييز بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، فتتمثل تعهدات الدول المتقدمة فيما يلي :

---

(3) بها جيراثلال داس , مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية , دار المريخ , المملكة العربية السعودية , الرياض, ص ص: 131 – 132 .
(1) - عادل عبد العزيز السن , مرجع سابق , ص ص: 241 –242 .

➢ تخفيض المصروفات المخصصة للدعم بنسبة **36 %** من متوسط قيمة هذه المصروفات في فترة الأساس **(1986 – 1990)** ، على أن يتم تخفيض هذه النسبة خلال **6** سنوات ، تبدأ مع بداية تنفيذ الاتفاق في **1995/1/1** في صورة أقساط متساوية و ذلك بواقع **6 %** سنويا **.**

➢ تخفيض كميات و أحجام الصادرات الزراعية المستفيدة من الدعم بنسبة **21 %** من متوسط هذه الكميات في فترة الأساس ، على أن يتم تخفيض هذه النسبة في صورة أقساط متساوية خلال **6** سنوات أيضا و ذلك بواقع **3.5 %** سنويا **.**

أما تعهدات الدول النامية فتتمثل فيما يلي **:**

➢ تخفيض مبالغ المصروفات المخصصة للدعم بنسبة **24 %** من متوسط هذه المصروفات في فترة **1986– 1990** ، على أن يتم تخفيض هذه النسبة خلال **10** سنوات في صورة أقساط متساوية و ذلك بواقع **2.4 %** سنويا**.**

➢ تخفيض كميات أو أحجام الصادرات الزراعية المستفيدة من الدعم بنسبة **14 %** من متوسط هذه الكميات في فترة الأساس، على أن يتم تخفيض هذه النسبة في صورة أقساط متساوية خلال **10** سنوات و ذلك بواقع **1.4 %** سنويا**.**

و جدير بالذكر أن الدول الأقل نموا أعفيت من كل تعهد بالتخفيض ، و يلاحظ ان تطبيق أحكام اتفاق الزراعة بشأن تخفيض دعم الصادرات الزراعية جاء في صورة تعهدات تضمنتها جداول الدول الملحقة ببروتوكول مراكش لاتفاقية الجات **1994** و ذلك تحت عنوان" دعم الصادرات تعهدات بتخفيض مصروفات الموازنة و الكمية "**.**

ثالثا : قيود و ضوابط أخرى لتقديم دعم الصادرات الزراعية

لقد أورد الاتفاق بعض الأحكام الأخرى كضوابط لتقديم دعم الصادرات لعل أهمها ما يلي**:** **(1)**

أ. لا يسمح بتقديم دعم للصادرات لم يكن يقدم في فترة الأساس ، و لا لمنتج لم يكن يحصل عليه في تلك الفترة بعد سريان اتفاق الزراعة في الأول من يناير **1995 .**

(1) - عادل عبد العزيز السن ,مرجع سابق , ص ص: 242 –243 .

ب. منع التحايل على التعهدات بالحد من دعم الصادرات ، بحيث أنه لا يجوز للعضو أن يطبق أنواع دعم للصادرات الزراعية بخلاف ما جاء في الاتفاق الزراعي بطريقة تؤدي إلى التحايل على التعهدات بدعم الصادرات .

جـ. وضع حدود على التوسع في نطاق تقديم الدعم للصادرات نتيجة للمفاوضات بين أي دولة و باقي الدول المعنية بصادراتها، و ذلك بأن يكون هذا التوسع على النحو الوارد بجداول الأعضاء في المنظمة، و بما يضمن الحد من ممارسات دعم التصدير التي تستهدف أسواق فردية أو أسواق إقليمية بذاتها، أو تستهدف التركيز على تصدير منتجات زراعية بذاتها .

و يوضح الجدول التالي مجالات الخفض و نطاقه و معدلاته في الدول المتقدمة و النامية .

الجدول رقم (02) : معدلات الخفض و نطاقه و معدلاته في الدول المتقدمة و النامية

معدل الخفض	**الدول المتقدمة** **ست سنوات** **1995 - 2000**	**الدول النامية** **عشر سنوات** **1995 – 2004**
❖ **التعريفات الجمركية**		
مستوى الخفض لكل المنتجات الزراعية	**36 %**	**24 %**
الحد الادنى على مستوى السلعة الواحدة	**15 %**	**24 %**
❖ **الدعم المحلي**		
نسبة التخفيض في تدابير الدعم الإجمالي وفقا لسنة **(86 – 88)**	**20 %**	**13 %**
❖ **دعم الصادرات**		
نسبة التخفيض في قيم الدعم	**36 %**	**24 %**
نسبة الخفض في الكميات المدعومة وفقا لسنة	**21 %**	**14 %**

الأساس		

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن**:**مستوى الخفض لكل المنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة بلغ **36%** خلال خمس سنوات، أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغت **24%** خلال عشر سنوات**.**

أما فيما يخص الدعم المحلي فإن نسبة التخفيض في تدابير الدعم الإجمالي وفقا لسنة **(1986-1988)** فقد بلغت في الدول المتقدمة **20%**، وفي الدول النامية بلغت **13%.**

و بالنسبة لدعم الصادرات فإن نسبة التخفيض في قيم الدعم بلغ في الدول المتقدمة **36%**، أما في الدول النامية فقد بلغت **24%.**

المبحث الثاني : الملف الزراعي في مؤتمر سياتل سنة 1999

يعتبر مؤتمر سياتل ثالث اجتماع وزاري لمنظمة التجارة العالمية ، و الذي انعقد في سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من **30** نوفمبر إلى **3** ديسمبر عام **1999.**

و في هذا الاجتماع تشكلت أزمة حقيقية فيما يتعلق بعملية تحرير التجارة الدولية ، و كذلك في ضوء ما أظهرته خبرة السنوات الخمس الأخيرة حول منظمة التجارة العالمية و أساليب عملها و تباين أهدافها المعلنة ، و بين ما أظهرته هذه الخبرة من سلبيات من خلال فتح الأسواق و عدم تحقيق مكاسب ذات مغزى للدول النامية نتيجة عدم التزام الدول المتقدمة بالتنفيذ الكامل و الأمين لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ، حيث ساهمت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في فتح الأسواق لمصلحة الشركات العالمية و على حساب الاقتصاديات الوطنية و العمال و الفلاحين في الدول النامية[1] .

يعتبر الملف الزراعي في مؤتمر سياتل نقطة مهمة في المفاوضات ، و يرجع ذلك إلى عدم تحرير السلع الزراعية تحريرا كاملا ، حيث اكتفت النتائج المتحصل عليها في جولة الأوروغواي بتخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بـــ**20%** و الموجهة للصادرات بـــ **36%**و تحويل كل الحواجز المتعلقة بالسلع الزراعية إلى رسوم جمركية مع تخفيض بنسبة **36 %**، و تخفيض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة **40 %**، و كذلك فتح أسواق تدريجيا في كل من اليابان و كوريا الجنوبية .

[1] سليم إلياس , مرجع سابق , ص: **145.**

كل هذه المعطيات أدت إلى تضارب مصالح الدول المتقدمة ، فتم طرح كل ذلك على طاولة النقاش وفق مواقف و تطلعات مسبقة . [2]

يتجلى كل ذلك أمام تحالفات المصالح ، إذ تضامنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية - التي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بـــ **70** مليار دولار ، حيث تمثل هذه القيمة **12.6 %** من الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية- مع استراليا و **18** دولة مصدرة للمنتجات الزراعية تدعى **(**مجموعة كيرنز**)**، من أجل دفع المفاوضات إلى مزيد من التحرر في القطاع الزراعي نظرا لقدرتها التنافسية العالمية، و في مقابل ذلك قامت دول الاتحاد الأوربي بتكوين تحالف مضاد للتحالف الأول، و ذلك من أجل الحفاظ على الدعم الخاص لقطاعها الزراعي بالرغم من أن دول الاتحاد الأوربي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للسلع الزراعية ، فتقدر صادرات فرنسا بـــ **41** مليار دولار أي بنسبة **7.4 %** ، و تليها هولندا بـــ **34.7** مليار دولار بنسبة **6.3 %** ، ثم تليها بريطانيا بقيمة **19.5** مليار دولار بنسبة **3.5 %** ، و بعدها اسبانيا بقيمة **17.5** مليار دولار بنسبة **3.2 %** ، فإيطاليا بـــ **17** مليار دولار بنسبة **3.1 % .**

حيث يريد الاتحاد الأوروبي أن يكون للقطاع الزراعي معاملة خاصة ليحافظ على المكانة التنافسية المكتسبة. [1]

و نجد من جهة أخرى الدول النامية التي تتوفر على الميزة النسبية في السلع الزراعية تسعى أن يكون التحرير التام و المطلق من أجل الاستفادة من نفاذ سلعها الزراعية الى أسواق الدول المتقدمة ؛ لان قدرتها التنافسية تعتبر أعلى من الدول الغنية لوفرة عناصر الإنتاج فيها .

المطلب الأول : قطاع الزراعة في مؤتمر سياتل

لقد كان الملف الزراعي من أهم الملفات التي تناولها المؤتمر ، و يرجع ذلك إلى الوزن الكبير للقطاع الزراعي في الاقتصاد العالمي ، حيث يمثل أكثر من ثلثي الناتج العالمي الإجمالي، و هو ما يعكس تأثيره البالغ على مستقبل الأوضاع الاقتصادية الدولية. [2]

---

[2] كمال بن موسى ,مرجع سابق , ص: 318 .
[1] كمال بن موسى، مرجع سابق , ص: 319 .
[2] عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق , ص: 372 .

و قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال الأجواء المتوترة التي صاحبت انعقاد المؤتمر في تركيز المفاوضات بشكل مكثف على موضوع الزراعة الذي تعطيه الولايات المتحدة الأمريكية أولوية كبيرة ، بينما رفض الأوربيون اعتبار الزراعة هي الموضع الأساسي للمفاوضات.

أولا: الظروف الاقتصادية العالمية التي واكبت مؤتمر سياتل

هناك عدة ظروف اقتصادية عالمية واكبت و أثرت في مؤتمر سياتل، و من أهمها **:**

أ- الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية ، بحيث أنها لم تستفد هذه بشكل مقبول من نتائج العولمة .

ب- عدم الالتزام بالتنفيذ الكامل و الأمين لاتفاقات جولة الأورغواي من طرف الدول المتقدمة أدى إلى أحداث اختلال كبير و عدم التوازن . [1]

جـ- أزمة جنوب شرق آسيا و التي بدأت سنة **1997**، و التي أثرت سلبيا و بشكل مباشر على معظم الدول النامية في مختلف مناطق العالم. [2]

د- انخفاض معدل النمو الاقتصادي، و انخفاض معدل نمو التجارة الدولية، كل هذه المؤشرات غير ايجابية في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: مواقف الدول المتقدمة و النامية إزاء المفاوضات

(1) عبد المطلب عبد الحميد ،المرجع نفسه , ص: 365 .
(2) المرجع نفسه , ص: 364 .
(3) يمني الحماقي و د. محمد بسيوني , الاقتصاد الدولي, كلية التجارة , جامعة عين شمس, 2005 , ص: 197 .

لقد تعددت مواقف الدول اتجاه الإطار العام و طبيعة المفاوضات، و عليه سنستعرض مواقف أبرز دول العالم .

أ). موقف الاتحاد الأوروبي موقف الاتحاد الأوروبي أن نظام المفاوضات يجب أن يكون على شكل حزمة واحدة "**Single Under Taking**" ، على أن تستمر المفاوضات مدة ثلاث سنوات للتأكد من أن النتائج ستكون مرضية لجميع الأطراف ، و يجب أن تتناول جميع الموضوعات مثل **:** (الزراعة ، الخدمات ، الاستثمار ، المنافسة ، حقوق الملكية الفكرية ، الصحة) .[3]

و قد وضع الاتحاد الأوروبي برنامج متكامل للتفاوض في مجال الزراعة يراعى فيه استقطاب الدول النامية لتحقيق نجاح الجولة ، مع عدم قبول التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي .

ب). موقف الولايات المتحدة الأمريكي كان توجه الولايات المتحدة الأمريكية هو محاولة تحقيق أقصى قدر من التحرر في قطاع الزراعة، و قد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية و أستراليا مع تحالف مجموعة الكيرنز و التي تضم **18** دولة مصدرة للمنتجات الزراعية لوضع القطاع الزراعي في المفاوضات نحو مزيد من التحرر نظرا لقدرتها التنافسية الكبيرة في هذا المجال . **(1)**

ج). موقف الدول النامية: تستفيد الدول النامية من عملية تحرير قطاع الزراعة ؛ نظرا لقدرتها التنافسية التي تعتبر أعلى من الدول المتقدمة في مجال إنتاج السلع الزراعية، و هذا راجع لانخفاض تكلفة عنصر العمل فيها .

[1] - د. عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق , ص 373 .

و قد طرحت الدول النامية العديد من المطالب المشروعة، و من أهمها ضرورة تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء نتيجة رفع الدعم.[2]

المطلب الثاني : أهداف مؤتمر سياتل

عقد مؤتمر سياتل من أجل محاولة تحقيق عدد من الأهداف ، و من أهمها : [3]

- تثبيت قواعد أقوى للنظام التجاري و المتعدد الأطراف لكي يتم الاستغلال الأمثل لفوائد تحرير التجارة .
- جعل المنظمة تقوم بدور تنموي ، و ذلك باتخاذ إجراءات خاصة لتنمية الدول الأعضاء و بخاصة الأقل نموا .
- محاولة تحسين نظام التجارة المتعدد الأطراف حتى يصبح أداة لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء .
- البحث لحل المشكلات العالقة و الخاصة بتنفيذ نتائج اتفاقية الأورغواي الخاصة بالنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة (مشكلة الحصص و الدعم المحلي)، بحيث يؤثر على المصدرين في الدول النامية المتميزة بالميزة النسبية.
- التوصل إلى حل لمشكلة الاستخدام غير العادل لإجراءات مكافحة الإغراق و النتائج السلبية الناجمة عن تطبيق الدول المتقدمة لإجراءات حمائية تؤدي إلى حرمان الدول النامية من فرض الوصول و التقرب من اقتصاديات الدول المتقدمة .
- مراجعة أعمال المنظمة العالمية للتجارة، و إصدار تقرير يقيم الوضع في تلك الفترة للعلاقات الدولية التجارية ، و محاولة رسم دور المنظمة مستقبلا .
- التحسين في النظام التجاري العالمي و على الأخص الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات .

[2] - خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد ,مرجع سابق, ص: 130 .
[3] - كمال بن موسى ,مرجع سابق , ص: 317 –318 .

المطلب الثالث : أسباب فشل مؤتمر سياتل

من خلال استعراضنا لمواقف الدول الأعضاء المشاركين قبل انعقاد المؤتمر ، نجد أن حدة الخلافات قد زادت أثناء انعقاد المؤتمر ، و أصبحت السمة الغالبة على المناقشات المواجهة بين المصالح المتعارضة ، و أصبح المشاركون يدافعون عن مصالحهم الشخصية دون النظر إلى الأطراف الأخرى فقد أصبح هناك من يرى أن طبيعة المؤتمر اختلفت ، حيث أن مؤتمر سياتل أصبح جولة جديدة ، و البعض يرى أنه مؤتمر وزاري عادي ، و البعض الأخر يرى أن هدفه مراجعة نتائج جولة الأورغواي و تقييمه ، و تعود أسباب فشل مؤتمر سياتل إلى ما يلي :

أولا: اختلاف وجهات النظر بين الدول المشاركة في القضايا الحساسة

- الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و اليابان **:** لقد قامت اليابان بتقديم طلب لأمريكا لمراجعة قوانينها **(**فيما يخص الإغراق**)** التي تحمي الصناعات المحلية [1]، فهي ترى أنها تشكل مخالفة صريحة للقواعد التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة ، فقد قامت اليابان منذ انطلاق مؤتمر سياتل بطرح هذه الإشكالية ؛ و ذلك من أجل مراجعة القوانين لما ترى فيه من مبالغة تمس بحرية التجارة السلعية و الخدمية التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الجات، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت إدراج هذه القضية في جدول أعمال المنظمة ، و هذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تؤيد بشكل مجرد لفكرة حرية التجارة بل لمصالحها الخاصة و التي إذا ما تصادمت مع فكرة حرية التجارة تطيح بحرية التجارة بكافة الوسائل الممكنة ، فتتحول من أنصار الليبرالية التجارية إلى موقف حمائي ، و التي من أهمها القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق .

[1] - كمال بن موسى , مرجع سابق, ص ص: 325 –326 .

- **الاختلاف بين الدول النامية و الدول المتقدمة:** تدعو الدول النامية إلى مواصلة تحرير القطاع الزراعي ، و ذلك لما تتمتع به من قدرة تنافسية عالية بسبب انخفاض تكلفة عنصر الإنتاج فيها، و تدعو أيضا إلى إيقاف الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي و اليابان للصادرات الزراعية، و بالتالي التقليل من قدرة منافسة السلع الزراعية للدول النامية .

و هذا بالرغم من الانعكاسات السلبية لرفع الدعم عن موازين مدفوعات الدول النامية على المدى القصير (لأنها تعتبر دول مستوردة للغذاء) ، إلا أن فوائده تكون كبيرة على المدى البعيد ؛ و ذلك لتشجيع المزارعين المحليين على زيادة الإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي و التصدير .

و قامت الدول النامية بطلب تحرير تجارة المنسوجات و الملابس الجاهزة ، فلا تزال الدول المتقدمة تضع قيودا تعرقل حرية التجارة ، و من بينها القيود الكمية و نظام الحصص ، فالدول المتقدمة عاجزة عن المنافسة في سوق حرة للمنسوجات و الملابس الجاهزة بسبب نمط الإنتاج الكثيف الذي يعطي ميزة نسبية للدول النامية و التي تنخفض فيها تكلفة عنصر العمل .

لقد عرف مؤتمر سياتل صراعا قويا بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية ، فقد أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون في كلمة له عن إصراره في إدراج القضايا العمالية و البيئية ضمن موضوعات الألفية الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة ، و اقترح فرض عقوبات اقتصادية لضمان التزام دول العالم بهذه المعايير ، و في حقيقة الأمر فهو يهدف لسلب صناعات الدول النامية من إحدى ميزاتها النسبية ألا و هي انخفاض تكلفة عنصر العمل ، فلو كانت الدول المتقدمة تبحث على مصالح العمال و حقوقهم لما منعت إدراج قضية تحرير حركة العمل على جدول أعمال المنظمة ، كما حررت حركة رؤوس الأموال و التجارة السلعية و الخدماتية ، إلا أن تحرير حركة العمل يشكل عنصر ضغط على الشركات الكبرى الدولية و التي تنتمي إلى الدول الصناعية المتقدمة .

أما بالنسبة للمعايير البيئية فإن الدول النامية ترى بأن الدول الصناعية قد قامت بتخريب البيئة في العالم كله ، و تريد أن تضع ضوابط بيئية مكلفة على صناعات الدول النامية لتحميلها المزيد من التكاليف بهدف إضعاف قدرتها التنافسية رغم علمها بأن الإنبعاثات الحرارية و كل الملوثات البيئية مصدرها الأول و الأخير الدول الصناعية المتقدمة ، و ردا على هذه الاتهامات قامت الدول النامية و بشكل موحد و من خلال منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **(**أونتكاد**)** بإصدار بيان خلال مؤتمر سياتل تطالب فيه بضرورة التصدي للضغوطات التي تمارسها الدول المتقدمة عليها **.**[(1)]

ثانيا: عدم احترام التوازن في المصالح

رغم إصرار الدول النامية على حفظ حقوقها و مصالحها من تمرير التجارة الدولية ، إلا أنه لا يزال هناك اختلاف في المصالح بين الدول النامية و الدول المتقدمة ، ففي كل جولة تفاوضية يتم إضافة التزامات للدول النامية دون الاستفادة من مزايا تحرير التجارة[(1)]**.**

ثالثا: عدم توفر الإعداد الجيد و الخبرة لدى إدارة المنظمة

يلاحظ نقص الكفاءة و التجربة لإعداد مؤتمر يقوم بمواجهة التناقضات المحتملة، و خاصة بظهور عدة مؤشرات كانت توحي بحدوث انفجار للقضايا الساخنة .

رابعا: موقف المنظمات غير الحكومية

[(1)] كمال بن موسى , مرجع سابق, ص: 327 .
[(1)] خالد عبد الحميد ,مرجع سابق, ص: 131 .

تسعى هذه المنظمات لاستحداث ما يسمى بالدولة المدنية و ذلك بالابتعاد عن العولمة ، و قد قامت بتشجيع الأفكار البديلة لتقوية الاقتصاد المحلي ، و كانت هذه المنظمات حاضرة بقوة في المؤتمر بأكثر من **700** منظمة غير حكومية تنتمي إلى **70** دولة .

و في بيان أصدرته "هيئة المجتمع المدني المعارضون لمؤتمر سياتل" وقعت عليه **1200** منظمة من **87** دولة ، تم التأكيد فيه على أن المنظمة العالمية للتجارة أسهمت في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء ، مع تفشي الفقر في أغلبية دول العالم، و قد ظهرت في مؤتمر سياتل لتطالب بتوزيع عادل للثروة العالمية ، و طالبت بإصلاحات تسمح بتقييم أعمال المنظمة [(2)].

خامسا: وجود فوارق كبيرة في مستويات التنمية

إن السبب وراء الخلاف الحاد بين الدول النامية و المنظمة العالمية للتجارة هو سعي الدول المتقدمة لفرض قواعد موحدة لتنظيم المعاملات التجارية الدولية تلتزم بها كل الدول الأعضاء في المنظمة بغض النظر عن وجود تفاوت في مستويات تنميتها ، و بالتالي تجاهل قدرتها التنافسية و هذا ما يجعلنا نقر بأهمية اختلاف قواعد منظمة التجارة العالمية باختلاف درجة التطور ، أو مستوى التنمية من دولة لأخرى .

سادسا: ازدياد اللجوء إلى الغرفة الخضراء

تهميش الدول النامية الذي بدأ واضحا مع ازدياد اللجوء إلى الغرفة الخضراء ، بحيث يتم ذلك باختيار مجموعة من الدول لضمان التوصل إلى اتفاق **(**أي مجموعة من الدول بحيث يكون لها المصالح في هذا الاتفاق**)** ، ثم بعد ذلك يتم عرض ما تم الاتفاق عليه فيما بعد على الدول الأخرى ، و غالبا ما تكون تلك الاتفاقات في غير صالح الدول النامية . [(1)]

---

(2) كمال بن موسى , مرجع سابق , ص: 328 .

(1) خالد عبد الحميد , مرجع سابق, ص: 131 .

و مع كثرة انعقاد الغرف الخضراء تشكلت عقبات تحول دون تحقيق مبدأ المشاركة و المساواة في صنع القرار داخل المنظمة العالمية للتجارة ، و هو ما جعل أصوات الانتقاد العلني تسمع داخل قاعات المؤتمرات بأن سياتل أصبحت غير ديمقراطية و غير عادلة، وتنقصها الشفافية، وهي صفات تنادي بها المنظمة في برامجها و تطالب بتطبيقها في معاملات أعضاءها.

سابعا: البطالة في الدول المتقدمة

يعتبر تفشي ظاهرة البطالة في الدول المتقدمة من أبرز الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل ، بالإضافة إلى أن هناك بعض الفئات العمالية تعاني من انخفاض مستمر في الأجور، كل هذا من جراء تحرير التجارة و إعادة توطين الوحدات الإنتاجية عبر العالم، و غير ذلك من مكونات العولمة التي أصبحت المنظمة العالمية للتجارة الرمز الأكثر تمثيلا لها .

ثامنا: السلع المعالجة وراثيا

تعتبر قضية السلع المعالجة وراثيا من بين القضايا التي اختلفت حولها الدول المتقدمة و ذلك بفرض رسوم عليها ، و قد أدى هذا الخلاف الى تعميق الفجوة و زيادة التباعد في مواقف الدول المتقدمة ، و بالنسبة للدول النامية فان هذه القضية لا تمثل لها أي أهمية .[1]

تاسعا: قصر مدة انعقاد المؤتمر

[1] - كمال بن موسى, مرجع سابق, ص: 330 .

إن حجم القضايا المطروحة و الاختلافات و المواقف المسبقة للأعضاء المشاركين لم يكن الحل مقدرا لها في الفترة التي نوقشت فيه ، و لعل الأمر يعود إلى أن المدة قصيرة جدا بالنظر إلى حجم هذه الخلافات و المواقف و الآراء و القضايا المطروحة ، لذلك يمكن أن نعتبره سببا آخر من أسباب فشل المؤتمر .

و نؤكد مما سبق أن الاختلافات بين الوفود المشاركة في قمة سياتل حول القضايا المطروحة كانت تمثل سببا هاما في عدم التوصل إلى اتفاق ، و بالتالي عدم وجود بيان ختامي لمؤتمر سياتل يحوز التأييد العام ، فقد سجلت العديد من الدول عدم موافقتها لعدد كبير من الموضوعات المطروحة للمناقشة ، و هو ما أدى إلى إعلان الناطق الرسمي باسم المنظمة عن فشل المؤتمر بسبب عدم توفر الوقت اللازم لإنجاز العمل على أحسن وجه و بصورة مشرفة. [2]

المطلب الرابع : ردود الأفعال على فشل سياتل

مع شيوع أنباء فشل مفاوضات مؤتمر سياتل ظهرت السعادة على منتقدي منظمة التجارة العالمية ، و قد صرحوا بأن هذا الفشل يعود إلى قوة احتجاجات الشوارع الرافضة للاجتماع .

و قد اتهمت بعض الدول النامية التي تمثل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة بأنها السبب في الفشل ، و قالت إن وزراءها أهينوا بسبب الطريقة التي تجاهلتهم بها الدول الكبرى . [1]

و اشتكى ممثلو الدول النامية من الرئيس الأمريكي الذي قام بإجهاض محادثات التجارة العالمية بدلا من إنجاحها ، و ذلك بإنشاء لجنة عمل دولية داخل منظمة التجارة العالمية لدراسة معايير العمل و تشغيل الأطفال ، بالإضافة إلى ذلك فقد أصر على وجوب إنزال العقوبات الصارمة بحق الدول المخالفة لتلك المعايير .

---

[2] نفس المرجع , ص: 331 .

[1] سليم إلياس ,مرجع سابق , ص: 153.

و سنستعرض بعض ردود الفعل على أعمال القمة و هي :

1). مصر : قال السيد **منير زهوان** رئيس الوفد المصري المفاوض **: {** إن الدول الكبرى عزلتنا عن القضايا الكبيرة و الخطيرة في المحادثات ، و لم تمنحنا فرصة الاطلاع عن كثب عن مجراها و تقدمها **}** ، و أضاف **: {** كانوا يعاملوننا كالحيوانات ، يبقوننا بالخارج في البرد و لا يبلغوننا بشيء **} .**

2). جنوب إفريقيا : وزير تجارة جنوب إفريقيا **آليك آروين : {** إن المهمة كانت كبيرة جدا ، و لم يكن أمامنا متسع من الوقت للتفاوض بشأن كل المواضيع **} .**

3). السنغال : اعتبر وزير التجارة السنغالي **شال خليفة أبا بكر : {** أن عدم التوصل إلى اتفاق أفضل من التوصل إلى اتفاق سيء **} .**

4). الاتحاد الأوروبي : اعتبر الناطق باسم المفوضية الأوربية **بيتر غليفورد** أن المشاركين لم يتوصلوا إلى اتفاق بسبب العدد الكبير للمسائل المطروحة ، و الوقت لم يكن كافيا لجميع العناصر في إطار شامل ، و قال ناطق أوروبي آخر إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية فشل مؤتمر سياتل لأنها لم تقم بأي مجهود **.**

5). فرنسا : يرى وزير الخارجية الفرنسي **ليونيل جوسبان** أن السبب الرئيسي لفشل محادثات التجارة العالمية يعود إلى عدم رغبة بعض الدول لإيجاد حلول توفق بين مطالب الدول النامية و مطالب دول الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى سوء التخطيط و انعدام التنظيم **.**

6). سويسرا : يعتقد وزير الاقتصاد السويسري أن أعمال العنف و العراقيل الأمنية قد ساهمت هي الأخرى في إفشال محادثات التجارة العالمية **.**

7). اليابان : لقد كشف وزير خارجية اليابان أن فشل محادثات التجارة العالمية يرجع إلى كثرة و تنوع و خطورة القضايا و المشاكل المدرجة على جدول أعمال المحادثات ، و عدم توفر الوقت الكافي لتحقيق توافق في الآراء بشأنها .

8). الولايات المتحدة الأمريكية : ربط المسؤولين الأمريكيين الفشل بضخامة المهمة التي واجهت الوفود ، و تمسك الدول المشاركة بموقفها ، و لم يتمكن المفاوضون من تجاوز صراعاتهم حول الزراعة لبحث خلافات أخرى . (1)

و قد صرحت جين سبرلنغ المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض أن تنوع و تعقد المشكلات التي أثيرت في هذه الجولة صعب لدرجة لا يمكن تسويتها تماما في هذه الفترة القصيرة ، و حاول الرئيس الأمريكي إضفاء صبغة ايجابية على التظاهرات العنيفة المناهضة لحرية التجارة العالمية ، قائلا إن تلك التظاهرات كانت عاملا حيويا في فتح و تنشيط العملية التفاوضية ، و أبدى عزمه على المضي قدما في طريق التجارة الحرة و النمو الاقتصادي (2) .

المبحث الثالث : مؤتمر الدوحة و ما جاء وراءه من مؤتمرات تناولت الملف الزراعي

يعتبر مؤتمر الدوحة هو الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، و قد تم انعقاد هذا المؤتمر بمدينة الدوحة القطرية خلال الفترة الممتدة من **9** الى غاية **14** نوفمبر **2001** ، بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها **142** دولة ، بالإضافة الى حضور حوالي **300** فرد من منظمات دولية ، و وصل عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر **99** دولة بنسبة **70 %** من

(1) سليم إلياس, المرجع نفسه , ص ص: 153 – 154 – 155 .
(2) نفس المرجع , ص 155 .

مجموع الدول الأعضاء في المنظمة ، و بلغ عدد الدول العربية المشاركة في المؤتمر **11** دولة حيث تمثل **50 %** من مجموع الدول العربية ، و تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر شهد انضمام الصين لتكون الدولة رقم **142** التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية .

و قد تم انعقاد مؤتمر الدوحة في ظروف جديدة تماما ، حيث جاء بعد فشل مؤتمر سياتل و عليه أصبح مطاردا بشبح هذا الفشل و هواجس عدم النجاح و الإخفاق و خصوصا مع بداية الأعمال التحضيرية له ، و ظهور الخلافات في الأساسيات و المبادئ و القواعد مع التعارض الحاد في المصالح و قدرة البعض على عدم الالتزام بالاتفاقيات .

بالإضافة إلى ذلك ، فان مؤتمر الدوحة انعقد بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** ، و محاولة إقناع الدول النامية بأن العالم أصبح في حاجة ملحة إلى نظام عالمي جديد يتحمل عبء مكافحة الإرهاب و زيادة الرفاهية للجميع و تقليل الفقر في العالم ، فكانت دعوة مدير منظمة التجارة العالمية مايك مور لكل الدول بما فيها النامية و المتقدمة بأنها مطالبة بأن تدخل قاعة المحادثات و المفاوضات في المؤتمر الرابع للمنظمة بالدوحة تحت شعار "إننا جميع مستهلكون من بعضنا البعض". [(1)]

و قد اتضح خلال هذا المؤتمر أن هناك عددا من الدول الأعضاء و خاصة الدول النامية تعارض هذه الجولة ؛ و ذلك لعدم استعدادها و إصرارها على تنفيذ الاتفاقيات و الالتزامات التي تم التوصل إليها في الجولات السابقة قبل الدخول في جولة جديدة تؤدي إلى مزيد من الالتزامات.[(1)]

المطلب الأول:الملف الزراعي في مؤتمر الدوحة

[(1)] - عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق , ص: 415 .

[(1)] برهان نور الدين , المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على القطاع الزراعي الجزائري ,رسالة ماجستير, 2009/2008 , جامعة باتنة, ص:97.

و من أجل تغطية فشل مؤتمر سياتل، و ضمان السير الحسن لهذه الجولة الجديدة من المفاوضات أعلنت المنظمة خلال المؤتمر الوزاري بالدوحة عن الأهداف التنموية لهذه الجولة ، و ذلك من أجل تفادي الاحتجاجات و التوترات و طمأنة الدول النامية التي تشكل نسبة كبيرة من الدول الأعضاء من خلال تقديم معاملة خاصة و تفضيلية لهذه الدول، و إعطاءها فترة أطول لتطبيق الاتفاقات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة . [(2)]

و قد حدد مؤتمر الدوحة عدة نقاط لتكون نقاط أساسية و برنامجا زمنيا للمفاوضات، و على الأخص النقاط التالية : [(3)]

- تحقيق تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية.
- تخفيض دعم الصادرات بهدف العمل على إلغاءها.
- تخفيض الدعم المحلي المشوه لتجارة المنتجات الزراعية.
- ضرورة تضمين المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية كجزء أساسي في المفاوضات
- أخذ الاعتبارات غير التجارية للزراعة مثل حماية البيئة ، و الأمن الغذائي، و التنمية الريفية في الاعتبار أثناء المفاوضات .

و قد اتسم اجتماع الدوحة بمحاولة كافة الأطراف سواء القوية أو الضعيفة تقريب المصالح و إنجاح هذا المؤتمر الذي يمكن اعتباره الفرصة الأخيرة لمصداقية منظمة التجارة العالمية و صياغة المستقبل التجاري الدولي، و هذا ما حدث حيث تكلل المؤتمر بالنجاح لأنه تناول القضايا الرئيسية لهذا الموضوع من خلال الفقرتين **(13)** و **(14)** من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة **(**انظر الملحق رقم**4)** ، و قد تم تحديد جدول زمني للمفاوضات بشأن قضايا الزراعة حيث تم بدأ المفاوضات في جانفي **2000** ، و حدد موعد نهائي للتوصل إلى طرق المفاوضات

---

(2) المرجع نفسه, ص: 97 .

(3) خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد , مرجع سابق , ص: 132 .

في **31** مارس **2003** ، و تحديد موعد نهائي للمفاوضات بشأن الزراعة بحلول جانفي **2005** .

و قد تم انعقاد أول دورة خاصة للجنة الزراعة في جنيف يومي **23** و **24** مارس **2000** و وافقت على برنامج عمل المرحلة الأولى في عملية المفاوضات ، و خصصت المرحلة الأولى و المقرر لها أن تستمر نحو سنة لتقديم الاقتراحات الخاصة بالتفاوض و مناقشة الأوراق التقنية العامة في إطار المادة **20**، وتنتهي هذه المرحلة باجتماع لتقدير الموقف يعقد في مارس **2001.**[1]

و في تلك الفترة كان يجب التوصل إلى قرار بشأن التدابير اللازمة للمضي في المفاوضات و قد تم انعقاد عدة دورات خاصة لمعالجة الأوراق التقنية و الاقتراحات الخاصة بالتفاوض جنبا إلى جنب مع الاجتماعات العادية للجنة الزراعة في جوان، سبتمبر، نوفمبر سنة **2000** ، مع عقد اجتماع آخر في جانفي **2001 .**

و قد اتفقت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بإجراء مفاوضات شاملة بهدف تحقيق ما يلي : [2]

- تحسين جوهري في عملية النفاذ إلى الأسواق؛
- خفض كل أشكال الدعم التصديري بهدف إزالته نهائيا؛
- خفض شامل للدعم المحلي المشوه للتجارة ، و أن تعطي المفاوضات أهمية كبيرة لتوفير معاملة خاصة و تفضيلية للدول النامية.

أولا : النفاذ إلى الأسواق

[1] - بوثلجة عائشة – اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة و أثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية , مذكرة ماجستير, جامعة حسيبة بن بوعلي, جامعة الشلف , 2007, ص: 52 .
[2] - المرجع نفسه , ص: 53 .

لم يتم التوصل إلى التوافق في الآراء بشأن خفض التعريفات ، و قد طرحت على طاولة المفاوضات العديد من المقترحات التفاوضية أبرزها **:**

- **الصيغة السويسرية :** و تتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات خاصة تلك المرتفعة لا تتعدى التعريفات المستخدمة في الدول المتقدمة كحد أقصى على أي سلعة بنسبة **25 %** ، و قد وافق على هذه الصيغة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة دول الكيرنز .

- **الصيغة الثانية (صيغة الأورغواي) :** و تتضمن إجراء خفض أقل نسبيا و موحد على أغلب التعريفات و قد أيدها الاتحاد الأوروبي .

- **مسودة هاربنسون* :** و قدمت هذه المسودة اقتراحا يجمع بين الصيغتين ، فبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تقترح تخفيض بـــ **60 %** عن المعدلات التعريفية التي تزيد عن **90 %** و تخفيض قدره **50 %** عن المعدلات التعريفية المحصورة بين **15 – 90 %** ، و تقترح أيضا تخفيض قدره **40 %** على معدل التعريفة الذي يقل عن **15 %** ، أما بالنسبة للدول النامية فتقترح مسودة هاربنسون تخفيضا بـــ **40 %** للمعدلات التي تصل الى أكثر من **120 %** و **35 %** على التعريفة المحصورة بين **60 – 120 %** ، و تخفيض بـــ **30 %** على التعريفة التي يصل مداها من **20 – 60 %** ، و تخفيضا قدره **25 %** للتعريفات التي يصل مداها إلى أقل من **20 %**

أما بالنسبة للحصص التعريفية فقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء التعريفات المفروضة

داخل الحصص ، غير أن اليابان عارضت ذلك و جاءت مقترحات تقضي باستبدال الحصص التعريفية بتعريفات مخفضة أو زيادة حجم الحصص، و قد كانت مقترحات هاربنسون تنص بزيادة حجم أو قيمة الحصص التعريفية النهائية المفروضة، و هي تلك التي تقل عن**10%** من حجم الاستهلاك المحلي لكل منتج.

*هاربنسون : رئيس الجلسة التفاوضية حول الزراعة

ثانيا : تخفيض دعم الصادرات

تعتبر قضية دعم الصادرات من أكثر المعوقات التي واجهت مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة حول السلع الزراعي، و قد اقترحت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة الكيرنز إلغاء تاما لكافة أشكال الدعم للصادرات على فترات زمنية، في حين أبدت دول أخرى مثل الاتحاد الأوروبي رغبتها في التفاوض بشأن إدخال المزيد من التخفيضات التدريجية دون الوصول إلى الإلغاء الكامل للدعم، و طالبت الدول النامية بضرورة منحها معاملة خاصة و تفضيلية حتى تتمكن من مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية التي يمكن أن تنتج من المفاوضات في إطار خفض دعم الصادرات، و قدمت مسودة هاربنسون مقترحا بخفض دعم الصادرات بنسبة **50 %** على مدى عشر سنوات للدول النامية مع إزالته نهائيا خلال **12** سنة ، أما بالنسبة لموضوع دعم قروض التصدير فقد دار الحوار حول شركات الإيجار الحكومي المصدرة ، فيجب على الدول الأعضاء أن تتأكد من أن هذه المؤسسات لا تخالف القواعد الواردة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة، كما أشار هاربنسون إلى نقطة هامة في حظر فرض أي قيد و ضرائب جديدة على الصادرات الزراعية، إلا أن هذا الاقتراح لم يجد إجماعا توافقيا من قبل الدول الأعضاء.

ثالثا : معالجة الدعم المحلي

لقد دارت المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع حول عدة نقاط، حيث قدمت مقترحات تقضي بفرض قيود على جميع أنواع الدعم المحلي المشوه للتجارة الدولية، و حول تحديد دعم الصندوق الأخضر المتعلق بالدعم الذي لا يؤدي إلى تشوهات تجارية، بالإضافة إلى دعم الصندوق الأزرق و هو ذلك الدعم المقدم للمزارعين للحد من الإنتاج، و قد نتج خلال كبير بين الدول التي طالبت بعدم تعديل إطار الدعم الوارد في الصندوق الأخضر و الدول التي طالبت

[1] - بوثلجة عائشة، مرجع سابق، ص: 54 .

بتوسيع الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر لكي يمثل أنواعا إضافية من برامج الدعم، كما طالبت بعض الدول إلغاء أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأزرق و تقديم تعهدات بالحد من اللجوء إليه.

و قد أكد الاتحاد الأوربي استعداده للتفاوض بشأن تخفيضات إضافية في أنواع الدعم الوارد في إطار الصندوق الأصفر بما أنه يتم الحفاظ على أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأزرق و الصندوق الأخضر، أما بالنسبة لمقترحات هاربنسون فقد أشارت إلى الإبقاء على الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر مع تقوية ضوابط تقديم هذا الدعم، و خفض الدعم المقدم في الصندوق الأزرق بـــ**50 %** على خمس سنوات، و خفض الدعم المقدم في الصندوق الأصفر بنسبة **60 %** على مدى خمس سنوات للدول المتقدمة، و **4 %** على مدى عشر سنوات بالنسبة للدول النامية.[1]

المطلب الثاني : مؤتمر كانكون بالمكسيك سنة 2003

اعتبر ملف الزراعة من أعقد الملفات المطروحة على الاجتماع تلخص موقف الدول النامية في أن الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة لم يوفيا بالتزاماتهما فيما يتعلق بإلغاء دعم الصادرات، و إن الدول الغنية تقدم دعما يصل إلى **300** مليار دولار سنويا.

و قد أثبت الواقع العلمي أن الإفراط في الدعم الزراعي مازال هو القاعدة السائدة في الدول الصناعية الكبرى بالرغم من كل القيود و الضوابط التي تضمنتها منظمة التجارة العالمية، و تكشف المؤشرات الإحصائية الزيادة الكبيرة في قيمة الدعم الزراعي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها، و تأكد ذلك من خلال المؤشرات التالية :[2]

- ✓ بلغ إجمالي الدعم المباشر و غير المباشر في عام **2003** في دول الاتحاد الأوروبي نحو **112.2** مليار دولار، و في الولايات المتحدة نحو **90** مليار دولار ، و بلغت قيمته في اليابان نحو **55.7** مليار دولار؛

---

[1] - بوثلجة عائشة , مرجع سابق , ص: 55 .

[2] - خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد ,مرجع سابق , ص: 134 .

✓تشير التقديرات إلى أن دخل المزارع في اليابان و كوريا الجنوبية و سويسرا على سبيل المثال يصل في ظل الدعم إلى ضعف الدخل الذي يمكن أن يحققه بالاعتماد فقط على معايير السوق.

أولا:الملف الزراعي في مؤتمر كانكون

في هذا المؤتمر لم يقدم الاتحاد الأوروبي أية تنازلات جوهرية في مجال إلغاء الدعم المحلي و النفاذ للأسواق، و أبدى استعداده فقط لإزالة دعم التصدير، و قد أعلنت الولايات المتحدة أن تقديمها لتنازلات في مجال الزراعة مرهون بما يقدمه الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد .

و قد اعترضت كل من مجموعة الكيرنز برئاسة أستراليا و كندا على الموقف الأوربي ، بينما طالبت الدول العشرين **(**وهي مجموعة من الدول النامية تمثل الزراعة أهمية كبيرة في اقتصاداتها**)** بمزيد من التحرير للسلع الزراعية، إلا أنها قوبلت بالرفض، و تتلخص مطالب الدول النامية بشأن الملف الزراعي فيما يلي **:**[1]

- تحقيق هدف أساسي مفاده التوصل إلى تحرير فعال للسلع الزراعية .
- تأكيد أهمية التوصل إلى اتفاقات لتحرير التجارة العالمية بصورة عادلة تحقق مصالح الدول النامية ، و هو ما يؤدي إلى إزالة التشوهات السعرية المتركزة على الدعم المفرط للزراعة .
- السعي إلى تحقيق درجة أكبر من النفاذ لسلع الدول النامية ، و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية العالية على صادراتها و التي تفرض من قبل الدول الصناعية ، مما يعوق نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية لأسواق الدول المتقدمة ، و يضر بالقطاع الزراعي الذي تعتمد عليه الدول النامية بشكل أساسي في توفير احتياجات الحياة و خلق فرص العمل .

[1] خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد , مرجع سابق , ص: 135 .

• و قد اختتمت أعمال المؤتمر دون التوصل إلى صياغة إعلان موحد من وزراء التجارة ، و تم الاتفاق على عقد اجتماع للمجلس على مستوى كبار المسؤولين في موعد أقصاه **15** ديسمبر **2003** لاستكمال المفاوضات ، على أن يتم استمرار المشاورات المكثفة بين الدول الأعضاء لحين عقد الاجتماع المشار إليه .

ثانيا: نتائج مؤتمر كانكون حول الزراعة

لقد فشل وزراء التجارة و رؤساء الوفود المشاركة إلى الوصول لأي اتفاق ، مما أدى لانهيار مؤتمر كانكون ، فلم يحصل أي تقدم أو تفاهم جديد يذكر حول المفاوضات الخاصة بملف الزراعة ، و التي تعتبر من الأسباب الرئيسية لفشل هذا المؤتمر .

و من بين الخلافات التي دارت حول ملف الزراعة نذكر منها ما يلي **:**

• عدم موافقة دول الاتحاد الأوروبي على تخفيض مستويات الدعم المحلي التي تقدمها للمزارعين، ورفضهم إزالة دعم صادرات المنتجات الزراعية، و هي من مطالب الدول النامية التي تضررت كثيرا من هذه السياسات؛

• عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراح دول غرب إفريقيا المتعلق بإزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاث سنوات باعتباره السبب الرئيسي في الانخفاض الحاد لعائدات صادرات هذه الدول و التي تأتي من القطن، و التي تمثل عماد الاقتصاد في هذه الدول الفقيرة؛

• مجموعة العشرين **(**وتضم حاليا واحد وعشرين دولة**)** كمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية، و إصرارها على الحصول على تنازلات من الدول المتقدمة خاصة في موضوع الدعم الزراعي، و تعتبر هذه المجموعة قوة مكافأة نسبيا للاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، رغم أن مواقف دول المجموعة كانت متباينة بالنسبة للإلغاء الكامل و الفوري لدعم الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، فبعض الدول

النامية التي لها قدرة عالية على تصدير المنتجات الزراعية يهمها الإلغاء الكامل لهذا الدعم لما تمثله الصادرات المدعومة من منافسة غير عادلة لمنتجاتها الزراعية ، أما بالنسبة للدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية فيهمها استمرار بعض برامج الدعم لتتمكن من الحصول على احتياجاتها بتكلفة منخفضة، و تبقى مواقف هذه المجموعة قوية بالمطالبة بالمزيد من التسهيلات للوصول إلى أسواق الشمال بمنتجاتهم الزراعية ، و إنهاء دعم الصادرات الزراعية و إلغاء الدعم الداخلي . [(1)]

المطلب الثالث : مؤتمر هونغ كونغ في الصين عام 2005

يعتبر مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس و الذي عقد في الفترة من **13** الى **18** ديسمبر عام **2005** في هونغ كونغ ، و قد شهد المؤتمر خلافا حادا حيث يرغب الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة في زيادة السماح بدخول أسواق الدول النامية في مجال الصناعة و الخدمات ، بينما تطالب الدول النامية الدول الغنية بتقديم المزيد من التنازلات في مجال الزراعة.

و قد نجحت مجموعة العشرين في تكوين موقف مشترك مع مجموعة الــ **90** النامية لمحاولة الضغط على الدول المتقدمة، و وصلت مفاوضات هونغ كونغ إلى اتفاق وسط وصف بأنه اتفاق هزيل أنقذ المؤتمر من الفشل الذريع ، حيث تم الاتفاق على إنهاء الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول عام **2013** و إلغاء دعم صادرات القطن بحلول **2006 .** [(2)]

و لقد نتج عن هذا الاتفاق حصول الدول المتقدمة على موافقة ضمنية على استمرار وضعها المهيمن على الاقتصاد العالمي ، و كل ما حصلت عليه الدول النامية هو نوع واحد فقط من أنواع الدعم و هو دعم التصدير الذي تقدمه لمزارعيها بحلول عام **2013**، ويوضح

[(1)] بوثلجة عائشة , مرجع سابق, ص ص: 56 – 57 .
[(2)] أكرم حنا خليل , جريدة السياسة الدولية , منتدى دافوس 2006 , العدد 65 , جويلية 2006, ص:15.

الملحق رقم**(05)** دعم الصندوق الأخضر في بعض الدول النامية، كما يبين الملحق **(06)** مكونات دعم الصندوق الأخضر في بعض البلدان النامية.

و في نفس الوقت لم تتعهد الدول الغنية بإلغاء ما يسمى بالدعم الداخلي، و الذي يعتبر من أهم أنواع الدعم التي تشوه التجارة و تخفض المنافسة خصوصا من الدول الفقيرة مثل مصر، الهند و البرازيل.

و من بين المكاسب الهزيلة للدول النامية ، هو ما تحصل عليه عدد قليل من الدول النامية الفقيرة بعقد صفقة تنموية مقرونة بقيود قاسية ، حيث تشمل الصفقة اقتراحا بإمكانية دخول الــ **50** دولة الأقل تنمية في أسواق الدول الغنية بشكل معفى من الحصص و الرسوم و ذلك بحلول عام **2008** ، غير أن بعض الدول كالولايات المتحدة و اليابان أصرت على استبعاد بعض المنتجات من صيغة الإعفاء من الحصص و الرسوم و ذلك لحماية صناعاتها .

و قد عبر عن هذا الأمر **ديفيد واسكو**من منظمة أصدقاء الأرض بأنه نوع من إعطاء الناس أموالا لشراء أكفانهم بعد أن قامت بالفعل بقتلهم . [1]

يعتبر ملف الزراعة من أبرز القضايا التي تم التطرق إليها بشكل كبير، و قد تم التركيز خلال هذه المفاوضات على الدعائم الثلاث لتجارة المنتجات الزراعية، إلى جانب موضوع القطن و المعونة الغذائية .

أولا: الدعم المحلي

لقد تم الاتفاق في هذا الموضوع على أنه يجب الأخذ بثلاث مجموعات من أجل التخفيض الإجمالي للدعم المحلي المشوه للتجارة في الدول المتقدمة ، و قد تم تقسيم الدول على ثلاث مجموعات كالأتي : [2]

---

[1] - خالد عبد الحميد حسنين عبدالحميد , مرجع سابق , ص: 136 .
[2] - بوثلجة عائشة , مرجع سابق , ص: 64 .

- إدراج دول الاتحاد الأوربي في المجموعة الأولى .
- إدراج الولايات المتحدة و اليابان في المجموعة الثانية .
- إدراج جميع الدول المتقدمة الأخرى في المجموعة الثالثة ، أما بالنسبة للدول النامية فهناك من أوصى بإدراجها في المجموعة الثالثة، ويبين الملحق رقم**(07)** مجموع الدعم المقدم لمجموعة من الدول النامية بالنسب المئوية.

و قد تم الاتفاق على وضع ضوابط لتحقيق تخفيضات فعلية في الدعم المحلي خلال الإطار المذكور ، و سيتم التخفيض حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : نسب تخفيض الدعم بحسب المجموعات التي حددها مؤتمر هونغ كونغ

المجموعـــــات	الحدود (مليار دولار)	التخفيضات (بالنسبة المئوية)
1	10 – 0	% 70 – 31
2	20 – 10	% 75 – 53
3	أكثر من 60	% 80 – 70

المصدر : www.wto.org The HONG KONG DeclaratExplained

ثانيا: دعم الصادرات

تم الاتفاق على إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري و ذلك عند نهاية عام **2013** ، و قد أعطى هذا الاجتماع الوزاري في هونغ كونغ آمالا جديدة في مفاوضات الدوحة ، سيتم تنفيذ ذلك بطريقة تدريجية أي أنه يتم انجاز جزء من الإلغاء في النصف الأول من فترة التنفيذ . [(1)]

[(1)] - خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد , مرجع سابق, ص: 64 .

و قد اتفق الأعضاء أيضا على استمرار العمل بالمادة رقم **(4) – (9)** التي تتيح للدول النامية منح دعم تصديري لخفض تكاليف التسويق و الشحن و النقل المحلي و الدولي لمدة **5** سنوات من الوقت المقرر لإنهاء الدعم التصديري ككل ، أي الى غاية سنة **2018 .**

ثالثا: النفاذ إلى الأسواق

لقد تم وضع في هذا الموضوع تقسيمات بأربع مجموعات لهيكلة التخفيضات التعريفية[(1)]، مع ضبط حدود لتلك المجموعات بما في ذلك الحدود التي يمكن تطبيقها على الدول النامية.

الجدول رقم (04) : المجموعات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر هونغ كونغ .

المجموعـــــــات	الحدود (مليار دولار)	التخفيضات (بالنسبة المئوية)
المجموعة (1)	30/20– 0	%65–20
المجموعة (2)	60/40 – 30/20	% 75 –30
المجموعة (3)	90/60 – 60/40	%85 –35
المجموعة (4)	أكثر من 90/60	% 90 – 42

المصدر : The HONG KONG DeclaratExplained www.wto.org

و قد تم الاتفاق أيضا على المنتجات الحساسة التي تهم الدول المتقدمة ، و حددت تخفيضاتها بين **1** و **15 %** ، و طالبت بعض الدول النامية بإعفاء منتجاتها اعفاء كاملا من أي التزامات للنفاذ إلى الأسواق ، لكن هذه المقترحات لم تناقش لأنها تهم الدول النامية رغم أن الاتفاق نص على ضرورة اعتماد آلية وقاية خاصة تراعي الظروف و الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية .

(1) - بوثلجة عائشة , مرجع سابق, ص: 66 .

رابعا: الاتفاق حول القطن

لقد أعلن مؤتمر هونغ كونغ الوزاري أن جميع إعانات تصدير القطن في الدول المتقدمة سيتم الغاؤها مع نهاية عام **2006** ، و تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة المتقدمة التي تقوم بدعم تصدير القطن .

و قد نص الاتفاق على **:[(1)]**

- ✓ إلغاء البلدان المتقدمة **(**الولايات المتحدة الأمريكية**)** جميع أشكال إعانات القطن في سنة **2006**؛
- ✓ تتيح الدول المتقدمة لصادرات الدول النامية من القطن النفاذ لأسواقها من غير إخضاعها للرسوم و الحصص و ذلك اعتبارا من بدء فترة التنفيذ؛
- ✓ التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تخفيض الدعم المحلي لإنتاج القطن يفوق أي تخفيض بموجب أي صيغة أخرى ، و على أن يتم تنفيذ ذلك في فترة زمنية أقصر من الفترات المعمول بها؛
- ✓ أهمية تعزيز الكفاءة و زيادة القدرة التنافسية في عملية إنتاج القطن ، و الحث على زيادة المساعدات الإنمائية الخاصة بالقطن ، و نقل التكنولوجيا اللازمة لتطوير قطاع القطن في الدول النامية؛

بالرغم من أن الدول الأعضاء اتفقت على أن شهر أفريل من سنة **2006** يتم تحديد إلغاء تدريجي ، إلا أن ذلك لم يتحقق؛

[(1)] - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) , برنامج عمل الدوحة , الاعلان الوزاري .

و قد صرح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بأنه رغم عدم التوصل للأهداف المسطرة في الفترة المحددة ، إلا أن هذا لا يعني أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود ، كما أكد المدير العام بأن لجان المفاوضات بحاجة لمزيد من الوقت بالرغم من أن الوقت المتوفر محدود جدا .

و قد اعتمدت المنظمة ضمن جدول أعمالها أسبوعا خاصا بالمفاوضات الزراعية دام في الفترة **13 – 18** من شهر أفريل **2006** ، غير أنها لم تتوصل إلى توافق حول سبل خفض دعم الصادرات بعد أن تم طرح مجموعة من الأسئلة التي أعدتها لجنة الزراعة في المنظمة مع بداية شهر فيفري من العام **2006** ، و التي كانت تدور حول طريقة تحديد كيفية تخفيض الدعم .

خامسا: المعونة الغذائية

أما فيما يخص المعونة الغذائية تم التأكد على الالتزام بالإبقاء على مستوى ملائم و بمراعاة مصالح البلدان المتلقية لهذه المعونة ، و لذلك سيتم وضع إطار أمان للمعونة الغذائية لضمان عدم حدوث أي إعاقة غير مقصودة في التعامل مع حالات الطوارئ .

الفصـل الثالث

تقييم الاتفاق الزراعي و مدى تماشي سياسات الدول المتقدمة معه و سبل

الفصل الثالث:

تقييم الاتفاق الزراعي ومدى تماشي سياسات الدول المتقدمة معه وسبل تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية

يركز هذا الفصل على تبيان الدور الذي لعبه الاتفاق الزراعي خلال جولة الأوروغواي في سبيل إزالة تشوهات تجارة السلع الزراعية العالمية، التي كانت تعاني منها تلك التجارة في السابق، و تعتبر أحكام الاتفاق الزراعي أهم ما نتج عن جولة الأوروغواي حيث تركزت من قبل عملية التحرير على التجارة الدولية في المنتجات الصناعية فقط؛ كما سيتم عرض السياسات الزراعية للدول المتقدمة (الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة) التي تتعارض مع أحكام الاتفاق الزراعي لمنظمة التجارة العالمية رغم التعديلات التي طرأت على تلك السياسات و الوعود بتغييرها بما يتماشى مع الاتفاق الزراعي؛ ثم سنقوم بإبراز السبل الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية في سبيل تطوير قطاعاتها الزراعية وفقا لأحكام الاتفاق الزراعي لمنظمة التجارة العالمية.

ويقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقييم اتفاق الزراعة خلال جولة الأوروغواي.

المبحث الثاني: مدى تماشي السياسات الزراعية للدول المتقدمة مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث: أسس تنمية قطاع الزراعة بالدول النامية في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول:تقييم اتفاق الزراعة خلال جولة الاوروغواي.

يعتبر اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية حل لمشكلتين رئيسيتين، الأولى تواجه التجارة الدولية الزراعية (مشكلة تقييد التجارة الدولية)، وقد تم حل هذه المشكلة من خلال تعهدات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإلغاء القيود غير التعريفية عن طريق عملية "التعرفة"، وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية، وتثبيت هذه التعريفات ويطلق على هذا الحل " تحرير التجارة الدولية الزراعية ".

أما بالنسبة للمشكلة الثانية فهي تلك التشوهات في التجارة الدولية الزراعية، وذلك نتيجة عدم وجود قواعد محددة لتقديم الدعم المحلي ودعم تصدير المنتجات الزراعية، وعولجت هذه المشكلة من خلال تعهدات الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي ودعم التصدير لهذه المنتجات وتحديد برامج الدعم المسموح بها وضوابط تنفيذها ويعرف هذا الحل بـــ " إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية ".

فيجب التفريق بين تحرير التجارة في المنتجات الزراعية وإصلاح هذه التجارة، فعملية تحرير التجارة تكون بإلغاء القيود غير التعريفية وتخفيض القيود التعريفية، أما الإصلاح فيكون بإزالة التشوهات وذلك من خلال تخفيض الدعم المحلي ودعم التصدير لهذه المنتجات.

ويعد اتفاق الزراعة من أهم انجازات جولة أوروغواي، حيث تمثل الأحكام التي تم عرضها من قبل برنامجا متكاملا لإصلاح التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وإزالة التشوهات التي ظلت تعاني منها هذه التجارة لفترة طويلة، كما تعد أساسا قويا للبدء في تحرير

التجارة الزراعية العالمية وفقا لما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية حقيقية في إنتاج السلع الزراعية.[1]

ويمثل اتفاق الزراعة خطوة أولى وحاسمة في اتجاه تحرير هذه التجارة وإقامة نظام تجاري زراعي عادل وموجه بشكل متزايد بقوى السوق، وقد مكنت أحكام الاتفاق الزراعي من توفير درجة عالية من الشفافية والوضوح في التجارة الدولية الزراعية، وإقامة آلية المفاوضات المستقبلية حول مزيد من تحرير التجارة الزراعية في إطار من الإصلاح طويل الأجل لهذه التجارة.[1]

لإبراز الدور الذي أسهمت به أحكام اتفاق الزراعة في تحرير التجارة الدولية والمنتجات الزراعية وإصلاح هذه التجارة نوضحها فيما يلي:

المطلب الأول: دور أحكام النفاذ للأسواق في تحرير التجارة الزراعية

تركزت أحكام تحسين النفاذ إلى الأسواق في ثلاث أساليب متكاملة هي:

1- إلغاء القيود غير الجمركية " التعرفة ".

2- وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية.

3- وتثبيت جميع التعريفات الجمركية عند مستوى معين وسنقوم بعرض مدى تأثير كل من هذه الأساليب في تحرير التجارة الزراعية.

1- فبالنسبة لعملية التعرفة أي تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية معادلة للحماية التي كانت تقدمها القيود غير التعريفية للمنتجات المحلية المشابهة، فقد أدت إلى وجود قواعد تتميز بالشفافية في المعاملات التجارية الزراعية، فعند تقدير أثر التعريفات الجمركية

[1] عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق، ص: 245.
[1] أحمد جامع،اتفاقات التجارة العالمية، دراسة اقتصادية تشريعية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 2001،ص: 315.

على أثمان المنتجات المصدرة أو المستوردة تقديرا كميا، فهذا يوفر درجة كبيرة من الاطمئنان للمصدرين والمستوردين ويسهم في إجراء المزيد من العمليات التجارية وتحسين نفاذ السلع إلى الأسواق أي تحرير التجارة.[1]

وقد تم وضع مبدأ الإلغاء العام للقيود الكمية والذي يعتبر أحد مبادئ الجات الأساسية موضع التنفيذ الفعلي بالنسبة للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية، بعد أن كانت معفية في الواقع العملي من تطبيق أحكام هذا المبدأ لفترة طويلة.

وبالرغم من أن الهدف من تحويل القيود غير التعريفية إلى تعريفات متكافئة، كان يقصد به تحسين النفاذ إلى الأسواق نتيجة لتخفيض مستويات الحماية الزراعية، فإن هذا الهدف لم يتحقق في الواقع العملي على النحو المطلوب، بل وقد أدت عملية التعرفة إلى نتيجة عكسية في بعض الحالات، حيث أن بعض الدول قامت بالمغالاة، في رفع مقدار التعريفة المتكافئة أو المعادلة الناتجة عن عملية التعرفة إلى مستويات غير معقولة وغير عادلة حيث وصلت في بعض الأحيان إلى **400%**من قيمة السلعة المستوردة مثلما فعلت الولايات المتحدة عندما قامت بتعرفة حصصها بالنسبة لاستيراد الفول السوداني، بفرض تعريفة مقدارها **155%** وذلك بالنسبة للفول السوداني وتعريفة مقدارها **192.7%** بالنسبة للفول السوداني غير المقشور، ولا شك أن هذه التعريفة المغالى فيها بهذه الدرجة ستظل حتى بعد التخفيضات السنوية خلال فترة التنفيذ " تعريفة مانعة " لنفاذ السلعة إليها.

لهذا قام البعض بتسمية هذه العملية بـــ " التعرفة الملوثة "، أي أن عملية التحويل من القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية تؤدي إلى مستوى حماية أعلى مما كان قائما في ظل

[1]عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق، ص: 246.

القيود غير التعريفية، وبطبيعة الحال فإن عملية " التعرفة " قد لا يكون لها أثر واضح في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية من الدول النامية، أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى.[2]

جدير بالذكر أن هناك عامل آخر أسهم في وجود معدلات عالية للتعريفات الزراعية تحقق حماية أعلى من تلك التي كانت متحققة فعلا بواسطة غير التعريفية، ويتحدد هذا العامل في اختيار السنوات من **(1986، 1988)** كفترة أساس لإجراء التعرفة حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض كبير في الأسعار الزراعية العالمية، وما صاحبه من ارتفاع مستوى أو شدة القيود غير التعريفية لتحقيق الحماية المطلوبة خلال تلك الفترة، ولذلك جاءت معدلات التعريفات الجمركية الزراعية الناتجة عن عملية التعرفة مرتفعة حتى تكون متساوية مع ما كان للقيود غير التعريفية من آثار حمائية خلال فترة الأساس المذكورة.

ومع ارتفاع مستويات الأسعار للمنتجات الزراعية في أوائل التسعينات وما تبعه من خفض مستويات الحماية المطلوبة، أصبحت الحماية التي تحققها معدلات التعريفة الناتجة عن التعرفة في بداية تنفيذ الاتفاق في أول جانفي **1995** أعلى من تلك التي كانت قائمة من خلال القيود غير التعريفية قبل تنفيذ الاتفاق مباشرة.[1]

وتجدر الإشارة إلى وجود تعهدات نفاذ لأي منتج زراعي كان خاضعا لقيد غير تعريفي والتي تستوجب على الأعضاء تقديم حصة تعريفية **(** أي حصة كمية خاضعة لتعريفة مخصصة **)** لم ينتج عنها فتح الأسواق أمام كافة الموردين بصفة عامة من الناحية العملية حيث أساءت بعض الدول في كيفية توزيع هذه الحصص التعريفية وتميز هذا التوزيع بعدم الشفافية.[2]

---

[2] إبراهيم العيسوي ,مرجع سابق , ص:57.
[1] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص: 57.
[2] أحمد جامع، مرجع سابق، ص ص: 384،385.

2- وبالنسبة لتخفيض معدلات التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية**:** فيمكن أن يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة حجم التبادل التجاري إلا أن طريقة صياغة قواعد التخفيضات التعريفية تضمنت مرونة كبيرة للدولة في اختيار نسب التخفيض التي ستطبقها على التعريفات الخاصة بالسلع بصفة فردية مما يؤثر على فعالية هذه التخفيضات في بداية تنفيذ الاتفاق على تحرير التجارة، حيث أن الاتفاق يتطلب أن تكون نسبة التخفيض إجمالية من معدلات التعريفة الجمركية للمنتجات الزراعية ككل، وليس من معدل التعريفة المفروضة لكل سلعة على حدى بشرط أن تكون النسبة الإجمالية للتخفيض **36%** من معدل التعريفة، وعلى ألا يقل الحد الأدنى من النسبة المئوية للتخفيض لأي من الواردات عن **(15%** للدول المتقدمة **10%** للدول النامية**).**

ونتيجة لهذه المرونة قامت الدول بتخفيض تعريفاتها بنسبة **15%** فقط، وهو الحد الأدنى للتخفيض على وارداتها من المنتجات الحساسة، وإجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية على المنتجات ذات الأهمية الأقل في تجارتها الدولية، وبعد ذلك تتمكن الدول من الاحتفاظ بمعدلات تعريفية مرتفعة على كثير من السلع، الأمر الذي لا يتحقق معه تحسن ملموس في فرص النفاذ للأسواق وتحرير التجارة الزراعية بالنسبة لكثير من السلع الزراعية**.**

وأما بالنسبة لتنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية بنسبة **36%** من مستويات فترة الأساس خلال **6** سنوات فقد استطاعت الدول المتقدمة الوفاء بتعهداتها بالتخفيض قبل نهاية مدة التنفيذ المحددة لها عام **2000**، ويرجع ذلك بسبب فترة الأساس التي تم اختيارها لحساب نسبة التخفيض منها كانت **(1986-1988)**، فقد تميزت هذه الفترة بانخفاض مستوى الأسعار الزراعية العالمية، مما زاد في ارتفاع مستوى الحماية ومعدلات التعريفة، وهكذا أصبح معدل التعريفة الذي تم التخفيض على أساسه مرتفعا هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار في بداية التسعينات، وما تبعه من انخفاض مستويات الحماية ومعدلات التعريفة على المنتجات الزراعية، وبالتالي فإن التعهدات بالتخفيض لم تعد تمثل عبئا

على الدول المتقدمة لأن التعريفة القائمة بحكم الواقع منخفضة إلى معدلات تكاد تقترب من المعدلات المطلوب التخفيض إليها.

3- وأما فيما يتعلق بربط جميع التعريفات الجمركية فإن التزام الدول بعدم تطبيق تعريفة جمركية على أي سلعة زراعية أعلى من معدل الرسم المحدد والوارد في جداولها، وما يعنيه من تحديد لأقصى تعريفة على المنتجات الزراعية التي تستوردها، إنما يؤدي إلى اطمئنان المتعاملين في هذه السلعة استيرادا وتصديرا، وعدم التخوف من احتمال زيادة التعريفة الجمركية في المستقبل عن المعدلات التي تم ربطها بالفعل، وهو ما يحقق الشفافية والثقة في التعاملات التجارية، ويؤدي أيضا ربط التعريفات إلى خلق الفرصة لتحقيق المزيد من التحرير للتعريفات في المفاوضات المستقبلية.

غير أن الدول رغم ربط تعريفاتها الزراعية عند معدلات مرتفعة إلا أنها في الواقع تطبق معدلات أكثر انخفاضا من المعدلات المربوطة في جداولها، وعليه فمعدلات الربط العالية للتعريفة تمثل الحد الأقصى من التعريفة الجمركية المسموح به للدولة، وقد يكون السبب في تطبيق الدول لمعدلات تعريفية منخفضة عن تلك المربوطة في جداولها، هو اتجاه معظم الدول نحو تحرير التجارة الزراعية في إطار تحولات في سياستها الاقتصادية بصفة عامة نحو التحرير، وأن التزاماتها في إطار هذه التحولات كانت أكثر من تعهداتها وفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.[1]

والجدول التالي يوضح ربط التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية قبل وبعد جولة أوروغواي وذلك بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية.

---

[1] أحمد جامع اتفاقات التجارة العالمية , مرجع سابق , ص:387.

جدول رقم(05): ربط التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية قبل جولة أوروغواي وبعدها

الوحدة: %

مجموعة الدول	المنتجات الزراعية	
نسبة المئوية لخطوط التعريفات المربوطة	قبل جولة الأوروغواي	بعد جولة الأوروغواي
الدول المتقدمة	**58**	**100**
الدول النامية	**17**	**100**
دول تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	**57**	**100**
نسبة الواردات في إطار التعريفات المربوطة		
الدول المتقدمة	**81**	**100**
الدول النامية	**22**	**100**
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	**59**	**100**

Source : abdullah al saleh ,effects of wto ,world bank and imf on farming in less developed countries, published by www.abdullahalsaleh.com, 2001,p:3.

يمثل الجدول رقم **05**النسب المئوية لمدى ربط التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية قبل و بعد جولة الأوروغواي في الدول المتقدمة و الدول النامية و الدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، فنلاحظ أنه بعد جولة الأوروغواي تم ربط جميع التعريفات الجمركية بنسبة **100%** .

المطلب الثاني: دور تخفيض الدعم المحلي في تحرير التجارة الزراعية.

يعد الدعم المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين جزءا من السياسات الزراعية الداخلية للدولة، إلا أن هذا الدعم يؤثر بشكل كبير في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية.

وبالنسبة للأحكام التي تم التوصل إليها بشأن تخفيض الدعم المحلي، سيكون لها دور كبير في زيادة نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق (تحرير التجارة الزراعية)، لأن تخفيض الدعم المحلي سيجعل المزارعين المحليين يبيعون منتجاتهم في الأسواق المحلية بأسعار أعلى من أسعار البيع قبل تخفيض الدعم، وذلك من أجل تعويض مبالغ الدعم التي لم يتحصلوا عليها، وبالتالي تنخفض قدرتهم على مواجهة المنافسة الأجنبية من نفس المنتجات الزراعية التي تتمتع بمزايا تنافسية، بعد أن أصبح سعرها أقل نسبيا من أسعار المنتجات المحلية بالمقارنة بما كانت عليه الحال قبل التخفيض، وهو الذي أدى إلى زيادة فرص نفاذ المنتجات الأجنبية في الدولة.

كل هذا بالنسبة للدور الذي لعبه الدعم المحلي في تحرير التجارة الزراعية، أما فيما يخص تعهدات الدول بهذا التخفيض، والتي تقدمت بها في جولة أوروغواي وسنقوم بالتوضيح من خلال هذه الملاحظات:

- تعتبر فترة الأساس التي اتخذت لحساب نسبة التخفيض منها في الفترة **(1986-1988)** فقد تميزت هذه الفترة بانخفاض كبير في مستويات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية وما تبعه من قيام الدول بتقديم مستويات عالية من الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين من أجل حمايتهم من المنافسة الأجنبية، وعليه فإن قيمة الدعم المحلي التي تم اتخاذها لحساب نسبة التخفيض منها كانت مرتفعة، ومع بداية التسعينات ارتفعت مستويات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، مما جعل الدول تقوم بتخفيض مستويات الدعم المحلي مقارنة بما كانت تقدمه في الثمانينات، وهذا ما أدى بكل تلك التعهدات خالية من مضمونها، بحيث أنه بحكم الواقع قامت الدول بتقديم مستويات الدعم المحلي، قد تكون أقل من المستويات التي تعهدت بتخفيضها، ونتيجة لكل ذلك تمكنت الدول المتقدمة بالوفاء بتعهداتها عن طريق تخفيض الدعم المحلي بالنسبة المقررة مع دخول الاتفاق حيز التنفيذ في جانفي **1995.**
- تميزت التعهدات بالتخفيض بدرجة كبيرة من المرونة، حيث تطلبت هذه التعهدات أن يتم التخفيض من السلع الإجمالي الكلي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين وليس من مبلغ الدعم المقدم لكل سلعة، كما أنه لا يوجد حد أدنى لنسبة التخفيض من كل سلعة بمفردها.

ونتيجة لذلك فإن الدولة قامت بتخفيض الدعم الذي قدمته لمنتجيها بنسبة أكبر من النسبة المقررة وذلك للسلع الأقل أهمية، وأنها قامت بتخفيض بنسبة أقل للسلع الأكثر أهمية، ولا شك أن هذه المرونة ستؤثر في دور تخفيض الدعم المحلي في تخفيض مستويات الحماية ضد الواردات الزراعية، وبذلك يحد من دورها في دعم تحرير التجارة.**[1]**

إن التعهدات بتخفيض الدعم المحلي أي الآثار المسببة للتشوهات في التجارة والتي أسفرت عن وضع حد أقصى للمبالغ التي تكون قد قدمتها الدول كدعم للمنتجين الزراعيين، على ألا يكون قد تعدى مستوى الدعم المربوط، إنما يكون قد حد من مبالغة

[1] أحمد جامع، مرجع سابق، ص: 392.

الدول في منح هذا الدعم في المستقبل ويحقق الوضوح والشفافية في المعاملات التجارية، ويسهم بالتالي في النفاذ إلى الأسواق.[2] وفيما يلي سنوضح من خلال هذا الجدول مستويات الدعم الزراعي بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي و دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة و ذلك خلال سنة الأساس **(1986-1988)** و ما بعد جولة الأوروغواي .

الجدول رقم06: مستويات الدعم لدول منظمة التعاون الاقتصادي و دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة مابعد جولة الأروغواي. **الوحدة: مليار دولار.**

	(1988-1986) سنة الأساس	1998	1999	2000	2001
دول منظمة التعاون الاقتصادي	**302**	**339**	**357**	**321**	**311**
الولايات المتحدة	**69**	**91**	**99**	**92**	**95**
دول الإتحاد الأوروبي	**110**	**125**	**130**	**102**	**106**

La source : food rights , the wto agreement on agriculture ,p:7.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(06)** أن مستويات الدعم لدول منظمة التعاون الاقتصادي استمر في الزيادة من سنة الأساس**(302**مليار دولار**)** إلى سنة **1999** حيث وصل إلى أعلى مستوياته و بلغ **(357**مليار دولار**)** ثم بعد ذلك انخفضت مستويات الدعم سنة **2001** لتصل إلى**(311**مليار دولار**)**، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد ارتفعت مستويات الدعم في سنة

(2) عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق، ص: 250.

الأساس من**(69** مليار دولار**)** حتى بلغت الذروة سنة**1999** فبلغت **(99**مليار دولار**)** ثم بعد ذلك انخفضت حتى وصلت سنة **2000**إلى **(92**مليار دولار**)** ثم ارتفعت مرة أخرى سنة **2001** إلى **(95**مليار دولار**)**، أما فيما يخص دول الإتحاد الأوروبي فقد بلغت مستويات الدعم سنة الأساس**(110**مليار دولار**)** ثم بعد ذلك ارتفعت لتصل إلى**(130** مليار دولار**)** سنة **1999**

وفي سنة **2000** انخفضت إلى **(102**مليار دولار**)** ثم ارتفعت مرة أخرى سنة**2001** لتبلغ**(106**مليار دولار**).**

المطلب الثالث: دور الحد من دعم الصادرات الزراعية في تحرير التجارة الزراعية.

إن أحكام الحد من دعم الصادرات الزراعية تعتبر من أهم الأحكام التي أدت بها اتفاق الزراعة لزيادة منافسة الصادرات الزراعية طبقا لقوى السوق، وعلى أساس ما تتمتع به من ميزة نسبية طبيعية في بلاد تصديرها.

عندما قدمت الدولة دعما لصادراتها من المنتجات الزراعية، أدى ذلك إلى انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، وبالتالي منافستها للمنتجات الزراعية المماثلة في دولة أخرى قد تكون أثمانها أكثر ارتفاعا، لأن حكومات تلك الدول لم تمنح لها دعما، رغم تمتعها بميزة نسبية في إنتاجها.

وفي هذه الحالة تعتبر المنافسة غير طبيعية، وتسبب تشوه في التجارة الدولية الزراعية حيث أنها لا تستند إلى ما تتمتع به الدولة الأولى بالرعاية من ميزة نسبية في الإنتاج، وإنما اعتمدت على ما قدمته من دعم لصادراتها.

والواقع أن أحكام تخفيض دعم الصادرات التي جاء بها الاتفاق الزراعي، تمثل تقدما حاسما نحو انتهاج سياسات زراعية لكل الدول، موجهة أكثر بقوى السوق والاتجاه إلى إقامة

نظام تجاري عالمي يستند إلى أسس اقتصادية رشيدة، وخال من التشوهات التي ميزت التجارة الزراعية لفترة طويلة قبل بدء العمل باتفاقيات التجارة العالمية.[1]

جدير بالذكر أن أحكام الحد من دعم الصادرات الزراعية قد وضعت ضوابط وقواعد لتقديم الدول لهذا الدعم سواء من حيث المبالغ المقدمة وكميات المنتجات المستفيدة منه، وكذلك تعهدات الدول بتخفيض هذا الدعم بنسب معينة خلال تنفيذ الاتفاق، ولا شك أن هذه الضوابط والتعهدات تساعد وتساهم في زيادة نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق، إذ حققت الوضوح والشفافية من خلال معرفة ما تقدمه أي دولة من دعم لصادراتها في أي وقت، كما أنها توفر رقابة دولية فعالة على حدود الدعم الذي تقدمه الدولة لصادراتها الزراعية على أن لا يتجاوز تعهداتها بالتخفيض والواردة بجداولها.[2]

أما بالنسبة للتنفيذ الفعلي للتعهدات بتخفيض دعم الصادرات التي وردت بالاتفاق، فقد أوفت الدول المتقدمة بتعهداتها بالتخفيض وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي خاصة تلك الضوابط التي تدعو بتخفيض المبالغ المخصصة لدعم الصادرات، ويلاحظ أن وفاء الاتحاد الأوروبي بتعهداته بالتخفيض إنما جاءت في إطار تنفيذ الاتحاد الأوروبي لخطوات إصلاح سياسته الزراعية المشتركة، والتي أدت إلى انخفاض مستويات الأثمان الزراعية الداخلية، وهذا ما يجعل صادراتها الزراعية تنفذ لأسواق التصدير العالمية دون الحاجة إلى تقديم مبالغ دعم كبيرة لها.

---

[1] أحمد جامع، مرجع سابق، ص: 398.

[2] عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق، ص: 251.

المبحث الثاني: مدى تماشي السياسات الزراعية للدول المتقدمة مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

سنعرض في هذا المبحث السياسة الزراعية المشتركة في الإتحاد الأوروبي و السياسة الزراعية الأمريكية، ومدى تعارض هذه السياسات مع أحكام الاتفاق الزراعي وكيف تعاملت منظمة التجارة العالمية مع تلك السياسات التي تساهم بقسط كبير في تشويه تجارة السلع الزراعية في السوق العالمية.

المطلب الأول:السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة

لقد تم اعتماد سياسة زراعية مشتركة لتحل محل السياسات الوطنية بحيث تستهدف زيادة الإنتاجية واستقرار الأسعار وضمان الإمدادات، وسيادة أسعار مناسبة للمستهلكين وتحقيق دخول مقبولة للمزارعين، وحتى لا يؤدي تحرير التجارة إلى اضطرابات كبيرة نتيجة غزو المنتجات الرخيصة لأسواق الدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج.

أولا- تطورات السياسات الزراعية الأوروبية المشتركة: لقد تم وضع سنة **1960** السياسة الزراعية المشتركة للدول الأوروبية، بحيث أن الزراعة كانت تشغل ما نسبته **22%** من اليد العاملة وتحقق **10%** من الناتج المحلي الخام، وتعتبر فرنسا السباقة لهذه المبادرة، لأنها تملك إمكانيات زراعية كبيرة وهذا ما جعل السوق الأوروبي أول وأكبر سوق تصرف فيه سلعها الزراعية[(1)]، بينما وقع العبء على أكثر الدول استيرادا **(ألمانيا، إيطاليا).**

وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم السلع الزراعية، ورفعت معدل النمو الزراعي فوق معدل النمو الحالي بحوالي **50%** منه، وبين **1973** و **1980** زادت الصادرات الزراعية بحوالي **164%**، ومع ذلك زادت الواردات الزراعية بنسبة **75%** في الفترة نفسها، مما جعل الجماعة الأوروبية أكبر مستورد للسلع الزراعية في العالم، وخلال

---

(1) عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في المنظمة العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007، ص: 91.

الثمانينات وبعد انضمام كل من اليونان والبرتغال واسبانيا زاد وزن القطاع الزراعي في الجماعة وزادت درجة الاكتفاء الذاتي، وفي نفس الوقت زاد العبء الذي تفرضه السياسة الزراعية على الجماعة وهكذا فإن السياسة تحولت من دعم الدخول إلى دعم الأسعار مما أفضى إلى إفراط في الإنتاج، ولذلك صعدت الولايات المتحدة من هجومها عليها، وهو ما أثر على جولة أوروغواي واستمر بعدها.[(1)]

وقد انصب الإصلاح الأول للسياسة الزراعية في **1972** على تحديث المزارع، وتشجيع إعادة توجيه الأراضي المستخدمة في الزراعة للتحسينات الهيكلية، وتقديم إرشاد اقتصادي واجتماعي لتمكين المشتغلين بالزراعة من الحصول على مهارات مهنية، واستمرت مراجعات السياسة بسبب ما تثيره من خلافات خارجية سواء مع الولايات المتحدة أو بعض الدول النامية المصدرة، التي تلزم الجماعة الأوروبية إلى زيادة تعويضاتها لها، كما أن تزايد الإنفاق على الزراعة إلى أكثر من الضعف مما سارع باستنفاذ الموارد الذاتية للجماعة.

في سنة **1992** تم إقرار إصلاح تضمن ثلاثة أمور أولها تخفيض الأسعار لتصبح أكثر تنافسية مع الأسعار العالمية، ثم تعويض ذلك التخفيض بزيادة علاوات لا ترتبط بحجم الإنتاج وأخيرا العودة إلى الإجراءات التي تقيد استخدام الموارد الزراعية.

وقد ناقش وزراء الزراعة في دول الاتحاد الأوروبي أثناء الاجتماع المبرم في بروكسل بتاريخ **15** جويلية **2002** مقترحات المفوض الزراعي في دول الاتحاد من خلال الحد من الدعم المالي الكبير للمزارعين، إلا أن فرنسا عارضت ذلك ورأت بأنه لا داعي لتغيير سياسة الاتحاد قبل انقضاء أجل الميزانية الزراعية عام **2008**، كما أنها كانت حازمة عند ردها في اجتماع باريس، حيث ظهرت هناك بعض الاقتراحات فيما يخص الإصلاحات التي لا يمكن رفضها طالما ظلت الزراعة في الإتحاد الأوروبي قوية، كما أنه لا يمكن التضحية بفرنسا

[(1)] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص: 243، 244

التي تحتل المرتبة الأولى من حيث تصدير المنتجات الزراعية المصنعة والمرتبة الثانية من حيث تصدير المنتجات الزراعية، وإثر المعارضة الكبيرة التي صاحبت الإصلاح قدم المفوض الزراعي تعديل آخر لوزراء الاتحاد الأوروبي بتاريخ **19** جوان **2003**، مخففا فيه ما كان مقترحا سابقا، غير أن فرنسا وايرلندا قد أعربتا عن قلقهما إزاء هذا القطاع.[1]

قد كشف " داتشين شولوش " المفوض الأوروبي للشؤون الزراعية يوم **12** أكتوبر **2011** بأنه يجب أن تكون السياسة الزراعية المشتركة أكثر عدالة وتنافسية ومحافظة على البيئة، وهذا هو الهدف المعلن للسياسات الإصلاحية الزراعية الجديدة.

تشكل الميزانية الزراعية الأوروبية **40%** من ميزانية الاتحاد، ومن أجل المحافظة على مستواها في السنوات القادمة ارتأت المفوضية الإبقاء على السياسة الزراعية المشتركة وعصرنتها، غير أن الخطة الإصلاحية الزراعية الجديدة واجهت بعض احتجاجات المزارعين من دول الشرق الأوروبي تطالب بالعدل في المساعدات بين شرق وغرب أوروبا.[2]

ثانيا- مضمون السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة: تتضمن السياسة الزراعية المشتركة مجموعة من الإجراءات في لوائحها ومقرراتها وتنظيماتها، فإلى جانب أشكال الدعم المختلفة للإنتاج والتصدير والإجراءات الحمائية للسوق الأوروبية من الواردات الزراعية المنافسة، تضمنت هذه السياسة جملة من الإجراءات الهيكلية، والتي تهدف إلى عصرنة القطاع الزراعي من خلال القضاء على ظاهرة تفتيت الأراضي وتشبيب اليد العاملة الزراعية، وإحالة المسنة منها إلى التقاعد، وبالتالي توفير الإطار العام لتحديث الزراعة الأوروبية من خلال برامج البحث والتطوير.

بالنسبة لإجراءات الدعم فتمثلت أساسا في إقرار " أسعار التدخل أو الدنيا "، فعند بلوغها في الأسواق الزراعية، تتدخل السلطات العمومية بحيث تقوم بشراء المنتجات من أجل

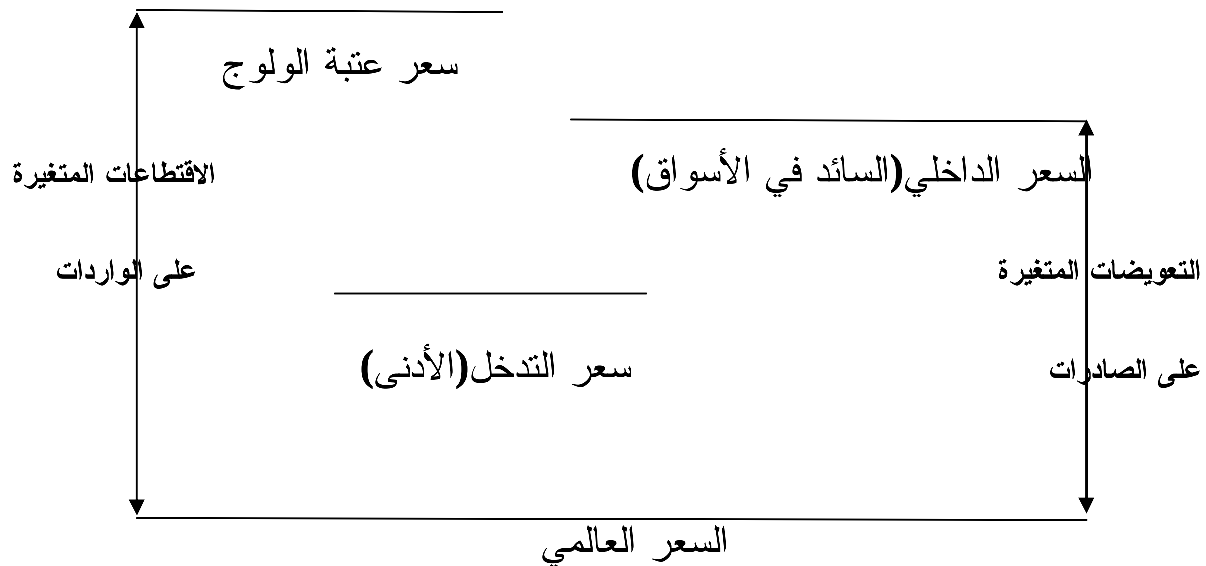
(1) خليصة مالكي، تقييم الفرص المتاحة لاستغلال المزايا الموجودة في الزراعة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف،2006،ص:35.
(2) Arabic.euronews.net/2001/10/12/eu-unveils-controversial-agriculture-reforme

تخزينها، أي أنها تهدف إلى إحداث ندرة مؤقتة في السوق، وبالتالي المحافظة على مستويات السعر عند حدها المجزي بالنسبة للمزارعين.

كما تقوم السياسة الزراعية المشتركة بتحديد " الأسعار المستهدفة أو أسعار التوجيه "، فهذه الأخيرة تضمن مستويات دخل للمزارعين بصفة دائمة ومستمرة.

الكميات المخزنة سابقا يتم صرفها لاحقا في السوق الداخلي أو كصادرات ثم تعوض الدولة الفارق بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية، وغالبا ما تكون الأسعار العالمية أقل من مثيلاتها الداخلية، وفيما يخص حماية السوق الداخلي تقر السياسة الزراعية المشتركة ما يعرف بالاقتطاعات المتغيرة على الواردات والتي تمثل الفرق بين سعر عتبة الولوج إلى الأسواق الأوروبية والأسعار العالمية.

شكل رقم **(02):** العلاقة بين الأسعار في التنظيمات المشتركة للأسواق



المصدر**:** عز الدين بن تركي**,** تطور المسألة الزراعية في المنظمة العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007، ص**:92.**

إلا أن السياسة الزراعية أدخلت الزراعة الأوروبية أزمة هيكلية لا تزال تعاني من آثارها إلى اليوم، فقد حققت الأهداف الأولية وخاصة الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل وحققت زيادة في معدلات النمو والمردودية، لكنها أفرزت تناقضات مالية خطيرة وفي بعض الأحيان غير منطقية.

فرغم تحقيق أوروبا لفوائض كبيرة من الإنتاج بفضل التطور الكبير في تقنيات وأساليب الاستغلال الزراعي، إلا أنه لم تتمكن من مواجهة التراجع في مستويات الأسعار إلا من خلال سياسة دعم متزايدة.

لذلك اضطرت أوروبا لاتخاذ إجراءات جديدة للحد من الأعباء المترتبة عن سياستها الزراعية، من خلال تحديد الكميات من الإنتاج وفرض نظام الحصص القصوى المضمونة على المحاصيل، وإحالة مزيد من الأراضي إلى التبوير مقابل الاستفادة من المساعدات المباشرة.

وبعد جولة أوروغواي أصبحت تلك المساعدات تصنف على أنها أشكال مقبولة من الدعم، حيث أدرجت ضمن العلبة الخضراء، فهي لا تتسبب في تشويه آلية عمل الأسواق الزراعية.[1]

المطلب الثاني: السياسة الزراعية الأمريكية

لقد تم في الولايات المتحدة سنة **1933** تطبيق أول سياسة زراعية متكاملة في عهد الرئيس روزفلت في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة ، والتي سميت آنذاك " بسياسة الإصلاح الزراعي " وكانت تهدف هذه السياسة إلى إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ لها قدرتها التبادلية لما قبل فترة الكساد الكبرى أي أسعار **(1909-1914)**، بحيث يسعى القائمون

[1] عز الدين بن تركي، مرجع سابق، ص:93.

على السياسة الزراعية الأمريكية إلى المحافظة على معادلة الأسعار الزراعية مقابل أسعار باقي السلع.[2]

قد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية سنة **1972** من خلال الإستراتيجية الزراعية التجارية، على ترقية ثم التفوق في أربع منتوجات أساسية هي الذرى والصويا **(**تحتل فيهما الولايات المتحدة على مركز الصدارة عالميا**)**، والقمح واللحوم **(**حيث تبقى الولايات المتحدة في موقع الصدارة في مجال التصدير**).**

ويمكن أن نلخص المحاور الكبرى للسياسة الزراعية الأمريكية فيما يلي**:**[1]

أولا- دعم الإنتاج المحلي: لقد واصلت الولايات المتحدة خلال سنة **1996** تشجيع مزارعيها من أجل تدعيم إنتاجها المحلي، وخاصة دعم إنتاج محصولي الذرى والصويا، وذلك لضمان التفوق وحيازة أكبر الحصص في السوق الدولية، فقد خصصت مساعدات مباشرة كانت قد منحت لمنتجي الذرى والصويا، وعلى إثره ارتفع متوسط الدعم الممنوح مباشرة للمزارعين المنتجين لأكبر المحاصيل في الولايات المتحدة**.**

أما فيما يخص إنتاج القطن فتقدم الولايات المتحدة دعم بقيمة **4** مليارات دولار في العام، حيث استفاد منه **150** ألف منتج أمريكي**.**

وأشار هورست كويلر رئيس صندوق النقد الدولي أن الولايات المتحدة تنفق مبالغ على المزارعين الأمريكيين المنتجين للقطن تزيد قيمتها على إجمالي إنتاج القطن في الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية، وإن إجمالي الدعم الذي قدمته الحكومة الأمريكية قد عزز هيمنة المصدرين الأمريكيين من خلال ما تم تقديمه لهم من دعم**.**

---

(2) مرجع سابق، ص: 124.

(1) عزالدين بن تركي، مرجع سابق، ص:128.

و كان للولايات المتحدة برنامجان لدعم القطن الأمريكي الأول خاص بدعم القطن " الابلاند" والثاني لدعم القطن "البيما" وقد تم إلغاء برنامج دعم الأخير المسمى ب**STEP**، بعد أن قامت البرازيل بمقاضاة الولايات المتحدة الأمريكية لدى منظمة التجارة العالمية وأظهرت ما يسببه برنامج الدعم من تشوهات لحركة التجارة العالمية في التأثير السلبي على حركة تجارة القطن وعلى المنتجين لديها في البرازيل.[(1)]

ثانيا- دعم التجارة الخارجية للسلع الزراعية: لقد اعتمدت الولايات المتحدة بشكل مبكر برامج دعم قوية لمساندة تجارة السلع الزراعية على نطاق عالمي، فقد تمت المصادقة سنة **1954** على قانون اعتمد في الأساس على إعادة تنمية ومساندة التجارة والزراعة، بحيث سمح هذا القانون لبعض الدول النامية بشراء السلع الزراعية الأمريكية بعملاتها الوطنية وليس الدولار الأمريكي، وتشكل هذه الموارد من العملات المختلفة صندوق خاص المعاملات الثقافية أو لتمويل بعض البعثات العلمية أو لأغراض أخرى. إلا أن هذا القانون حظي بالفشل، لأنه يعرض السوق الداخلي الأمريكي لعدم الاستقرار على الرغم من ملاءمته للمزارعين الأمريكيين، حيث تلقى هؤلاء المزارعين الأثمان بالدولار الأمريكي ووفقا لأسعار مجزية ومدعمة.

في سنة **1985** تم اعتماد برنامج جديد لدعم الصادرات وقد عرف بـــ " برنامج علاوة تحفيز سلع التصدير"، وغيرت تسميته إلى " برنامج تثمين الصادرات "، ومضمون هذا البرنامج أنه كان يهدف إلى تشجيع المبيعات في الأسواق الخارجية وبأسعار أقل من تلك السائدة فيها... وذلك من أجل مواجهة منافسة السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فرنسا، حيث برزت كقوة زراعية دولية من خلال السياسة الزراعية المشتركة وخول لهذا البرنامج دفع منح للمزارعين الأمريكيين لتسديد الفرق بين الأسعار السائدة في السوق المحلي والأسعار الدولية (سعر البيع).

(1) digital.ahram.org.eg/articlepxs.aspx ?serial=689686&eid=358

شهدت التجارة الأمريكية للسلع الزراعية سنة **1996** برامج جديدة للدعم كترقية الأسواق الخارجية، بحيث مولت الإدارة الأمريكية أعمال ترقية المنتوج الأمريكي في الخارج من خلال تمويل في مصاريف تغطية أعباء الإشهار، وقد خصص البرنامج الزراعي لسنة **1996** ما يناهز **6.6** مليار دولار كأموال دعم.**[2]**

في أفريل **2002** تمت المصادقة على قانون زراعي جديد للفترة **(2002-2007)** وقد تضمن هذا البرنامج النقاط التالية:**[1]**

- الإبقاء على النظام التسويقي وخاصة بالنسبة للحبوب والمحاصيل الزيتية.
- منح تسديدات مباشرة تشمل المحاصيل الزيتية، والقاعدة في منح هذه التسديدات فتقوم على مساحة زراعية محددة تاريخيا، والتي قد يتغير تقديرها بحسب المردودية والحاجة للتوسع.
- تم وضع سقف للدعم حيث تصل المساعدات المباشرة القصوى التي تقدم لكل مزارع إلى **360** ألف دولار سنويا.
- زيادة الإنفاق لصالح الإجراءات البيئية الزراعية، وذلك من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية المهددة بالاندثار بسبب الاستغلال المتواصل والمكثف لها.

ورغم كل هذه التعديلات التي طرأت على هذا القانون إلا أنه بقي يواجه انتقادات كثيرة من عدة أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، حيث زادت حدة النقاش خلال مختلف الندوات الوزارية، خاصة دورة الدوحة **2001** وندوة كانكون **2003.[2]**

المطلب الثالث: مدى تماشي السياسة الزراعية المشتركة و السياسة الزراعية الأمريكية مع أحكام منظمة التجارة العالمية

[2] عز الدين بن تركي، مرجع سابق، ص،ص: 129،130.
[1] المرجع نفسه، ص: 137.
[2] عز الدين بن تركي، مرجع سابق، ص: 138.

يشكل الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة السوق الزراعية و الغذائية الأولى من حيث قدرتهم الشرائية عبر العالم، إذ أن الإتحاد الأوروبي يصنف أولا فيما يخص استيراد و تصدير المنتجات الزراعية (بالتساوي مع الولايات المتحدة)، بحيث أنه لا يمكن إقرار أي شيء في منظمة التجارة العالمية دون موافقة الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة، و التي تلعب دورا أساسيا في رفع القيود عن المبادلات التجارية العالمية.

أولا: السياسة الزراعية المشتركة و مدى تطابقها مع أحكام منظمة التجارة العالمية

لقد كان الهدف المعلن للسياسات الزراعية المشتركة، التي تم وضعها خلال مؤتمر ستريزا (ايطاليا) عام **1958**، هو ضمان الأمن الغذائي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومن أجل تحقيق ذلك استوجب تثبيت أسعار المنتجات الزراعية على مستوى مغري نوعا ما، لتحفيز المزارعين على الإنتاج مع المحافظة على أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين، وقد تركزت هذه السياسات على دعم الأسعار عبر تشكيل مخزونات تؤمن انضباط الأسواق و حمايتها من التذبذبات، و يعني هذا الخيار اعترافا علنيا بأنه لا يمكن الاستناد بشكل فعلي إلى الأسعار العالمية من أجل توجيه الإنتاج بغية تلبية الاحتياجات، وبأن عدم استقرار الأسواق الزراعية يبرر التدخل التنظيمي من قبل السلطات العامة.

وهذا ما يجعل السياسات الزراعية المشتركة تتعارض مع أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية، إلا أن الإصلاحات المتعاقبة لأعوام **1992**، **1999**و**2003** سعت إلى تقريب الأسعار الداخلية من الأسعار العالمية، بحيث استبدلت الرسوم الجمركية المتغيرة برسوم ثابتة و دفع معونات مالية مباشرة للمزارعين تحتسب بنسب الهكتارات المزروعة.

في سنة **2003** تم إلغاء الربط بين الإنتاج و الدعم ، بحيث لم يعد المزارعون مرغمون على الإنتاج للحصول على المساعدات، فتلك المساعدات لا ترتبط حاليا بأسعار و أنواع الإنتاج فقد أضحت تشكل مداخيل ريعية غير مستحقة تدفع إلى بعض الفئات عند

اشتعال الأسعار، فيتقاضى منتجو الحبوب الأوروبيين مساعدات كثيفة مما يؤدي إلى تضاعفت أسعار الحبوب و معدلات مداخيلهم خلال سنة **2007** و النصف الأول من **2008**، و هذا ما يهدد القطاع الزراعي في بعض الدول الأعضاء الجديدة **(**بولونيا و رومانيا**)** ، بحيث يستخدم هذا القطاع أكثر من ثلث قوة العمل، و إضعاف بشكل خاص الزراعات العائلية الصغيرة للاكتفاء الذاتي**.** أما النتائج التي ترتبت على الدول الأكثر فقرا فكانت وخيمة، فقد تم تطبيع ممارسات الإغراق التي تقوم بها الدول الغنية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، إذ تم التعويض عن خفض أسعار الشراء بمساعدات مباشرة كثيفة على غرار المساعدات "غير المرتبطة" للسياسات الزراعية المشتركة، التي تعتبر منظمة التجارة العالمية أنها لا تشكل تحريفا لحرية المبادلات، وقد ترافق هذا الإغراق مع تفكيك الحماية الجمركية **(** وهي السياسة الوقائية الوحيدة في متناول الدول الفقيرة**)**، مما أدى إلى تدمير مستمر لقدرات أكثر الدول فقرا على التمون الذاتي**.**

أدى تفكيك آليات دعم الأسعار و تخزين المنتوجات في كافة الدول إلى ضرب أي إمكانية رد فعل ممكن في حال حصول ضغوط على الأسواق،وهكذا انخفضت مخزونات الحبوب بشكل مستمر منذ عام**1995**، حتى بلغت سنة**2008** أدنى مستوياتها منذ خمسة وعشرين سنة**.**

خلال الأزمة الغذائية العالمية سنة **2007** و النصف الأول لـــ **2008**، و ما صاحبها من الارتفاع المفاجئ لأسعار المنتوجات الغذائية، و التي أدت إلى وضع مأسوي مستديم **(**حيث عانى **925** مليون شخص من سوء التغذية، بحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة **FAO)**، وضع السيد باسكال لامي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية شروطه **:**" إذا أردنا تخطي الأزمة يجب تحريك عجلة التجارة حتى و أن كانت الأخبار سيئة على المدى القصير بالنسبة للعديد من الدول النامية "[(1)]، وهنا يمكن الإشارة للعبارة الشهيرة

(1) www.mondiploar.com/article2422.html?phpsessid=6850a69de0019c749fb1d2567a00faaf

لجون مايناردكينز**:**" على المدى الطويل سيكونون جميعهم قد ماتوا"، بانتظار آثار علاج السيد لامي الإيجابية، غير أن هذا الأمر لا يحرج المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، الذي يصر على تنشيط المفاوضات من أجل التوصل إلى نتيجة لجولة الدوحة و إلى تحرير لا سابق له للمبادلات الزراعية**.** و تعتبر كل دول الاتحاد الأوروبي منظمة لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما يجعلها تلتزم باتفاق جولة الأوروغواي **1994** بشأن الزراعة من خلال ثلاث ركائز لا تزال تمثل محور أساسي في النقاش الدائر حول إصلاح مزيد من سياسات التجارة الزراعية **:**

1- التزامات الوصول إلى الأسواق: لقد طالب الاتفاق الزراعي الإتحاد الأوروبي بتعويض النظام السابق للضرائب المتغيرة، و التي تستخدم لحماية السوق المحلية من الثمن المنخفض لواردات الرسوم الجمركية الثابتة التي لا يجوز تجاوزها، فخفضت هذه التعريفات المربوطة بنسبة **36%** مع خفض تعريفة خط الحد الأدنى إلى **15%**، بحيث يمنح الحد الأدنى لفئات معينة من السلع**.** وعلى الرغم من هذه التخفيضات إلا أن التعريفات المربوطة للإتحاد الأوروبي على هذه المنتجات الزراعية التي تغطيها السياسة الزراعية المشتركة لا تزال مرتفعة**.**[1]

2- الدعم المحلي: يدخل ضمن الصندوق الأصفر كل المساعدات التي تشوه التجارة و حددت هذه المساعدات بالحد الأدنى الذي يمثل **5%** من الإنتاج الزراعي للدول المتقدمة ، ولقد بلغ هذا الدعم المشوه للتجارة في الإتحاد الأوروبي إلى **67** مليار أورو**.**

ولم يفرض التزام على الدعم الذي لديه تأثير ضئيل على الكميات المنتجة مثل المدفوعات البيئية و المدفوعات الاجتماعية أو المدفوعات المباشرة التي لا ترتبط بالإنتاج ويعبر عنها باسم مدفوعات "الصندوق الأخضر"**.**

[1] www.tcd.ie/iiis/policycoherence/eu-agricultural-policy/eu-wto-commitments.php.

3- أما بالنسبة لدعم الصادرات: فيعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر من اعتمد على دعم صادرات المنتجات الزراعية، وقد طالب الإتفاق الزراعي بالتخفيض في كل من قيمة الدعم ب**36%** و الكميات ب**21%** التي كانت مدعومة خلال الفترة **1995-2000**، وقد نتج عن تلك الالتزامات انخفاض فوري في دعم الصادرات سنة **2000** بنسبة **50%**، وفي سنة **2004**وافق الإتحاد الأوروبي على إمكانية القضاء التام على دعم الصادرات شريطة التزام جميع الأطراف الأخرى.

ثانيا: السياسة الزراعية الأمريكية ومدى تطابقها مع أحكام منظمة التجارة العالمية

لقد جاء الإعلان عن تأجيل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي كان مقررا انعقاده في جنيف مارس **2010**، ليلقي المزيد من الأضواء على التعثر الذي تشهده " جولة الدوحة" للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، حيث انطلقت في عام **2001** نتيجة السياسات المتعفنة من جانب الكبار و تحديدا من جانب الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي إزاء مطالب الصغار من دول الجنوب و الدول النامية فيما يتعلق بالسياسات الزراعية بصفة أساسية و فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.[1]

قد جاء هذا التأجيل مع التحذيرات التي وجهها " باسكال لامي " مدير عام منظمة التجارة العالمية، نتيجة انكماش حجم هذه التجارة بنسبة **12%** خلال عام **2009** وذلك للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، و إذا كان هذا الانكماش في التجارة العالمية جاء نتيجة الأزمة العالمية و الاقتصادية التي عصفت بالدول المتقدمة أكثر من غيرها، إلا أنه من المؤكد أن تعثر "جولة الدوحة" للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف يعود بجذوره إلى ما يزيد عن عشر سنوات للوراء، كما أنه سيناريو معاد للمفاوضات التجارية السابقة.

[1] Digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=992788-eid=839

من بين القضايا التي أثارت جدلا كبيرا خلال جولة الدوحة هي قضية الإعانات الحكومية التي توفرها الحكومات لمنتجي القطن في العالم و التي تتسبب في اختلال شروط التبادل التجاري و تؤثر سلبا في التنمية في الدول النامية، ورغم أن تجارة القطن لا تمثل إلا **10%** من مجمل التجارة السلعية العالمية، إلا أن إيرادات القطن بالنسبة لبعض الدول النامية تشكل أكثر من ثلث عائداتها من الصادرات، بينما لا يشكل القطن إلا **0.4%** من الصادرات السلعية الأمريكية،إلا أن صادرات الولايات المتحدة من القطن تشكل ثلث الصادرات العالمية من القطن، وبسبب هذا الاختلال في العوائد لدى منتجي القطن المختلفين حول العالم، فقد كان يجب لقضية الإعانات الحكومية أن تكون على الأجندات الساخنة لمنظمة التجارة العالمية.

وبداية هذه القضية كان سنة **2002** عندما أثارت أربع دول إفريقية مصدرة للقطن **(**بنين، بوركينافاسو، تشاد و مالي**)** و التي تعرف باسم "**c-4**" بالإضافة إلى البرازيل قضية الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لمصدري القطن، وهذا ما أدى إلى انخفاض أسعار القطن و خسارتها لعوائد تصدير مستحقة.

و قد قامت البرازيل بمقاضاة الولايات المتحدة لدى منظمة التجارة العالمية بدءا بإجراء التفاوض و التشاور مع الدولة المدعي عليها، ثم رفع الدعوى إلى جهاز فض المنازعات في المنظمة الذي عين هيئة التقاضي التي أصدرت حكم ضد الولايات المتحدة بإلغاء الدعم، و الذي سرعان ما استأنفته واشنطن وخسرته أيضا، ولكن الدول الأربع الأخرى سلكت طريقا آخر وذلك بطلبها تعويضا ماليا، غير أن هذا الطلب ضاع وسط إدخاله دهاليز مفاوضات جولة الدوحة، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة تبقى مستحوذة على ثلث صادرات القطن العالمية البالغة نحو **30**مليار دولار، وذلك من خلال الدعم المحظور الذي يتلقاه مزارعو القطن الأمريكيون من حكومتهم و الذي يتراوح مابين **(2-4)** مليار دولار سنويا.

في جوان **2010** تفاوضت الولايات المتحدة مع البرازيل و توصلوا إلى مذكرة تفاهم جنبت الطرفين الدخول في حرب تجارية، حيث تضمنت المذكرة التزاما أمريكيا بإجراء تعديلات على برنامجها لضمان ائتمان الصادرات الذي يحصل بموجبه المصدرون الأمريكيون على دعومات مالية تمكنهم من المنافسة السعرية السلعية في الخارج، و إنشاء صندوق لتقديم الدعم الفني وبناء القدرات لقطاع القطن البرازيلي؛ و مع أنه اتفاق هزيل قياسا للفترة التي استغرقها النزاع التجاري بين البلدين بشأن صادراتهما من القطن، إلا أنه ضمن تحصيل بعض حقوق البرازيل بينما خرجت الدول الإفريقية الأربع خالية الوفاض.[1]

ويبين الملحق رقم**(08)** الخصائص الرئيسية لمقترحات الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي الزراعية في جولة الدوحة، في مجال تنافسية الصادرات و النفاذ إلى الأسواق و الدعم المحلي.

[1] www.alarabiya.net/views/2012/04/03/205031.html

المبحث الثالث:أسس تنمية قطاع الزراعة بالدول النامية في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية.

يتعرض هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتمحور المطلب الأول حول التكامل بين أهمية الدور الحكومي و حتمية تطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي، ثم نتعرض إلى إمكانية انتهاج إستراتجية الإنتاج للتصدير إضافة لإستراتجية الإنتاج للسوق المحلي، و في الأخير سنبرز أهم الجهود من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول النامية.

المطلب الأول: التكامل بين أهمية الدور الحكومي وحتمية تطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي

يعتبر الدور الحكومي وتطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي ضرورتان متلازمتان للاستفادة بإمكانيات القطاع بما يجعله قادرا على بلوغ أهدافه.

وفلسفة الانفتاح الاقتصادي هو عبارة عن توفير مقومات اتخاذ المنتج لقراراته الإنتاجية والتسويقية بما يجعله محققا لمكاسبها ومتحملا لخسائرها ويملك المنتج الزراعي كامل الحرية في تصرف في أرضه من خلال زرعها أو تأجيرها، وإذا أراد تأجيرها فله الحرية في تحديد فترة الإيجار كما له الحق في قبول أو رفض قيمه أرضه التي تحددها قوى السوق.

وتقتضي أيضا فلسفة الانفتاح الاقتصادي توافر حريات اختيار الجهات التي يشتري منها مستلزمات الإنتاج، كما يجب أن تتوافر حرية تحديد توقيت وشكل ما يباع أي كل ما يتعلق بالتخزين والتعبئة والتغليف والتصنيع.

غير أن إطلاق الحرية على النحو السابق قد يجعلها حرية ضارة ما لم تقل درجة تعارض القرارات الإنتاجية والتسويقية، ومن أجل تجنب مضار الانفتاح الاقتصادي تظهر أهمية الدور الحكومي في توفير متطلبات وضوابط تطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي.

فلا يمكن تحقيق مكاسب الانفتاح الاقتصادي ما لم تقوم الحكومة بتنفيذ وتطوير سياستها الزراعية، والعمل على كل ما من شأنه زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا ورأسيا، وذلك من خلال الاهتمام بالأراضي الزراعية، وتطوير مشروعات الري سواء أكان ذلك بالحفاظ على المتاح من مصادر المياه بترشيد استخدامها أو تنمية الموارد المائية من خلال الاهتمام بمصادر المياه الجوفية لزيادة المستخدم منها بصورة اقتصادية.

ومن أجل زيادة الإنتاج الزراعي تتحمل الحكومة مسؤولية تحسين البذور من خلال التوسع في تجربة الحقول الإرشادية لاستنباط وتجربة سلالات جديدة من الإنتاج الزراعي تمتاز بغزارة محصولها وجودة خصائصها الاستهلاكية، ونفس الشيء بالنسبة لزيادة الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي وذلك باقتناء السلالات ذات القدرة العالية على توفير قدر عال من المخرجات وتتلاءم في نفس الوقت مع الظروف البيئية.

وفيما يتعلق بدور الحكومة في تعظيم مكاسب مخرجات العمليات الإنتاجية فإن مسؤولياتها تتزايد في ظل منظمة التجارة العالمية من عدة جوانب:[(1)]

1- وتجاوبا مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وفي ظل احتمال الفهم الخاطئ لفلسفة الانفتاح الاقتصادي، يقع على عاتق الحكومة مسؤولية الرقابة الصارمة على ما

[(1)] د.محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص ص:227،228،229.

يستخدم من أسمدة ومبيدات في مجال الإنتاج النباتي، وعلف وأدوية في مجالات الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، بما يجنب التعارض مع أحكام اتفاقية حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

2- إعداد برامج الإرشاد الزراعي من أجل زيادة الوعي بالأساليب والأوقات الملائمة للجني والحصاد والتعبئة والتخزين، لما ينشأ عن مخالفة ذلك من ارتفاع نسبة الفاقد والتالف وانخفاض القدرة التصديرية.

3- توفير البنية الأساسية اللازمة لعمليات التصنيع الزراعي، وتوفير سبل التأكد من مطابقة المنتجات المصنعة للمواصفات والمتطلبات العالمية التي تضمنتها اتفاقية القيود الفنية على التجارة.

4- توفير متطلبات الفحص قبل شحن الصادرات، دون أن ينشأ من ذلك افتقاد ميزة التوقيت الملاءم للتصدير والذي يتطلب أيضا تطوير أساليب النقل الدولي.

أما يخص الدور الحكومي في تجنب مخاطر سوء تطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي، فخروج الحكومة من دائرة تحديد الإنتاج وتحديد الأسعار، فإن هذا لا يعني عدم مسؤوليتها عن ضبط آليات السوق أو بمعنى أدق عدم مسؤوليتها عن توفير الإطار الملائم لتجنب تناقضات تطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي.

ففي ظل تفتت كتلة عناصر الإنتاج في الدول النامية، وفي ظل انخفاض مرونة عرض الإنتاج الزراعي، وبسبب انفصال الإنتاج عن التسويق، وفي ظل الفقر النسبي لمعظم المنتجين الزراعيين مقارنة بالملاءة النسبية والمطلقة للقائمين على التسويق والتصنيع، وبعد تطبيق أحكام اتفاقية المنتجات الزراعية فيما يتعلق بالنفاذ إلى أسواق الدول النامية، وفي ظل قدرة القائمين على التسويق العالمي على التلويح بمخاطر منظمة التجارة على زيادة واردات الدول النامية ونقص صادراتها خاصة قبيل مواسم الجني والحصاد.

وكل هذه الأسباب تؤدي إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات الزراعية لدرجة تجعل المنتجون الزراعيون يعانون من سياسة التوريد الإجباري واحتكار الحكومات لعمليات التسويق والتصدير.

ومن مسؤولية الحكومة ضبط المعروض في السوق من الإنتاج، وهو ما يجعلها تقوم بدراسة الطلب المحلي لأغراض الاستهلاك ودراسة الفرص التصديرية المتاحة، غير أن تطبيق مثل هذا الأسلوب وبما يتفق مع إمكانيات التطبيق العملي وبما لا يتعارض مع فلسفة الانفتاح الاقتصادي يتطلب التخلي عن أسلوب الغرامات، والاعتماد على أسلوب تعويض المنتجين من ميزانية الدولة بإنفاق عام أو إعفاء ضريبي.

وجدير بالذكر أن هذا الأسلوب لا يتعارض مع أحكام اتفاقية المنتجات الزراعية، وهكذا يتضح أهمية الدور الحكومي من أجل نجاح فلسفة الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الثاني:انتهاج إستراتيجية الإنتاج للتصدير إضافة لإستراتيجية الإنتاج للسوق المحلي

إن العمل على تنمية قطاع الزراعة في الدول النامية يستوجب زيادة المعروض من المنتجات الزراعية مع بذل جهود كبيرة في سبيل تحقيق استقرار وتنمية الطلب المحلي والعالمي على المنتجات الزراعية، بما يتضمنه ذلك من زيادة الطلب الحالي وخلق طلب جديد على المنتجات الزراعية.

ومن أجل تحقيق ذلك يجب القضاء على واحد من أهم معوقات النهوض بالقطاع الزراعي في الدول النامية، والمتمثل في اختلال العلاقة بين العرض والطلب، فمشكلة القطاع الزراعي لا تقف عند زيادة العرض عن الطلب خاصة في مواسم الجني والحصاد بل كثيرا ما يخسر القطاع الزراعي مكاسب طائلة نتيجة انخفاضه وأحيانا انعدام عرض الكثير من المنتجات رغم توافر وتزايد الطلب عليها.

إن عدم التوافق بين جانبي العرض والطلب يعتبر من أكبر معوقات القطاع الزراعي في الدول النامية، تعود إلى اعتياد أو تفضيل كثير من المنتجين الزراعيين لإستراتيجية الإنتاج للاكتفاء الذاتي أو عدم قدرتهم على الإقلاع عنها، وعدم استقرار سياسات الإنتاج للتصدير، في ظل افتقاد آليات التحكم في جانب العرض بالكم والكيف والتوقيت المتناسب مع احتياجات السوق المحلي والعالمي.

إن ما تنص به أحكام منظمة التجارة العالمية بأن يكون معيار نفاذ منتجات الدول إلى أسواق بعضها البعض هو تلبية أذواق المستهلكين بالسعر المتناسب مع مستوى الجودة المرتفع وفي التوقيت الملائم وأن يكون السعر بعد تغطية تكاليف الإنتاج والتسويق محققا لهامش الربح يضمن للمنتجين الاستمرار في الإنتاج وتطوير القدرة على إشباع الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للمستهلكين في الأسواق المحلية والعالمية.

لذلك فإن زيادة قدرات الدول النامية التصديرية إلى جانب قدراتها على إشباع احتياجات السوق المحلي ومن ثم تنمية واستقرار الطلب على المنتجات الزراعية سوف تكون رهن القدرة على إنتاج وتسويق منتجات ذات قدرة تنافسية مرتفعة السوقين المحلي والعالمي.

وسنعرض كيفية زيادة القدرة التنافسية في السوق المحلي و السوق العالمي:[(1)]

أولا- زيادة القدرة التنافسية في السوق المحلي: يجب تقدير احتياجات السوق المحلي من المنتجات الزراعية سواء لأغراض الاستهلاك أو التصنيع الزراعي، وإيجاد آلية لا تتعارض مع أحكام منظمة التجارة لتعويض المنتجين عن خفض الإنتاج من أجل إدارة جانب العرض، ويجب أيضا دراسة تفضيلات المستهلكين واحتياجات التصنيع الزراعي من الناحية النوعية، بحيث لا يقتصر تقدير الطلب على الجانب الكمي فقط، بل أن دراسة الجانب النوعي يجب أن يتم في ضوء ما يمكن أن يتوافر من مزايا للمنتجات المستوردة المثلية.

[(1)] د.محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص ص:257،258.

ترك المجال لقوى السوق والتغيرات في الأسعار العالمية، لكي تمارس دورها في تخصيص الموارد الخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية، ويضمن هذا الأمر ضرورة التمييز حسب مرونة العرض السعرية للمنتجات المحلية في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة حجب أثر تغيرات الأسعار العالمية عن المستهلك المحلي، فارتفاع أسعار الواردات من المنتجات التي يتوافر لها مثيل محلي يتسم بارتفاع مرونة عرضه السعرية سوف يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج المحلي، ومن ثم تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي بأسعار مرتفعة نسبيا في الأجل القصير "الأسعار العالمية" أو أسعار أفضل لكل من المستهلك والمنتج والحكومة في الأجل الطويل، وذلك اعتمادا على تحقيق وفورات المزايا النسبية الكامنة غير المستفاد منها، والقضاء على مشكلة فوائض العرض المحلي التي تصاحب زيادة الواردات في مواسم الجني والحصاد مع حجب أثر المتغيرات في الأسعار العالمية.

أما عند انخفاض مرونة العرض السعرية من المنتجات المحلية المثيلة للواردات، فلا يمكن للحكومة هنا إلا الاعتماد على سياستها الإنفاقية من أجل الاضطلاع بوظيفتها الاجتماعية وفي نفس الوقت الالتزام بالتزاماتها تجاه أحكام منظمة التجارة العالمية، وهذا لا يعني إغفال إمكانية ارتفاع مرونة العرض السعرية لتلك المنتجات فيما بعد، دون إهمال أهمية إعادة تخصيص الموارد إلى منتجات أخرى تتوافق واتجاهات جانب الطلب.

الاهتمام بترشيد تكاليف الإنتاج والتسويق، وهو ما يجعل المنتجات الوطنية القدرة على استمرار منافسة المنتجات المستوردة في السوق المحلي، وهو الأمر الذي يتحقق بانتهاج الفنون الإنتاجية الملائمة والقضاء على معوقات النهوض بالقطاع الزراعي في الدول النامية.

ثانيا- زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية

من أجل زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وزيادة الطلب العالمي على منتجات القطاع الزراعي، يجب أن يكون من المقدور مواجهة صنفين من التحديات **(خارجية وداخلية):**

1- التحديات الخارجية: وهو ما ستقوم به الدول المستوردة والدول المصدرة المنافسة من خلق ميزة لمنتجاتها تحول دون تدفق صادرات الدول النامية إلى الأسواق الخارجية، من غير أن يكون مردود هذه الميزة تفوق منتجات تلك الدول من حيث الذوق أو الجودة أو السعر، وسوف تتم تلك التحديات اعتمادا على ثلاث مجموعات من الأساليب والأدوات:[1]

أ- المجموعة الأولى: تتمثل في قيام الدول المستوردة بفرض قيود غير تعريفية على وارداتها أو المغالاة في فرض القيود التعريفية، أو التمييز في فرض القيود التعريفية لصالح بعض الدول الأخرى المنافسة لعدد من الدول النامية الزراعية دون أن يكون مردود هذا التمييز انتماء تلك الدول مع الدول المستوردة إلى تكتل اقتصادي معين، وعلى الرغم من تصدي منظمة التجارة العالمية لمثل هذه الممارسات إلا أن وجود الرغبة في عدم الوصول إلى أسس عادلة للتجارة سوف تدفع تلك الدول إما إلى مخالفة أحكام المنظمة، أو اللجوء إلى المجموعتين الأخرتين من الأساليب.

ب- المجموعة الثانية: وتتمثل في نجاح الدول المتقدمة في وضع استثناءات على المبادئ الأساسية للغات، وعلى المحاور الرئيسية لاتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية مع توافر القدرة على الاستفادة بهذه الاستثناءات، فقد استطاعت الدول المتقدمة تكوين المزيد من التكتلات الاقتصادية بعد نشأة منظمة التجارة العالمية، وأمام كل تلك الاستثناءات يتوجب على الدول النامية خيارين:

---
[1] د.محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص ص:259، 260.

الخيار الأول إقامة تكتلات بحيث تكون لها القدرة على فرض شروط عادلة، وزيادة قدراتها الإنتاجية والتسويقية، أما الخيار الثاني فيجب العمل على خلق قطاع زراعي متكامل له قدرة تصديرية عالية وهو ما يتطلب ضرورة دراسة إمكانيات إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة بتكلفة اقتصادية ومن ثم أسعار تنافسية والأهم من ذلك أن تتسم مرونة الطلب السعرية العالمية على هذه المنتجات بالانخفاض.

ج- المجموعة الثالثة: وتتمثل في التجاء الدول المستوردة إلى أحكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والقيود الفنية على التجارة، فالتطبيق الموضوعي لهذه الاتفاقيات لا سبيل إلى الاعتراض عليه، بل إنه يحتمل المنتجين مسؤولية الاهتمام بالجودة والتي أضيف إليها بعد جديد هو توفير متطلبات حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، والاهتمام بأساليب الإنتاج بما يحقق المواصفات الفنية المطلوبة.

أما التطبيق غير الموضوعي (وهو ما يحدث فعلا) لمثل هذه الأحكام كوسيلة للحد من تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المستوردة، وذلك من أجل حماية منتجاتها أو لإتاحة الفرصة لصادرات دول أخرى، ومواجهة ذلك يكون بانخفاض مرونة الطلب السعرية على صادرات الدول النامية مع الالتزام باستوفائها للشروط الموضوعية لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والشروط والمواصفات الفنية.

2- التحديات الداخلية: فيجب القضاء على تلك التحديات التي تحول دون زيادة قدرة الدول النامية التصديرية وذلك:[1]

- انتظام الصادرات في الأسواق العالمية بالكميات والنوعيات وبالأسعار وفي الأوقات المناسبة وذلك من خلال دراسة احتياجات الأسواق العالمية وإقامة مناطق زراعية

[1] د.محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق،ص ص:262،263.

متخصصة للإنتاج من أجل التصدير، بحيث يتوافر في منتجاتها المواصفات المؤهلة لأن تحتل مراكز تنافسية في الأسواق العالمية والمتوافقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية مع تحفيز المنتجين بالجانب الأكبر من مكاسب عمليات التصدير وهو ما يجعلهم يقلعون عن زراعات الاكتفاء الذاتي.

- يجب تطوير البنية الأساسية للتصدير من محطات فرز وتدريج وثلاجات ووسائل تعبئة وتغليف وخطوط نقل منتظمة ومراكز معلومات، واستخدام الوسائل الملائمة لترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تقرير الضوابط اللازمة لتعظيم المكاسب الوطنية ودون التعارض مع أحكام منظمة التجارة العالمية.
- إعادة النظر في جوانب السياسات المالية المتعلقة بقطاع تصدير المنتجات الزراعية سواء فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات التصديرية.

المطلب الثالث: تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول النامية

إن تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي يعتبر من أهم الإستراتيجيات لحماية هذا القطاع من الآثار السلبية الناجمة عن التحديات والمتغيرات الحالية من جهة، وليساهم في الاقتصاد من جهة ثانية، فمن أجل النهوض بالاستثمارات الزراعية يتطلب إصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للاستثمار في القطاع الزراعي، بحيث يتماشى مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة.

ومن أهم هذه الجهود:[1]

1- توظيف هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي والقطري وتحسين أداء ما هو موجود منها.

[1] بوثلجة عائشة، مرجع سابق، ص ص:172،173.

2- تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي، ليتماشى حجمها وحجم تقوية المزارعين المتعاملين معها، وهو ما يخفض تكاليف القروض الزراعية مع استمرار الدعم المباشر غير المرتبط بسلع زراعية محددة كالإعانات والقروض الزراعية، ويمكن الوصول بهذا الدعم إلى الحد الأعلى المسموح به **(**إلى **10%** من قيمة الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الزراعي**)**، ومحاولة استغلال المرحلة الانتقالية الممنوحة للدول النامية إلى غاية **2008**، من أجل تقديم أفضل سبل الدعم لقطاع الزراعة، وتمكينه من من اكتساب ميزة تنافسية قبل هذا التاريخ.

3- السعي من أجل التوسع في دعم القطاع الزراعي دعما غير مباشر من خلال برامج الصندوق الأخضر، والتي تسمح بها المنظمة العالمية للتجارة، بحيث أن الدول المتقدمة تمارس هذا النوع من الدعم على نطاق واسع، وجدير بالذكر أن أكثر من **85%** من إجمالي ما يصرف عالميا على برامج الصندوق الأخضر يتم في الدول المتقدمة مقابل أقل من **15%** في الدول النامية، ومن الأمثلة على هذه البرامج:

أ- الخدمات الإرشادية الزراعية والوقائية والأبحاث الزراعية والتدريب والفحص، وكل ما يتطلبه ذلك من إنشاء المعامل والمختبرات.

ب- تحسين كل ما يتعلق بالبنية الأساسية اللازمة للقطاع مثل السدود ومحطات التحلية وقنوات الري والصرف والطرق الزراعية ومستودعات التبريد ووسائل الاتصال والمواصلات والطاقة الكهربائية.

ج- أن تقوم حكومات الدول النامية بشراء بعض المنتجات الزراعية مثل الحبوب والخضروات والفواكه واللحوم والألبان وتوزعها على فئات سكانية مستهدفة مثل منخفضي الدخل وطلاب المدارس والباحثين، فمتوسط ما تنفقه الولايات المتحدة لتمويل برامج المساعدات الغذائية يصل إلى **25** مليار دولار سنويا، كما أن مثل هذه البرامج مطبقة على نطاق واسع في دول الاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وغيرها من الدول.

د- دفع مساعدات تعويضية مباشرة للمزارعين ومربي الماشية، في حالة حدوث الكوارث الطبيعية أو التعرض لظروف قاسية تؤدي إلى هلاك نسبة كبيرة من المحصول أو الماشية ومثل هذه البرامج مطبق على نطاق واسع في معظم دول العالم.

هـــ- بأن تقوم حكومات الدول النامية بشراء المحاصيل من أجل إنشاء مخزون إستراتيجي لأغراض الأمن الغذائي، وأن لا يقتصر هذا البرنامج على الحبوب، بل يمكن أن يشمل كل سلعة غذائية إستراتيجية وهذا للحد من الآثار السلبية لاتفاقيات الزراعة على الرفاهية الاجتماعية.

و- الاستفادة من برامج (المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الاقليمية)، وذلك لدعم المزارعين في بعض المناطق النائية والريفية ذات الظروف الخاصة، وكذلك بالنسبة للمزارعين أصحاب الدخول المنخفضة.

ل- تقديم دعم مباشر لدخول المزارعين على ألا يرتبط ذلك بحجم الإنتاج أو الأسعار السائدة في السوق أو استخدام عناصر الإنتاج.

ي- مساهمة حكومات الدول النامية في إنشاء مستودعات التبريد وتقديم دعم خاص بالخدمات التسويقية مثل الفرز والتدريج ودعم برامج ترويج الصادرات.

4- السعي من أجل زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية، وذلك عن طريق تشجيع الادخار، وتعمل تلك الزيادة أيضا على تقوية قدرة تلك المؤسسات على منح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل.

5- الرفع من الكفاءة الإدارية للبنوك الزراعية للحد من تعقيد شروط الإقراض وارتفاع فوائده.

6- العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها، أي خدمات ما بعد الحصاد والجني، والتي لا تحظى باهتمام كبير في الدول النامية، والسعي لإنشاء شركات التسويق الزراعي تقوم ببيع المنتجات الزراعية في الداخل والخارج وتمويلها من قبل الحكومات حتى يتفرغ المزارع للإنتاج فقط.[1]

7- محاولة تحرير أسعار السلع الزراعية والحد من تدخل الحكومة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.

8- مواصلة حكومات الدول النامية عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية، لإيجاد مناخ جذب الاستثمارات الزراعية وكذلك التأكيد على تطبيق قوانين ولوائح الإصلاح الاقتصادي الشامل.

9- التركيز على تفعيل دور القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص صغار المزارعين في عملية تطوير القطاع الزراعي بتقديم الدعم والتشجيع من قبل القطاع الحكومي.[1]

10- إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز وتنشيط الاستثمارات الزراعية.

11- تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية، من خلال تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية،والاهتمام بالتقدم العلمي، وهو التحدي الذي يجب أن ترفعه الدول النامية الذي قد ينجم عن اتفاقيات المنظمة العالمية حول الزراعة من آثار سلبية على تجارة المنتجات الزراعية.

[1] بوثلجة عائشة، مرجع سابق، ص:174.
[1] بوثلجة عائشة، مرجع سابق،ص:175.

12- تعظيم الاستفادة من استثناء تقديم الدعم للبحث العلمي من الإلغاء التدريجي للدعم، بحيث يمكن الاستفادة مما تتيحه الاتفاقيات من تقديم الدعم للبحث العلمي ونظم نقل التكنولوجيا والتي لا تعتبرها الاتفاقيات دعما للإنتاج.[2]

13 الاستفادة من مبدأ الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع التنمية الزراعية والريفية، وعلى دعم الاستثمارات الزراعية.[3]

وفي الختام سنستعرض في هذا الجدول الفرق بين السياسة الزراعية في الدول المتقدمة و السياسة الزراعية في الدول النامية.

الجدول رقم (07): مقارنة بين السياسة الزراعية في الدول المتقدمة و السياسة الزراعية في الدول النامية.

الخصائص	الدول المتقدمة	الدول النامية
طبيعة السياسة الزراعية	التجاري/الموجه للتصدير	من أجل الاكتفاء
حصة من الناتج المحلي الاجمالي	**%3**	**%26**
المساهمة في العملات الأجنبية	**%8.3**	**%27**
السكان الذين يعملون في الزراعة	**%4**	**%70**
التوجه إلى السوق	قوي	ضعيف
القدرات الإدارية	عالية	منخفضة

La source : food rights ,the wto agreement on agriculture , p :4.

الأرقام الواردة بالجدول رقم**(07)** مأخوذة عن اقتراح صندوق التنمية في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة **,** عرض في ندوة منظمة التجارة العالمية و الزراعة **,** وزارة التجارة **,**حكومة باكستان **,**إسلام أباد أغسطس **2002.**

[2] خالد عبد الحميد حساني عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 239.
[3] نفس المرجع، ص: 240.

نلاحظ من خلال الجدول رقم**(07)** بأن طبيعة السياسة الزراعية في الدول المتقدمة تمتاز بطبيعة تجارية موجهة للتصدير و أن نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة بلغت **4%**، أما بالنسبة لسياسة التوجه إلى السوق فهي قوية و القدرات الإدارية عالية، و بالنسبة للدول النامية فطبيعة سياستها الزراعية ترتكز على الاكتفاء الداخلي فقط، ونسبة السكان الذين يعملون في الزراعة بلغت **70%**، وبالنسبة للقدرات الإدارية فهي ضعيفة**.**

الخاتمة

الخاتمة:

لقد خلصت هذه الدراسة من خلال الإشكالية الرئيسية إلى استعراض مدى نجاح مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الملف الزراعي الذي تم التطرق إليه خلال الجولات المنعقدة، وما مدى تماشي السياسات الزراعية في الدول المتقدمة مع أحكام الاتفاق الزراعي، أما بالنسبة للدول النامية فكيف يمكن أن تنمي قطاعها الزراعي في ظل أحكام الاتفاق الزراعي.

اختبار فرضيات الدراسة:

- تمحورت الفرضية الأولى حول أحكام الاتفاق الزراعي التي توصلت إليه جولة الأوروغواي خطوة كبيرة من أجل تحرير القطاع الزراعي من الدعم و الحماية التجارية، و لقد أكدت لنا هذه الدراسة من أن الاتفاق الزراعي في جولة الأوروغواي قد خفض كثيرا من تشوهات تجارة المنتجات الزراعية التي كانت من قبل.

- تمحورت الفرضية الثانية حول استمرار السياسات الزراعية للدول المتقدمة التي تؤدي إلى تشوهات في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، ولقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الدول المتقدمة الزراعية رغم بعض التعديلات التي طرأت على سياستها الزراعية إلا أنها لا تزال تتعارض مع أحكام منظمة التجارة العالمية، وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

- أما بالنسبة للفرضية الثالثة و التي تتمحور حول استغلال الدول النامية الزراعية لأحكام الاتفاق الزراعي من أجل تنمية قطاعها الزراعي، فقد أثبتت دراستنا بأنه يمكن للدول النامية أن تطور قطاعها الزراعي في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية.

نتائج الدراسة:

1 - توصل الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مفاوضاتها الهادفة إلى الحد من القيود التجارية القائمة إلى اتفاق متعدد الأطراف **(**الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة**)** سنة**1948.**

2- تمكنت الدول الموقعة على الجات خلال جولة الأوروغواي بعد مفاوضات طويلة من الوصول إلى أهم نتيجة وهي إنشاء منظمة التجارة العالمية.

3- لقد تحددت أهم أهداف منظمة التجارة العالمية من خلال تحرير التجارة الدولية من الرسوم، تحرير تجارة الخدمات، تحقيق المساواة بين الدول فيما يخص المنافسة في الأسواق التجارية.

4- الانضمام إلى المنظمة لا يكون إجباريا، بحيث تخضع لمدى رؤية الدولة لاستفادتها أو عدمها من الانضمام للمنظمة.

5- اختتام جولة الأوروغواي بنص الاتفاق الزراعي الملزم دول الأعضاء بثلاث تعهدات هي**:** (النفاذ إلى الأسواق، تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية و تخفيض دعم صادرات المنتجات الزراعية).

6- أعتبر الملف الزراعي في مؤتمر سياتل من أهم مواضيع المفاوضات، غير أن حدة الخلافات ودفاع المشاركين عن مصالحهم دون النظر إلى الأطراف الأخرى أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة قبل انعقاد المؤتمر بشأن الزراعة.

7- إعلان المنظمة العالمية للتجارة خلال المؤتمر الوزاري الذي أقيم سنة **2001** في الدوحة، عن عدة أهداف تنموية و تقديم معاملة خاصة و تفضيلية للدول النامية.

8- اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال مفاوضات جولة الدوحة على تحقيق مايلي:

- تسهيل عملية الوصول إلى الأسواق.
- تخفيض كلي للدعم المحلي المشوه للتجارة.
- تخفيض تدريجي لدعم الصادرات من أجل إزالته نهائيا.

9- مطالبة الدول النامية بمزيد من تحرير تجارة السلع الزراعية بمؤتمر كانكون بالمكسيك **2003** بسبب عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة بإلغاء الدعم المقدم لمزارعيها.

10- انعقاد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ سنة **2005**، وظهور خلافات حادة فمن جهة طالبت الدول المتقدمة الدخول إلى أسواق الدول النامية في مجال الصناعة و الخدمات و من جهة أخرى طالبت الدول النامية بتقديم المزيد من التنازلات في المجال الزراعي.

12- إتخاذ الدول العشرين موقفا مشتركا مع مجموعة ال**90** النامية من أجل الضغط على الدول المتقدمة.

13- توصل مؤتمر هونغ كونغ إلى اتفاق وسط ينص على إنهاء الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول عام **2013** و إلغاء دعم صادرات القطن سنة **2006** .

14- حصول الدول المتقدمة من خلال هذا الاتفاق على موافقة ضمنية على استمرار وضعها المهيمن على الاقتصاد العالمي، كما استفادت الدول النامية من نوع واحد من أنواع الدعم وهو دعم التصدير الذي يقدم للمزارعين وذلك بحلول سنة **2013.**

15- الإعلان في مؤتمر هونغ كونغ **2005** على إلغاء أن إعانات تصدير القطن في الدول المتقدمة، **(**مع العلم بأن الولايات المتحدة هي الدولة المتقدمة الوحيدة التي تقدم الدعم لمنتوج القطن**).**

المقترحات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا أن نقوم باقتراح التوصيات التالية**:**

1- يجب على الدول النامية تحسين جودة المنتجات الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، بحيث يجب مراقبة الجودة على الصادرات الزراعية ، و مراجعة السياسات الزراعية للدول النامية مع مواصلة الإصلاح الزراعي بدون التعارض مع أحكام منظمة التجارة العالمية**.**

2- الاستغلال الكامل للدعم الزراعي المسموح به في منظمة التجارة العالمية من أجل منافسة الدول المتقدمة في السوق العالمية للمنتجات الزراعية، فالدول النامية لا تستخدم المساعدات**.**

3- تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وخاصة في الدول النامية التي تمتاز بموارد طبيعية كبيرة،

4- دخول الدول النامية مفاوضات منظمة التجارة العالمية ككتلة واحدة من أجل تشكيل قوة ضغط في المفاوضات التجارية،

5- بما أن البلدان الأقل نمواً مستثناة تماماً من التزامات خفض التعريفات الجمركية، أو الدعم المحلي أو دعم الصادرات فيجب عليها استغلال هذه الأحكام من أجل زيادة تحسين فرص وشروط الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذه البلدان الأعضاء.

6- إعداد برامج التخزين الحكومية التي تستهدف تحسين الأمن الغذائي، والتي يتسم تشغيلها بالشفافية ويكون طبقاً لمعايير رسمية معلنة، مطابقة للاتفاقية.

7- توفير المواد الغذائية بأسعار مدعومة في الدول النامية، بغرض تلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء في المناطق الحضرية والريفية على أساس منتظم وبأسعار معقولة، بحيث يجب أن يكون مطابقاً للاتفاقية.

8- إن من بين التغيرات الأساسية التي ينبغي للبلدان النامية أن تسعى لإقرارها في المفاوضات الجديدة فيما يخص نصوص وأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الحالية المتصلة بالمرونة في تنفيذ القواعد، أي النصوص والأحكام المتعلقة بدعم المزارعين الفقراء، والأمن الغذائي **(**المخزونات الحكومية**)** والأسعار؛ فنظراً للمشاكل التي تعاني منها الزراعة والفقراء في معظم البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، فيكون إلزاميا تدخل الحكومات لتعزيز المؤسسات، وتحسين العمليات في الأسواق وتقديم الدعم للفقراء من سكان الحضر والريف بطرق مختلفة.

9- ينبغي أن تستثنى البرامج التي تُنفذ من أجل دعم تنويع منتجات الاقتصاديات الصغيرة التي تعتمد على محصول تصديري واحد أو محصولين ، من التزامات خفض الدعم في حساب مقياس الدعم الكلي، فالبلدان الصغيرة منخفضة الدخل التي من الواضح أنها في حاجة إلى تنويع إنتاجها وهيكل صادرتها لكي تقلل من حساسية تعرضها للصدمات الخارجية لا تتمتع هذه البرامج فيها بهذا الاستثناء في حساب مقياس الدعم الكلي.

10-ينبغي أن يكون من حق الدول أقل نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي رفع مستوى الحد الأدنى المسموح به للدعم، بدون أن تستفيد من ذلك البلدان النامية التي تعد من البلدان المُصدِّرة الرئيسية مثل البلدان الأعضاء في "مجموعة كيرنز".

11- إعداد برامج لتعزيز تنويع المنتجات في القطاع الزراعي في البلدان النامية الصغيرة ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على عدد صغير جداً من السلع في صادراتها.

12- ينبغي توسيع الفرص أمام البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وتخفيض الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة لصادراتها بالتدريج وبمعدل أسرع مما هو مطبق على البلدان النامية حتى يتم إلغائه تماماً، وبالإضافة إلى ذلك يجب معالجة القمم التعريفية المطبقة على المنتجات الزراعية، على أن يكون خفض التعريفات العالية بنسبة أعلى في البلدان المتقدمة.

13- يجب زيادة التناسق بين سياسات تجارة المنتجات الزراعية والمعونات التي تقدمها البلدان المتقدمة لقطاعي الأغذية والزراعة في البلدان النامية، بحيث يوجدعدم تناسق حقيقي عندما تقدم الجهات المانحة مساعدات من أجل زيادة إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية في البلدان النامية من ناحية؛ والإضرار بجهودها وجهود البلدان النامية بالتخلص من فائض المنتجات الزراعية والغذائية بأسعار مدعومة في أسواق البلدان النامية من ناحية أخرى، ويتطلب ذلك أيضاً وجود تنسيق مسبق بين سياسات التجارة وسياسات المعونة، بحيث يجب التزام البلدان المتقدمة بمساعدة البلدان النامية على التقيد بالمعايير التي تنص عليها اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية في أسواق الاستيراد عندما يكون لهذه المعايير تأثير سيئ على صادرات البلدان النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1- ابراهيم العيساوي **,** الجات و أخواتها **,** النظام الجديد للتجارة العالمية **,** مركز دراسات الوحدة العربية **,** بيروت **,** مارس ،**1995.**

2- أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية، دراسة اقتصادية تشريعية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، **2001.**

3- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، **2002.**

4- بها جيراثلال داس **,** مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية **,** دار المريخ **,** المملكة العربية السعودية **,**الرياض **,2004.**

5- حسان بن أحمد النبهاني **,** أهم محاور الاتفاقية الزراعية و المفاوضات الجارية بشأنها – المنظمة العربية للتنمية الزراعية **,** المنامة **,** البحرين **, 2003 .**

6- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات **94** ومنظمة التجارة العالمية**.** مكتبة الإشعاع**.**عبد الواحد العفوري، العولمة والجات فرص وتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، **2000.**

7- سمير محمد عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، **2006.**

8- سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، ط**1**، **2000.**

9- محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية**,** الجزائر**,2006.**

10- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، **2004.**

11- محمد عمر حماد أبو دوح **,** منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ،بيروت، الدار الجامعية، **2003.**

12- مصطفى رشدي شيحة ، اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة ، جامعة الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ،**2004.**

13- محمد مطر، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية، دراسات إستراتيجية، العدد **18**، **1998.**

14- نبيل حشاد، الغات والمنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، **1999.**

15- ناصر دادي عدون، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار المحمدية، الجزائر،دار المحمدية ،**2003.**

16- عادل عيد العزيز السن ، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية ، المؤتمر العربي الرابع ، صنعاء ، فبراير **2009.**

17- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار العربية للنشر و التوزيع،**2000.**

18- سليم إلياس، موسوعة أحداث العالم، اقتصاد وأعمال **2**، المركز الثقافي اللبناني،**2005.**

19- ياسر زغيب، اتفاقية الغات، دار الندى، لبنان، **1999.**

20- د**.** يمني الحماقي و د**.** محمد بسيوني – الاقتصاد الدولي – كلية التجارة – جامعة عين شمس **, 2005.**

2-الأطروحات و الرسائل:

1- آيات الله مولحسان**,** المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة **(**الجزائر-مصر**),** أطروحة دكتوراه غير منشورة**,** جامعة باتنة**, 2010-2011.**

2- برهان نور الدين **,** المنظمة العالمية للتجارة و آثارها على القطاع الزراعي الجزائري **,** رسالة ماجستير **, 2009/2008 ,**جامعة باتنة **.**

3- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2004.**

4- بوثلجة عائشة **,** اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة و أثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية **,** مذكرة ماجستير **,** جامعة حسيبة بن بوعلي**, 2007.**

5- خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد **,** مذكرة ماجستير **,** آثار تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الامن الغذائي العربي **,**جامعة عين شمس **2007,** .

6- مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2002.**

3-مجلات:

1- أكرم حنا خليل **,** جريدة السياسة الدولية **,** منتدى دافوس **2006 ,** العدد **65 ,** جويلية **2006 .**

2- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا **(**الإسكوا**) ,** برنامج عمل الدوحة **,** الإعلان الوزاري.

3- جلال راتب**,** آثار تطبيق أحكام دورة أورغواي**,** المجلة المصرية للتنمية و التخطيط**,** العدد الثاني**, 1997.**

4- منير فودة **,** مستقبل صادرات الأرز المصري **,** مجلة مصر المعاصرة **,**أكتوبر **2000.**

5- وحيد على مجاهد **,** منظمة التجارة العالمية **,** مجلة الزراعة و التنمية في العالم العربي **,** العدد **2 , 1999 .**

4-مراجع أجنبية:

1- abdullah al saleh ,effects of wto ,world bank and imf on farming in less developed countries, published by www.abdullahalsaleh.com, 2001.

2- food rights , the wto agreement on agriculture.

3- Jamie Marrison and Alexander sarris, wto rules for agriculture compatible with development, electronic publishing policy, rome, 2007.

4- : Marlinda D.ingco and John D.Nash, agriculture and the wto, oxford university press, 2004.

5- Stephanie Mercie ,the wto and US agricultural policy, the magazine of food, a publication of the American agricultural economics association, 2004.

5-مواقع الكترونية:

1-Arabic.euronews.net/2001/10/12/eu-unveils-controversial-agriculture-)
reforme

2-digital.ahram.org.eg/articlepxs.aspx ?serial=689686&eid=358

3-Digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=992788-eid=839

4-www.alarabiya.net/views/2012/04/03/205031.html

5-www.mondiploar.com/article2422.html?phpsessid=6850a69de0019c749fb1d2567
a00faaf

6-www.tcd.ie/iiis/policycoherence/eu-agricultural-policy/eu-wto-
commitments.php

7-www.wto.org

الملاحق

الملحق رقم (01)


La source : www.wto.org

الملحق رقم(02): أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وتواريخ انضمامها .

المجموعة الأوروبية	1995-01-01	باكستان	1995-01-01	لوكسمبورغ	1995-01-01
ألمانيا	1995-01-01	بليز	1995-01-01	ماكاو (الصين)	1995-01-01
استراليا	1995-01-01	بربادوس	1995-01-01	ماليزيا	1995-01-01
النمسا	1995-01-01	بنغلاديش	1995-01-01	مالطا	1995-01-01
الدانمارك	1995-01-01	بلجيكا	1995-01-01	موريشيوس	1995-01-01
المجر	1995-01-01	بروناي دار السلام	1995-01-01	ميانمار	1995-01-01
اسلندا	1995-01-01	أغندا	1995-01-01	ناميبيا	1995-01-01
البرتغال	1995-01-01	بيرو	1995-01-01	نيجيريا	1995-01-01
التشيك	1995-01-01	سلوفاكيا	1995-01-01	نيوزيلادا	1995-01-01
السويد	1995-01-01	المملكة المتحدة	1995-01-01	هولندا	1995-01-01
النرويج	1995-01-01	سنغافورة	1995-01-01	رومانيا	1995-01-01
الارجنتين	1995-01-01	سريلانكا	1995-01-01	سانت لوسيا	1995-01-01
الهندوراس	1995-01-01	سورينام	1995-01-01	سانت فنسنت وغرينادين	1995-01-01
البحرين	1995-01-01	سوازيلاند	1995-01-01	فنزويلا	1995-01-01
اليونان	1995-01-01	تنزانيا	1995-01-01	زامبيا	1995-01-01
الهند	1995-01-01	تايلاند	1995-01-01	جنوب إفريقيا	1995-01-01
اندونيسيا	1995-01-01	الاوروغواي	1995-01-01	ترينداد وتوباغو	1995-03-01
ايرلندا	1995-01-01	أنتيغوا وبربودا	1995-01-01	زيمبابوي	1995-03-05
اسبانيا	1995-01-01	شيلي	1995-01-01	جامايكا	1995-03-09
البرازيل	1995-01-01	جمهورية كوريا الجنوبية	1995-01-01	كوبا	1995-04-20
ايطاليا	1995-01-01	كندا	1995-01-01	الكيان الصهيوني	1995-04-21
اليابان	1995-01-01	كوستاريكا	1995-01-01	الجمهورية الدومينيكية	1995-03-09
الشيلي	1995-01-01	كوت ديفوار	1995-01-01	تركيا	1995-03-26
الغابون	1995-01-01	دومينيكا	1995-01-01	تونس	1995-03-29
البراغواي	1995-01-01	فلندا	1995-01-01	السلفادور	1995-05-07
السنغال	1995-01-01	فرنسا	1995-01-01	جيبوتي	1995-05-21
البيرو	1995-01-01	غانا	1995-01-01	غينيا بيساو	1995-05-31
الولايات المتحدة الأمريكية	1995-01-01	غيانا	1995-01-01	ليسوتو	1995-05-31
المغرب	1995-01-01	هونغ كونغ (الصين)	1995-01-01	ملاوي	1995-05-31
المكسيك	1995-01-01	كينيا	1995-01-01	جزر مالديف	1995-05-31

بروناي	1995-01-01	الكويت	1995-01-01	مالي	1995-05-31
موريتانيا	1995-05-31	جزر سليمان	1996-07-26	الجبل الأسود	2012-08-22
جمهورية إفريقيا الوسطى	1995-05-31	غامبيا	1996-10-23	ساموا‌ه	2012-05-10
الطوغو	1995-05-31	بلغاريا	1996-12-01	روسيا	2012-08-22
بوتسوانا	1995-05-31	النيجر	1996-12-13	فانواتو	2012-08-24
بوركينافاسو	1995-06-03	تشاد	1996-10-19	جمهورية لاو الشعبية	2013-02-02
مصر	1995-06-30	جمهورية الكونغو	1997-01-01	طجكستان	2013-03-02
بولندا	1995-07-01	الكونغو	1997-03-27		
سويسرا	1995-07-01	بنما	1997-09-06		
غواتيمالا	1995-07-21	منغوليا	1997-01-29		
بوروندي	1995-07-23	البنين	1996-02-22		
سيراليون	1995-07-23	فيرغيزستان	1998-12-20		
قبرص	1995-07-30	الأردن	2000-04-11		
سلوفينيا	1995-07-30	جورجيا	2000-06-14		
الموزمبيق	1995-08-26	ألبانيا	2000-09-08		
نيكاراغوا	1995-09-03	عمان	2000-11-19		
بوليفيا	1995-09-12	كرواتيا	2000-11-30		
ليختنشتاين	1995-09-01	ليتوانيا	2001-05-31		
غينيا	1995-10-25	مولدوفا	2001-07-26		
استونيا	1995-11-13	الصين	2001-12-11		
مدغشقر	1995-11-17	تايبيه الصينية	2002-01-01		
الكاميرون	1995-12-13	أرمينيا	2003-02-05		
قطر	1996-01-13	مقدونيا	2003-04-04		
فيجي	1996-01-14	نيبال	2004-04-23		
الإكوادور	1996-01-21	كمبوديا	2004-10-13		
هاييتي	1996-01-30	المملكة العربية السعودية	2005-12-11		
سانت كيتس ونيفيس	1996-02-21	فيتنام	2007-01-11		
غرينادا	1996-02-22	تونغا	2007-07-27		
الإمارات	1996-04-10	أوكرانيا	2008-07-16		
رواندا	1996-05-22	الرأس الأخضر	2008-07-23		
بابوا غينيا	1996-06-09				

la source : omc/comprendre l’omc (page consultée le 22.05.2011) site comprendre l’omc : liste des membres.

URL : http//www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm.

الملحق رقم(03): تركيبة الدعم المحلي لمجموعة من الدول **(1995-1998) (%).**

الدول	مجموع قياس الدعم	الصندوق الأخضر	الصندوق الأزرق	الحد الأدنى
استراليا	**11**	**89**	**0**	**0**
كندا	**21**	**51**	**0**	**28**
تشيك	**21**	**79**	**0**	**0**
الإتحاد الأوروبي	**55**	**22**	**23**	**1**
المجر	**0**	**39**	**0**	**61**
أيسلندا	**82**	**16**	**2**	**0**
اليابان	**48**	**51**	**0**	**1**
كوريا	**26**	**67**	**0**	**6**
مكسيك	**30**	**58**	**0**	**0**
نيوزلندا	**0**	**100**	**0**	**0**
نرويج	**48**	**18**	**34**	**0**
بولندا	**14**	**86**	**0**	**0**
سلوفاكيا	**39**	**1**	**60**	**0**
سويسرا	**55**	**45**	**0**	**0**
الولايات المتحدة	**12**	**83**	**3**	**2**
منظمة التعاون و التنمية	**38**	**46**	**12**	**1**

Source : Marlinda D.ingco and John D.Nash, agriculture and the wto, oxford university press, 2004, p:125.

الملحق رقم(04):

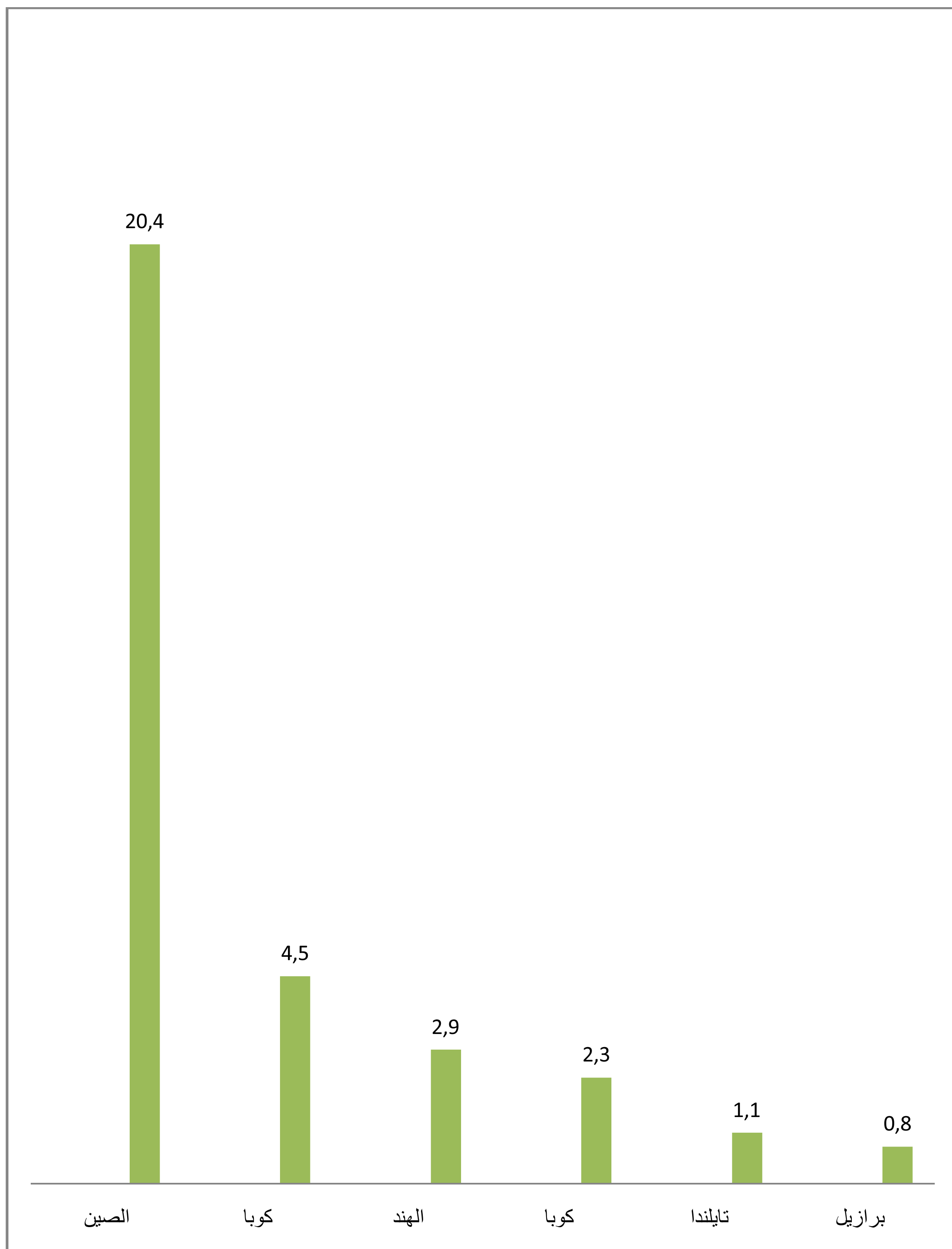
الفقرتان **13**و**14** من إعلان الدوحة الوزاري نوفمبر **2001** حول الملف الزراعي.

الفقرة 13:" نعترف بالعمل المنجز في المفاوضات التي انطلقت في مرحلة سابقة من العام **2000** عملا بالمادة **20** من الاتفاقية بشأن الزراعة، ومن ضمنه عدد كبير من المقترحات التفاوضية تقدم بها ما يزيد عن **121** عضو **.** ونذكر بالهدف الطويل الأجل المشار إليه في الاتفاقية، و المتمثل في إرساء نظام تجاري عادل و قائم على آليات السوق، من خلال برنامج إصلاح جذري يشمل قواعد محصنة و التزامات محددة بشأن الدعم و الحماية، بغية تصحيح و منع القيود و التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية**.** و إننا نؤكد من جديد التزامنا بهذا البرنامج واستنادا إلى العمل الذي أنجز حتى الآن، نتعهد بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحسين جوهري في النفاذ إلى الأسواق، و تخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيدا لإلغائها و الحد من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة**.** إننا نتفق على المعاملة الخاصة و التفضيلية للبلدان النامية ينبغي تشكيل جزءا أصيلا من عناصر المفاوضات، و أن تدرج في جداول التنازلات و الالتزامات، وأن تدرج حسب الاقتضاء في القواعد و الضوابط التي سيجري التفاوض بشأنها بغية تفضيل هذه المعاملة عمليا، وتمكين الدول النامية من مراعاة احتياجاتها التنموية، ومن ضمنها الأمن الغذائي و التنمية الريفية، و نحيط علما بالاهتمامات غير المتصلة بالتجارة الواضحة في المقترحات التي تقدم بها الأعضاء و أن هذه الاهتمامات ستوضع في الاعتبار كما هو منصوص عليه من الاتفاقية بشأن الزراعة**.**"

الفقرة14:" تحدد أنماط الالتزامات الاضافية و من ضمنها المعاملة الخاصة و التفضيلية في مدة لا تتجاوز **31**آذار/مارس **2003**، وينبغي من المشاركين تقديم مسودات شاملة لجداولهم حسب هذه الأنماط في مدة لا تتجاوز تاريخ عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري . و تنتهي المفاوضات و من ضمنها المفاوضات المتصلة بالقواعد و الضوابط التنظيمية و النصوص القانونية ذات الصلة مع الانتهاء من خطة المفاوضات و كجزء منها."

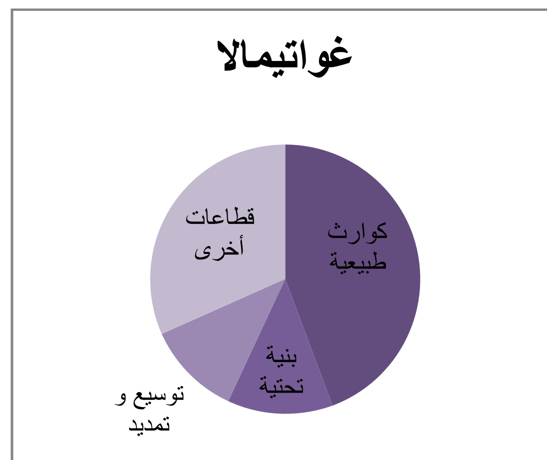
المصدر: بوثلجة عائشة، اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة و أثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية.

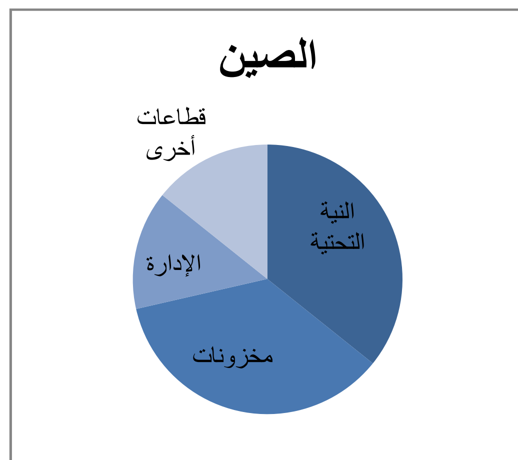
الملحق رقم **(05) :** دعم الصندوق الأخضر في بعض الدول النامية **(%).**

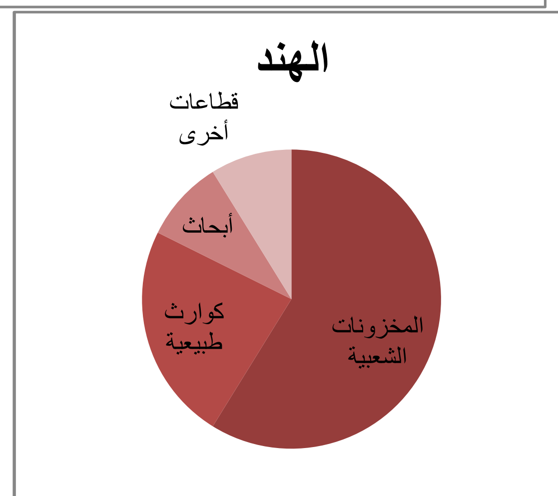


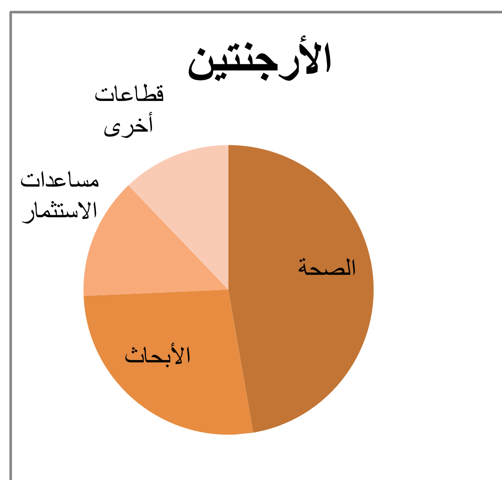
La source :Jamie Marrison and Alexander Sarris, p:269.

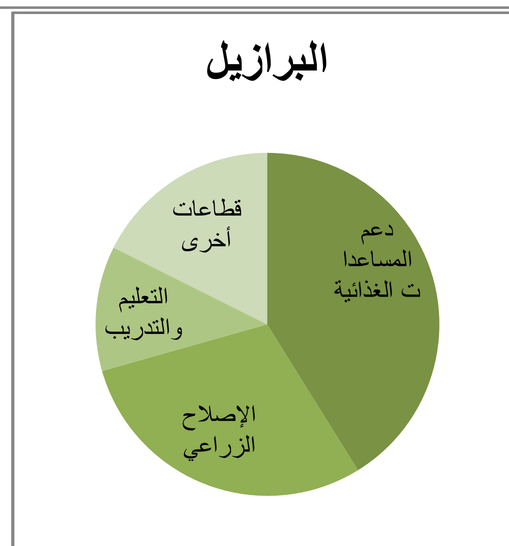
الملحق رقم **(06) :**مكونات دعم الصندوق الأخضر في بعض البلدان النامية.

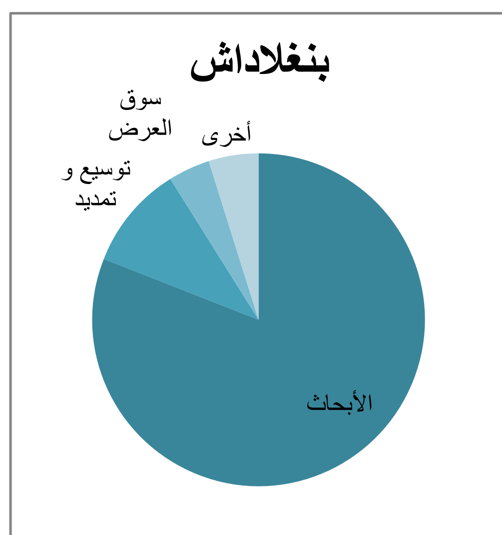






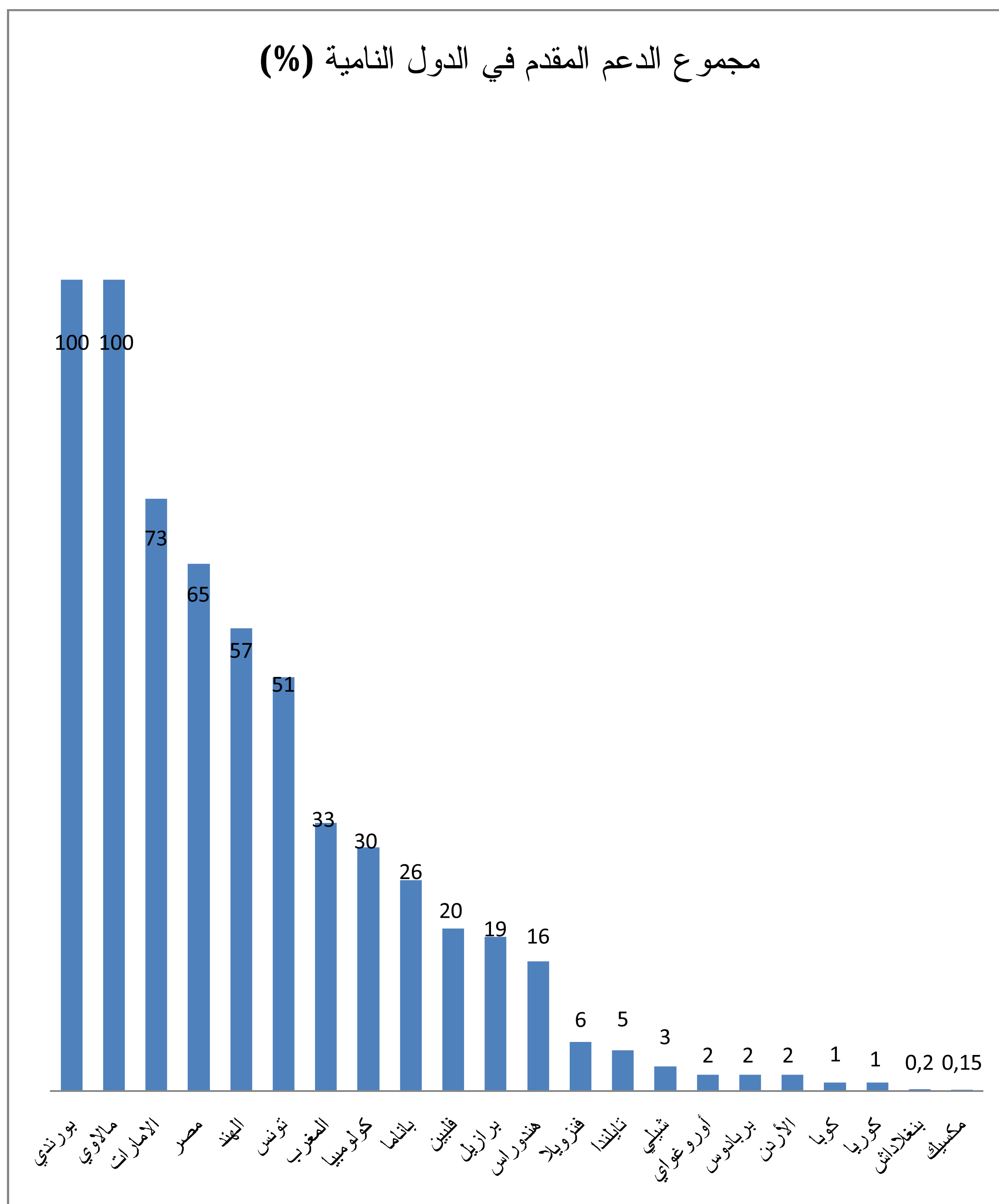






La source : Jamie Marrison and Alexander Sarris, p :271.

الملحق رقم **(07): مجموع الدعم المقدم في الدول النامية (%)**



La source : Jamie Marrison and Alexander sarris, wto rules for agriculture compatible with development, electronic publishing policy, rome, 2007, p:271.

الملحق رقم **(08):** الخصائص الرئيسية لمقترحات الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي الزراعية في جولة الدوحة

	مقترحات الإتحاد الأوروبي	مقترحات الولايات المتحدة
تنافسية الصادرات	- تخفيض دعم الصادرات بنسبة **45%**. - الانضباط في استخدام إئتمانات التصدير و المساعدات. - الممارسات غير العادلة فيما يخص الانضباط.	- القضاء على إعانات التصدير خلال فترة زمنية محددة. - حظر استخدام الضرائب على الصادرات من طرف الدولة .
النفاذ إلى الأسواق	- تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل **36%** مع حد أدنى **15%**. - الانضباط في حصص التعريفة الجمركية. - الحفاظ على الضمانات الخاصة.	- المواءمة بين مستويات الرسوم الجمركية بين البلدان مع عدم وجود تعريفة أكبر من **25%**. - تخفيض الرسوم الجمركية من المعدلات المطبقة. - زيادة حصص التعريفة الجمركية بالنسبة للمنتجات الحساسة . - إنهاء استخدام التدابير الوقائية الخاصة.
الدعم المحلي	- خفض الصندوق الأصفر **(**مقياس الدعم الكلي**)** بنسبة **55%** من المنتجات الزراعية. - القضاء على استخدام الحد الأدنى من دعم الصندوق الأصفر من جانب الدول المتقدمة.	- الجمع بين دعم الصندوق الأصفر و دعم الصندوق الأزرق، و الحد إلى **5%** من إجمالي القيمة.

La source : Stephanie Mercie ,the wto and US agricultural policy, the magazine of food, a publication of the American agricultural economics association, 2004, p:33.